جمهـوريـــــة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــة كربـــلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قســـــــم الاقتصاد

الاصلاح المالي وسياسات التقشف التوسعي في دول مختارة وإمكانية الإفادة منها في العراق

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

مروه حسن هادي المسعودي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتورة

شيماء رشيد محيسن

1443 هـ 2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثم يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف

الإهـــــداء

أحمد الله واشكره بعدد مرات لا يقدر احد احصاءها غيره

- وإلى عزيزي وملهمي ... أبي
- وإلى نبع حناني وداعمتي ... امي
- إلى سندي في الحياة ومصدر نجاحي ... زوجي الغالي

إلى زملائي وكل من ساعدني في هذا البحث العلمي

مروه حسن المسعودي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي فضّل أفضل الخلق على مخلوقاته، وأيّده بأعجاز كتاب فرقانه وقرانه، ونصب البدور الساطعة بعده، والحجج الطاهرة في أرضهِ، ومعدن الرسالة، إنوار الهداية أهل بيته الأطهار سلام الله عليهم أجمعين.

كثيرة هي العقول الراقية بالعلم، التي عزمت على إيقاد النور وإطفاء الظلام، إنارة دربي فاستمرت خطواتي، فمن إخلاص نيتي وصدقها إن أشكرها، لإخلاصها وصدقها في صنيعها.

يحدو بي واجب العرفان بالجميل إن أتقدم بجزيل شكري، إلى الأستاذ المساعد الدكتورة شيماء رشيد محيسن، ذو الطبع الحسن، والخلق الرفيع، التي لم تكن لي مشرفة فحسب، بل كانت خير معين ومعلم طوال مدة الدراسة، ولتحملها عناء البحث والمتابعة، ولتوجيهاتها العلمية الصائبة التي أغنت الدراسة، فلها مني أسمى وأطيب آيات التقدير و الامتنان.

كما أقدم شكري وتقديري إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، المتمثلة بالسيد العميد ومعاونيه العلمي والإداري، كما أقدم امتناني وجزيل شكري إلى السيد رئيس القسم وجميع أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين تحملوا عبئاً كبير في إعداد الطلبة علمياً وفكرياً وكانوا نبراس نجاحنا، جزاهم الله خير الجزاء. كما أتقدم بخالص تقديري و احترامي للسادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لقبولهم مناقشة رسالتي وإبداء الملاحظات السديدة عليها

مروه حسن المسعودي

المستخلص

تعد مشكلة العجز المالي من المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول والتي كان لها الأثر الكبير الذي تسبب بعدد من الإشكالات لاسيما في الدول التي لاتمتلك القدرة الإنتاجية والموارد الكافية في معالجة هذه المشكلة ، وقد عانى العراق من هذه المشكلة وخصوصا بعد فرض العقوبات الاقتصادية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وقد سعت الحكومة بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ الى محاولة تحقيق التوازن الا أنها لاتزال موجودة، ولذلك كان ومازال العراق من الدول التي تسعى الى وضع عدد من الاستراتيجيات لمحاولة رفع مستوى الإنتاج وزيادة حجم الادخار والاستثمار والوصول الى التوازن المالي ، ويعد الإصلاح المالي من الاستراتيجيات الأساسية التي تتبنها الدولة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد، وهذا الإصلاح يتم من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية ومن هذه السياسات هي سياسة التقشف التوسعي التي تهدف الى زياد حجم الادخارات والاستثمارات على حساب الانفاق الاستهلاكي من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والوصول الى فائض في الموازنة، ومن أجل الوقوف على مدى تحقق الإصلاح المالي من خلال سياسية التقشف الاقتصادي تم أعداد هذه البحث من ثلاثة فصول ، تناول الأول الاطار النظري لسياسة التقشف التوسعي والموازنة العامة، أما الثاني فقد تناول التجارب الدولية في التقشف التوسعي لكل من (مصر والبرازيل)، أما الثالث فقد تناول سياسة التقشف التوسعي ومدى أمكانية تطبيقها في العراق، وقد توصلت البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها ، أمكانية الاستفادة من تجربة كل من مصر والبرازيل في أتباع سياسة التقشف التوسعي من خلال زيادة حجم لانفاق الاستثماري وبالخصوص لقطاعي الصناعة والزراعة لاسيما وأن العراق يمتلك أغلب مقومات الإنتاج من اليد العاملة والمواد الأولية اللازمة لذلك ، بالإضافة التركيز على الجوانب الإيجابية لسياسة التقشف التوسعي ، و تشجيع القطاع الخاص لغر ض تقليل حجم الانفاق العام.

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	م- ي
قائمة الجداول	ي
المقدمـة	1
أولاً: أهمية البحث	2
ثانيا: مشكلة البحث	2
ثالثاً: فرضية البحث	2
رابعاً: هدف البحث	2
خامساً: منهجية البحث	2
سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث	2
سابعا : هيكلية البحث	3
ثامنا : الدراسات السابقة	3-7
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التقشف التوسعي والموازنة العامة	8-45
المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة التقشف التوسعي	9-23
أولاً:- مفهوم التقشف التوسعي	9
ثانيا:- اسباب التقشف التوسعي	10
ثالثا:- مخاطر التقشف التوسعي	11
رابعاً:- المؤيدون والمعارضون للسياسة التقشف التوسعي	12-14
خامساً:- سياسات التقشف التوسعي في الفكر الاقتصادي	14-23

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للموازنة العامة	**24-45**
أولاً :- مفهوم الموازنة العامة	**24**
ثانيا:- اهمية الموازنة العامة	**25**
ثالثاً:- خصائص الموازنة العامة	**25-26**
رابعاً:- اهداف الموازنة العامة	**26**
خامساً:- مراحل الموازنة العامة	**26-27**
سادسا: انواع الموازنات العامة	**27-29**
سابعا: المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة	**29-30**
ثامنا: الايرادات العامة	**31-38**
تاسعا : النفقات العامة	**38-40**
تاسعا /أ: انواع الايرادات العامة	**40**
عاشرا- قواعد ومقومات النفقات العامة	**40-45**
الفصل الثاني: التجارب الدولية للتقشف التوسعي (مصر-البرازيل)	**46-71**
المبحث الأول : تجربة مصر	**47-55**
١-واقع الاقتصاد المصري	**47-48**
٢-برنامج شد الحزام (الاصلاح الاقتصادي الشامل)	**48**
تقييم سياسية التقشف التوسعي في مصر	**53-55**

المبحث الثاني : تجربة البرازيل	56-71
١ـ واقع الاقتصاد البرازيل	56-70
تقييم تجربة التقشف التوسعي في البرازيل	71
الفصل الثالث : سياسات التقشف التوسعي وامكانية تطبيقها في العراق	72-102
المبحث الأول : واقع سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد العراقي	73-90
أولاً:- سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد العراقي	73-75
ثانيا:- تحليل مؤشرات الموازنة العامة في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٧)	76
١ـ الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	77-78
٢ـ النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	79-80
٣ـ الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	80-81
٤ـ الناتج المحلي الإجمالي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٧)	81
أ- عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	83-84
ب- معدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	84
ج- سعر الفائدة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	85
ح- سعر الصرف في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	87-88
خ- الميزان التجاري في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	88-90

المبحث الثاني : امكانية استفادة العراق من تجارب الدولية	**91-102**
المطلب الاولً:- دور صندوق النقد الدولي في سياسة التقشف في العراق	**91**
اولا: اهم سمات الاقراض المقدم من قبل صندوق النقد الدولي	**91**
ثانيا:- علاقة العراق بصندوق النقد الدولي	**91-92**
ثالثاً:- الاثار المحتملة للتطبيق العراق لشروط صندوق النقد الدولي	**92**
رابعاً :- الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على العراق	**93**
المطلب الثاني:- امكانية استفادة العراق من التجربة المصرية	**93-98**
المطلب الثالث: امكانية استفادة العراق من التجربة البرازيلية	**99-102**
الاستنتاجات والتوصيات	**103-104**
المصادر والمراجع	**105-118**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	مؤشرات اداء الاقتصاد المصري للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	50
2	معدلات نمو الناتج المحلي في البرازيل(٢٠٠٥-٢٠١٤)	58
3	الزراعة في البرازيل	60
4	مصادر الطاقة في البرازيل	64
5	مؤشرات الاداء الاقتصادي البرازيلي	68
6	الايرادات النفطية وغير نفطية والاخرى في العراق للمدة(2003-2017)	76
7	اجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)	79
8	النفقات التشغيلية والاستثمارية في العراق للمدة(2003-2017)	80
9	الموازنة العامة في العراق للمدة(2003-2017)	81
10	الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2003-2017)	82
11	عرض النقد في العراق للمدة(2003-2017)	83
12	معدل التضخم في العراق للمدة (2003-2017)	84
13	نسبة سعر الفائدة في العراق للمدة(2003-2017)	86
14	سعر الصرف في العراق للمدة(2003-2017)	87
15	الميزان التجاري في العراق للمدة(2003-2017)	89

المقدمة

إن تحسين الأوضاع الاقتصادية وتقليل حدة الازمات والحد من اثارها تعد من الأهداف الرئيسية للسياسة المالية بشكل عام ، وتختلف التوجهات الفكرية حول كيفية استخدام السياسة المالية في تحقيق أهدافها فقد نجد إن السياسة المالية تنتهج منهجا توسعيا على حساب زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب وارتفاع مستوى المديونية الحكومية ، أو نجد إن السياسة المالية تأخذ منهجا انكماشيا من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وبين هذين المنهجين بوصفها الحدود العامة للسياسة المالية نجد عدة طروحات ومبنيات فكرية وفقا للأساس الفكري لصانع القرار الاقتصاد ، وتعد سياسات التقشف أحدى مناهج السياسة المالية وتتمحور حول تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات والحد من تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي . اذ تجلت سياسة التقشف من خلال طرح اقتصادي يرى إن تخفيض معدلات العجز في المالية العامة وخفض مستويات الدين، من خلال وضع حد لمستوى العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة علي تراكم الدين، يؤدي إلي آثار توسعية أي رفع معدلات نمو الناتج ويزيد من فرص العمل وقد تناولت مجموعة من الدراسات نظرية التقشف التوسعي لكنها لم تحسم الجدل حول فاعلية سياسات التقشف التوسعي فهناك دراسات مؤيدة واخرى معارضة، فقد تلجأ الدول إلى سياسات التقشف التوسعي عندما تلوح في الافق بوادر التراجع او الكساد في الاقتصاد يؤدي إلى ظهور ازمات اقتصادية وعجز في الموازنات العامة ، و نتيجة لذلك اصبح هناك توجه إلى اتباع سياسات التقشف التوسعي، كما يحظى مصطلح التقشف التوسعي منذ ظهوره بقبول صندوق النقد الدولي وليس من الغريب إن يحظى هذا الطرح بقبول صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية كونه يتناغم وتوجهاتها في تعديل المسارات الاقتصادية للدول التي تتبنى سياسات الصندوق وفقا لرؤية هذه المؤسسة ، وبشكل عام فإن سياسة التقشف التوسعي مثلها مثل اي سياسة اقتصادية تعتمد في التطبيق والنتائج على توافر ظروف مرافقة لتطبيقها المقدمة.

أولاً :- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث بشكل عام من أهمية السياسة المالية باعتبارها احد الأركان الأساسية للسياسة الاقتصادية وبشكل خاص من أهمية أطروحة التقشف التوسعي والجدل الاقتصادي الذي تناول هذه الفكرة والتي حظيت بقناعة صندوق النقد الدولي إذ إن السياسة المالية التقشفية التي تعد من المناهج ذات التأثير المتفاوت على النشاط الاقتصادي وفقا لطبيعة الواقع الاقتصادي

ثانيا:- مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث بمدى ملائمة السياسة المالية المتبعة للأهداف الموضوعة من اجلها وماهية تطبيق النتائج والاثار المترتبة على الواقع الاقتصادي نتيجة لتطبيق سياسية التقشف التوسعي .

ثالثاً فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية مفادها(ان السياسات والاجراءات التقشفية التي اتبعتها بعض الدول يمكن ان يستفاد منها الاقتصاد العراقي في تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتخفيض العجز المالي)

رابعاً:- هدف البحث

يهدف البحث:-

١-استعرض الاطار المفاهيمي للتقشف التوسعي.

٢-دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية في التقشف التوسعي.

٣-دراسة امكانية استفادة العراق من الدولية في التقشف التوسعي.

خامساً :-منهجية البحث

من اجل التحقق من فرضية البحث والوصول الى هدف الدراسة تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنتاجي.

سادسا :الحدود الزمانية والمكانية للبحث

١-الحدود المكانية : تتجسد الحدود للبحث في العراق ومصر والبرازيل.
٢-الحدود الزمانية : تضمنت الحدود الزمانية للبحث بيانات سنوية للمدة٢٠٠٣-٢٠٠٧

سابعا: هيكلية البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث تم تقسيمة على ثلاثة فصول سبقها المقدمة وختمت بالاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها،اذ بين الفصل الاول الاطار النظري للسياسية التقشف التوسعي والموازنة العامة، اما الفصل الثاني فقد تناول التجارب الدولية للدولة (مصر، البرازيل)في حين تناول الفصل الثالث سياسات التقشف التوسعي وامكانية تطبيقها منها في العراق

ثامنا:- الدراسات السابقة

١-دراسة (زهرة حضير عباس ٢٠١٦)[١]

عنوان الدراسة	سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل في العراق
نوع الدراسة	تقرير
هدف الدراسة	- تسليط الضوء على واقع تطور عجز الموازنة العامة والدين العام في مصر والتوجه الحكومي نحو تطبيق تدابير التقشف. - تسليط الضوء على ازمة اليونان والوقوف عند الأسباب الرئيسية التي أدت الى الأزمة وتحليلها وتدابير التقشف التي اتخذتها اليونان من اجل تحسين الأداء الاقتصادي. -واقع الآزمة المالية في العراق وسبل معالجتها .بالإشارة الى ان النفط سيبقى العامل الإساس في صياغة عملية التنمية، في ظل تطورات الأسعار والإنتاج التي تفرضها السوق النفطية وحاجة العراق للموارد لتمويل عمليات التنمية

١--زهرة خضير عباس العبيدي، سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل في العراق،المجلة الدولية والسياسية،مجلد١،العدد٣٣-٣٤، ٢٠١٦

	لذا فان التعامل الواعي مع هذا المورد يستلزم تبني سياسة جديدة تستهدف تنويع الاقتصاد العراقي والتحسب لظروف السوق العالمي للنفط للتعامل مع مستجداته بما يقلل الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع.
عينة الدراسة	مصر ،اليونان
مدة الدراسة	٢٠٠٨-٢٠١١
اسلوب الدراسة	اعتماد على تقيم الدول ضمن مناهج الانفاق اسلوب والمساءلة المالية
اهم ماتوصلت الية الدراسة	قد أثرت الأزمة المالية على المستوى العالمي والعربي في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها الدول العربية والأوروبية وبالخصوص مصر التي كانت موضوع الدراسة واليونان باعتبارها نواة الآزمة في اوروبا ،والتوجه الحكومي نحو تطبيق تدابير التقشف ان الازمة عجز الموازنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ فترة وفي سياق البحث عن افضل البدائل الممكنة لمعالجة العجز المزمن في موازنة الدولة المصرية وما يستتبعه من تزايد الديون واللجوء الى مزيد من الاقتراض مع محاولات الحكومة الانتهاج سياسات التقشف و اثرها على متغيرات الاقتصاد المصري كخيار تراه ناجعا لحل تلك المعضلة ، ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك الى تحليل أزمة الدين الحكومي اليوناني الآزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد اليوناني في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بعد أن تفجرت الأزمة المالية العالمية في أمريكا رأس الرأسمالية وشملت أو روبا وباقي العالم الذي يخضع للنظام الرأسمالي ، لذا تسعى هذه الدراسة لتقديم قراءة تحليلية واقع تطور عجز الموازنة العامة والدين العام في مصر وتحليل أزمة الدين الحكومي اليوناني الآزمة المالية مع ايضا ح الضوابط التي وضعها صندوق النقد الدولي للتغلب على الأثر العكسي المتوقع لتلك السياسات.
جوانب الشبه	تناول مفهوم التقشف وتجربة المصرية
جوانب الاختلاف	لم يتناول تجربة التقشف في اقتصاد البرازيل

٢-دراسة (بتول حسن رداد ٢٠٢٠)[١]

عنوان الدراسة	انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة(دراسة حالة العراق)
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	-التعرف على الاثار الايجابية والسلبية من خلال اتباع سياسية التقشف في النفقات العامة في الموازنة العامة -اتباع سياسية مالية تقشفية من شأنها المساهمة في خفض النفقات العامة هذا سينعكس في معالجة عجز الموازنة
عينة الدراسة	العراق
مدة الدراسة	٢٠٠٨-٢٠١٩
اسلوب الدراسة	اعتمدت على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة
اهم ما توصلت اليه الدراسة	يعد الانفاق العام احد العوامل المؤثرة في الاداء الاقتصادي وارتفاعه اذ يعد سبب رئيسي في عجز الموازنة العامة للدولة
جوانب الشبه	تناول العراق حالة الدراسية
جوانب الاختلاف	تناول التقشف التوسعي والتجارب الدولية(مصر-البرازيل)

---

١ -بتول حسن رداد، انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة(دراسة حالة العراق)،مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد ١٢،العدد٣٧، ٢٠٢٠

٣-دراسة(احمد مندور –الطاهرة السيد-محمد عبد العظيم٢٠٢٠)[١]

عنوان الدراسة	فاعلية سياسية التقشف التوسعي في البرازيل
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي علي معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في البرازيل، باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٨٠-٢٠١٧)وذلك بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يدرس العالقة بين سياسات التقشف المالي والمتغيرات الاقتصادية، أي الناتج والبطالة والتضخم في البرازيل،كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والإحصائيات وذلك للوصول إلي الهدف من الدراسة
عينية الدراسة	البرازيل
مدة الدراسة	١٩٨٠-٢٠١٧
اسلوب الدراسة	تحليل معامل الانحدار
اهم ما توصلت اليه الدراسة	يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في اهم ما توصلت الية الدراسة اختبار أثر فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة الي (٨) اجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة بالنسبة للجزء الأول يشتمل على المقدمة، حيث اشتملت على مفهوم التقشف التوسعي بالإضافة إلى الجدل في النظر ية الاقتصادية حول فرضية التقشف التوسعي، بالإضافة إلي توضيح للدراسات السابقة التي حاولت مناقشة فرضية التقشف التوسعي، وتوصلت أغلب الدراسات إلي عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي وخفض البطالة وفاعليتها في خفض التضخم .
جوانب الشبه	تحليل تجربة البرازيل وتوصلت الى نتائج هي عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز النمو
جوانب الاختلاف	استخدام المنهج التحليلي والوصفي

---

١ -احمد مندور واخرون، فاعلية سياسية التقشف التوسعي في البرازيل١٩٨٠-٢٠١٧
مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،مجلد٢٢،العدد١ ،٢٠٢٠

٤- دراسة (احمد مندور -الطاهرة السيد-محمد عبد العظيم ٢٠٢١)[1]

عنوان الدراسة	اثر سياسة التقشف التوسعي على الناتج المحلي الاجمالي مصر
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلي اختبار مدى صحة فرضية الدراسة هدف الدراسة من خال تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي علي النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)وذلك بالاعتماد على على المنهج الاستقرائي من خال جمع البيانات والإحصائيات وذلك للوصول إلي الهدف من الدراسة .
عينة الدراسة	مصر
مدة الدراسة	١٩٨٠-٢٠١٧
اسلوب الدراسة	استخدام معامل الانحدار المتعدد
اهم ما توصلت اليه الدراسة	تهدف الدراسة إلي اختبار فرضية التقشف التوسعي في الاقتصاد المصري، أي قياس أثر سياسات التقشف المالي في الاقتصاد المصري علي النمو الاقتصاد المصري، واختبار مدى صحة تلك الفرضية تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي.
جوانب الشبه	تحليل تجربة مصر وتوصلت الى نتائج هي عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز النمو.
جوانب الاختلاف	استخدام المنهج التحليلي والوصفي

ان ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة نجده من خلال الأثر الذي تتركه سياسة التقشف التوسعي على مؤشرات الأداء الاقتصادي واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة بانها تناولت الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٧ للاقتصاد العراقي والمصري والبرازيلي مجتمعة وجود التشابه بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية وقد توصل الى عدم فاعلية سياسية التقشف التوسعي في مصر والبرازيل.

---

١ احمد مندور واخرون،سياسة التقشف التوسعي على الناتج المحلي الاجمالي (مصر)،المجلة العربية للادارة،المجلد٤١،العدد٤ ،٢٠٢١

تمهيد

مارست العديد من الدول سياسية التقشف التوسعي من اجل التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على ا لرغم من الاثار التي تنتج من هذه السياسة وما تلاقيه من معارضة شعبية من جراء تطبيقها، فمن اجل الحصول على ايرادات كبيرة لمعالجة العجز المالي الحاصل في الموازنة تلجا الدول الى سياسية التقشف التوسعي. وان سياسية التقشف التوسعي يمكن تطبيقها ليس على مستوى الدولة فقط وانما على مستوى الشركات التي تلجا الى تسريح قسم من العمال او تخفيض رواتبهم بل حتى على مستوى الافراد، وتضطر الدول الى اتباع سياسية التقشف التوسعي من اجل تخفيض نفقها وزيادة مداخيل التي و اصبحت غير كافية لتغطية كل النفقات وبالتالي لا مفر من تطبيق سياسية التقشف والذي هو اجراء يفرض نفسه على الدول من اجل تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات سوف نتناول في هذا الفصل من خلال الاتي :-.

المبحث الأول :- الإطار النظري للسياسة التقشف التوسعي

المبحث الثاني :- الاطار المفاهيمي للموازنة العامة

المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة التقشف التوسعي

أولاً :- مفهوم التقشف التوسعي :

ظهر مصطلح التقشف التوسعي علي يدي *Macro pagano and Francesco Giavazzi* عام ١٩٩٠ ، ويشير مصطلح التقشف التوسعي إلي إن تخفيض معدلات العجز في المالية العامة وخفض مستويات الدين وذلك من خلال وضع حد لمستوي العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة علي تراكم الدين، يؤدي إلي آثار توسعية أي رفع معدلات نمو الناتج ويزيد من فرص العمل عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات.(١) عرف ايضا: برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجاً لأزمة اقتصادية، تمر بها البلاد، وغالباً ما تؤشر الحكومات إلى هذا من خلال موازنتها العامة التي توصف بالتقشفية حين يتمّ اللجوء إلى خفض الإنفاق بهدف السيطرة على العجز في الموازنة. كذلك، يستعمل التقشف في عمليات السيطرة على نمو الدين العام، وهذا ما يحصل عادة في أكثر من مستوى، منها التخفيف من الخدمات الاجتماعية والصحية العامة التي تقدمها السلطات الرسمية وتكبدها مبالغ كبيرة، التخفيف من نفقات الوزارات لا سيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها، إقفال باب التوظيف في القطاع العام أو تقليصه إلى حدوده الدنيا، تخفيفاً من الأعباء المالية التي تتكبدها الخزينة العامة، وفي مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الأجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا البند، التخفيف من مشاريع البنى التحتية غير الضرورية وغير الملحة في البلاد، وفي معظم الأحيان، تترافق هذه الإجراءات مع العمل على زيادة الإيرادات، من خلال فرض ضرائب جديدة او زيادة نسب الضرائب المسنة او زيادة الرسوم للخدمات الحكومية بهدف تعزيز الخزينة العامة، فضلا عن ما تصفه الحكومات بـ "توسيع دائرة الاستثمارات التي تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين المداخيل.(٢) ايضا عرف التقشف التوسعي :مجموعة من السياسات التي تسعى الى خفض العجز في الموازنة الحكومية من خلال تخفيض الانفاق العام او جمع عائدات ضريبية اكثر او مزيج بين الامرين.[٣]

وعرف ايضا :هو تقليص الانفاق العام من قبل الحكومة.[٤]

بناء على ما سبق فان التقشف لجوء الدولة إلى اتباع سياسات مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة وايراداتها العامة باستعمال الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل رفع الضرائب بكافة انواعها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة.

---

١. المنظمة العربية للتنمية الادارية - جامعة الدول العربية، ٢٠٢١ ،ص ١٩٩ -٢١٠ ، معرف الوثائق الرقمي :aja/21608.10.٩٢٨١١.٢٠٢٠

٢--مارك بليث ،التقشف فكرة خطيرة، ترجمة عبد الرحمن اياس، علم المعرفة،الكويت،٢٠١٦،ص١٥

3Eric Zuesse, The IMF Admits It Was Wrong About Keynesianism, 2013, p.632-

4 - George, Osborne, Austerity policies do more harm than good, 2010, IMF study

ثانيا : اسباب التقشف التوسعي

توجد مجموعة من الاسباب التي تؤدي إلى اتباع سياسة التقشف التوسعي

١. عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشروعات الحيوية وفي هذه الحالة نلاحظ وجود عجز في الموازنة الحكومية اي ان حجم الايرادات العامة غير قادر على تغطية النفقات العامة ما يستدعي التخلي عن بعض المشروعات وتمويل بعضها اما بالدين المحلي او الأجنبي او التمويل بالعجز، وتطلب الدولة من المواطنين تحمل أعباء هذه الاجراءات إذ لا تتمكن الدولة أيضا من توفير فرص عمل جديدة وربما يتم تسريح عاملين في بعض القطاعات الحكومية، ويطال الامر أيضا القطاع الخاص عن طريق تحفيز الطلب الكلي عن طريق الانفاق الحكومي والناتج من ضخ الأموال لإنجاز المشروعات الحكومية.

٢. الازمات الاقتصادية سبب ذلك إلى انفجار فقاعة مالية بسبب المضاربة نتيجة عودة اسعار العقارات او الاوراق المالية إلى مستواها الطبيعي وتمثل ازمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة صيف (٢٠١٧) نموذجا يستشهد به هذا الحدث الاقتصادات المنتجة للسلع الاساس فقد اتفقت الدول المستهلكة للنفط على إنشاء الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ، لتخفيف وطأة الحاجة للنفط الخام، وإيجاد البدائل الصديقة للبيئة ، ومواجهة مخاطر نضوب الاحتياطات النفطية والغازية، وكان من بينها استعمال الميثانول كوقود للسيارات، واستعمال السيارات الكهربائية واستعمال الطاق ة الشمسية ، والرياح والتيارات المائية والمياه الساخنة في باطن الأرض لتوليد الطاقة الكهربائية مما أدى إلى إن الإنتاج العالمي من الطاقات المتجدد ة بد أ بالنمو السريع وأخذ يحتل نسب لا يستهان بها من أجمالي الاحتياج العالمي للطاقة كل هذه البدائل اد ت إلى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية مما اد ى إلى انخفاض أسعارها، إ ذ إن الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد بالدرجة الأكبر في تمويل موازنتها العامة على النفط سوف تكون اكثر تأثرا بانخفاض أسعار المنتجات النفطية مما يعني انخفاض إيراداتها العامة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة مما تؤدي الى اتباع سياسة التقشف لتقليل الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات[٢]

٣. زيادة عدد السكان يعد سبب اخر يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي نتيجة قيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الافراد وقد تكون الزيادة الطارئة على النفقات العامة مع ثبات الإيرادات العامة لا تساير نسبة الزيادة في عدد السكان، مما يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة ولكي تتمكن الحكومة من تقليص الفجوة بين النفقات والايرادات العامة يتوجب عليها اتباع سياسة تقشفية واتخاذ الاجراءات في غير الوقت المناسب يمثل السبب الاخر لاتباع سياسة التقشف

---

[٢] - احمد مندور ، واخرون، فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٧)،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،العدد الاول ،٢٠٢٠،ص٣٦

التوسعي، فمثلا لو ان البنك المركزي أسرع بزيادة مقدار عرض النقود بناء على اعتقاد خاطئ بان الاقتصاد يتجه الى حالة من الركود (مبدأ التوقيت او الفواصل الزمنية) فان النتيجة تكون حدوث تضخم لا مبرر له خلال السنوات المقبلة[٣]

ثالثا: مخاطر التقشف التوسعي

ان سياسة التقشف أظهرت العديد من المخاطر وبشكل خاص على الطبقات ذات الدخل المحدود او المتوسط وعلى بعض القطاعات والامور المتعلقة بهذه الطبقة، ومن اهم هذه المخاطر

١- اثار سياسة التقشف على الاجور وعلى العلاقة بين القطاع الخاص والعام على بعض القطاعات المهمة منها تعليم لان مهنه التعليم فقدت الكثير من جاذبيتها وهذا عنصر اخر يشكل تهديد على نوعيه التعليم ولاسيما على مستوى التربية والتعليم العالي وإن تقليص الطاقة استيعاب مؤسسات رسمية للتعليم العالي قد ادى زيادة المؤسسات الخاصة ولم تؤدي هذه دورا كبيرا في نظام التعليم

٢- انخفاض معدلات الطلب والنمو الاقتصادي بسبب الاثار السلبية لسياسة التقشف على معدل النمو والطلب الاستهلاكي في الاقتصاد.

٣- ارتفاع مستوى الاسعار و فرض ضرائب جديدة وإن هذه الضرائب تتحمل منها العبء الاكبر الطبقة المتوسطة او ذات الدخل المحدود لأن هذه الطبقات من الفئات الاكثر استهلاكا مقارنة مع الطبقات الغنية، وهذا له تأثيرات سلبية شديدة في معدل النمو والطلب، ونتيجة لذلك يؤدي إلى انكماش سوق السلع الاستهلاكية والخدمات.

٤- أدت إجراءات التقشف المالية إلى تحميل الطبقة العاملة عبء الأزمة المالية وإجبارهم على دفع تكاليف إنقاذ المصارف وانتشالها من الإفلاس، وكان دخل الأثرياء في معظم الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من إجراءات التقشف تزايد بشكل ملحوظ في حين انخفض دخل الفقراء في تلك الدول بصورة كبيرة.[٤]

٥- السكان الذين لم تتم تغطيتهم أوتم تغطيتهم بشكل نسبي من قبل أنظمة الحماية الاجتماعية ، مثل الباحثون عن عمل ، والعمال غير الرسميين ، والجماعات العرقية والمهاجرة ، والأسر ذات المعيل الوحيد والمتقاعدون ، مع عواقب سلبية على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. أدت هذه الخيارات السياسية إلى زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية ،

---

[٣] - هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط٢، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٢٦٧-٢٨١

[٤] - مصدر: أوكسفام ، وكالة المساعدات الدولية،٢٠١٤ على موقع https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2014-01-04-1.2033962

وخاصة في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى الازمات كان لها تأثير سلبي على جودة العمالة في معظم البلدان مثل حدوث العمل غير الطوعي المؤقت وغير المتفرغ ، والفقر أثناء العمل ، والعمل غير الرسمي ، والعمل والأجر.

رابعا: المؤيدون والمعارضون لسياسية التقشف التوسعي

يوضح مؤيدو التقشف التوسعي عددًا من الاسباب لاتباع سياسة التقشف هناك اتجاهين:

الاتجاه الاول وفي مقدمتها تضييق الاقتراض العام ، حيث إن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض وبالتالي رفع نسبة الدين العام للوصول إلى تمويل يغطي عجز الموازنة وعند اتباع الحكومة سياسة تقشفية.

يعني ذلك تخفيض عجز الموازنة وبالتالي خفض حاجتها إلى الاقتراض العام. ويتم الاقتراض العام إما عن طريق إصدار سندات حكومية في أسواق المال، أو عن طريق إصدار سندات دولارية، أو الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الدولية. والاتجاه الثاني دعم التنافسية في الاقتصاد ويرى مؤيدو التقشف إن انسحاب الحكومة من الاستثمار ومن طلب رؤوس الأموال من البنوك، يفسح المجال أمام شركات القطاع الخاص، ويساعد القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، ويقود إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض الدين العام.

وقد ظهر اتجاهان مختلفان في مسألة التقشف، الاول هو اتجاه يتبناه صندوق النقد الدولي والداعم الرئيسي له هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم ١٧% من تمويل الصندوق- والاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا، والحكومات هي من أكبر المؤيدين للاتجاه التقشفي فهو يزيح عنها عبء التمويل وينقله إلى الأفراد. و الثاني يرى هذا الاتجاه إن التوقيت المناسب للتقشف هو عندما يحدث ركود اقتصادي أو ارتفاع عجز الموازنة العامة وهو الاتجاه الكينزي نسبة إلى الاقتصادي الشهير كينز فيرى إن (الطفرة وليس الركود هي انسب توقيت لتقشف) وإن علاج الركود هو التوسع في الإنفاق العام والتيسير الكمي في حالة الركود الاقتصادي، فإن العلاج هو التوسع في الإنتاج، ولان القطاع الخاص لن يقوم بالاستثمار بسبب ضعف الثقة وانخفاض رؤوس الأموال وهنا يبرز دور الحكومة بان تضخ نفقات عامة في الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج وهو ما سيدفع الأفراد إلى رفع استهلاكهم، وهو ما يسمى بـتنشيط الطلب الكلي، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي و إنه في حالة الركود الاقتصادي لن يكون الأفراد قادرين على تحمل تداعيات التقشف الاقتصادي، اذ إن الركود يعني انخفاضا في الإنتاجية وتعثر المنشآت المنتجة، وإن التقشف سيقود إلى ازدياد معدلات التضخم، والبطالة، وانخفاض الأجور وعلى الجانب الآخر يرى كينز إن التقشف يكون فعالاً في حالة الطفرة الاقتصادية، بمعنى إنه في حالة الانتعاش الاقتصادي

يستطيع الأفراد دفع حجم أكبر من الضرائب [٥] . إن الآثار المباشرة للتحفيز المالي تعمل على تعزز واستمراره النمو ، على سبيل المثال على البنية التحتية أو التعليم ، يوظف الناس بشكل مباشر ويوفر أيضًا شيكات الرواتب التي سيتم إنفاقها في الغالب من قبل العمال المعينين ، مما يخلق طلبًا إضافيا و توظيف مدفوعات التحويل مثل إعانات البطالة أو التخفيضات الضريبية التي تضع الأموال في جيوب الناس ، والتي سيتم عادةً إنفاق الكثير منها ، وبالتالي خلق ال الإنفاق ، والاعتماد على التأثير غير المباشر لهذه السياسات لزيادة النمو. الحجة هي إن المالية القطاع الخاص للاستفادة بشكل أفضل من هذه الموارد من حيث المبدأ هذا التحول إلى إنفاق القطاع الخاص سيؤدي التعديل إلى تقليل طلب الحكومة على موارد الاقتصاد ، وبالتالي السماح يأتي من خلال أسعار الفائدة المنخفضة الأمر الذي يعزز الاستثمار المحلي ويؤدي إلى العملة ذات القيمة المنخفضة التي تدعم التحسينات في الميزان التجاري، أسطورة التقشف المالي التوسعي يؤدي الانخفاض في قيمة العملة إلى جعل سلع الدولة المعدلة أكثر تنافسية، دوليا، مع العملة ذات القيمة المنخفضة تكون الواردات أكثر تكلفة مقارنة بالعملة المحلية السلع المنتجة تؤدي الى خفض قيمة العملة الى تحسين حالة الميزان التجاري تصبح الصادرات اكثر تنافسية وتزيد كلفة الواردات والحد الأجور والمزايا المقدمة لموظفي القطاع العام ، وخصخصة الشركات و القطاعات المملوكة للدولة الجهات ، وتقليص الخدمات الحكومية ومن هذه السياسات هو خفض الإنفاق الحكومي ، وسداد الدين العام ، واستعادة الثقة في الدولة الاستقرار المالي، هذا يقلل من أسعار الفائدة لكل من السيادية والمحلية المقترضين وبالتالي تزيد احتمالية قيام الشركات بالاستثمار . وبشكل عام فإن سياسة التقشف التوسعي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور ، يجب على الحكومات توحيد مواردهم المالية ، ولكن الآن ليس الوقت الذي يستغرقه المزيد من الطلب من اقتصاد، للصدمات الخارجية التي يتلقاها الاقتصاد من خلال تراجع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، أو تقلص أعداد السياح الوافدين، أو انخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج، أو ارتفاع أسعار السلع الأولية والطاقية المستوردة

خامسا: سياسات التقشف التوسعي في الفكر الاقتصادي

١- المدرسة الكلاسيكية :إن التقشف من وجه نظر الاقتصاديين ليس معالجة للوضع الاقتصادي فحسب إنما هو احد المشتقات الفكرية الأيدولوجية للمدرسة الكلاسيكية حول ابقاء الحكومة الصغيرة من تحقيق افضل اداء للاقتصاد. إن في زمن الرواج الكلاسيكي حدث للمؤسسات الخاصة تتغلغل في كل جهات النفوذ هي سبب حدوث ازمه وهذه المؤسسات هي اكبر من إن يسمح له بالسقوط حيث تستخدم معدلات المؤشرات الكلية لقياس قدرتها على تحمل كان يحسب نصيب الفرد من الناتج لتحديد الضر في متوسط دخل الفرد ، إذ سادت افكار هذه المدرسة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فكانت

---

[٥] - ابراهيم الغبطاني ، سياسات التقشف في مصر : مبررات التطبيق وضوابط النجاح ، مركز المصري للدراسات ومعلومات http://www.academia.edu موقع الإنترنيت ، ٢٠١٢، ص٨- ٩.

الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على سيادة النظام الاقتصادي الحرفي نفس الوقت يرفضون مسألة وجود فائض او عجز في الموازنة العامة، لأن الفائض في حالة تحقيقه يقود إلى زيادة الإنفاق كما يعني إن الدولة قامت برفع الضرائب وإن ارتفاع الضرائب يكون على حساب المدخرات الخاصة ومن ثم يؤثر على الاستثمار الخاص ، كذلك فإن الكلاسيك دعوا إلى عدم تدخل الدولة لتغطية نفقاتها عن طريق الاصدار النقدي او القروض العامة الا في حالات استثنائية وذلك لان وسيلة الاصدار النقدي ستؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي ارتفاع مستويات الاسعار وحدوث التضخم ،[1] كما إن الاقتراض المحلي سيؤدي إلى منافسة القطاع الخاص على الاموال القابلة للإقراض ومن ثم ظهور ما يسمى(بأثر المزاحمة) وانخفاض الانفاق الاستثماري الخاص على تمويل مشاريعه الاستثمارية ولقد اثبتت الارقام الكلية إن تكلفة العلاج تكون محتملة مما ادى إلى تدهور المدرسة الكلاسيكية . إن افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واختصر ذلك على اداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العدوان الخارجي وتحقيق الاستقرار الدخل، فضلا عن توفير الخدمات الرئيسية ، وانطلاقا من مبدا بان التوازن في الاقتصاد القومي يتحقق بشكل تلقائي عند مستوى التوظف الكامل فإن دور الدولة يقتصر بحماية على المصالح العامة ، لان تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه اثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وإن النشاط المالي للحكومة اصبح نشاطاً محايداً [٢]، وهذا يعني إن سياسة التقشف التقليدية الصادر من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، اي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة وهذا مما انعكس على اعطاء دور محدود للإنفاق العام على اعتبار إن التوسع في الإنفاق يعد خطراً لا يمكن الاقتراب منه، عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية بوصف إن تلك الوظائف غير منتجة من هنا يبدو راي الكلاسيك في وجوب توازن الموازنة العامة يبدو واضحاً من خلال معارضتهم للفائض او العجز في تلك الموازنة ذلك على اداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار الداخلي، فضلا عن توفير الخدمات الاساسية .

٢-المدرسة الكينزية: إن التقشف هو تقليص او تخفيض الإنفاق من قبل الدولة فإن المدرسة الكينزية تفسح المجال امام الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي حيث إن تخفيض الانخفاض من قبل الحكومة يعني اقتطاع جزء من الدخل اذا يعد الإنفاق العام من المكونات الرئيسية للطلب الكلي مما يعني

تخفيضه تخفيض الطلب الكلي وبالتالي حدوث ركود في الاقتصاد مما يؤدي إلى تخفيض الناتج

1- Eurostat, Euro Area and EU27 Government Deficit at 6.0% and 6.4% of GDP Respectively, Eurosta Newsrelease , Euroindicators, April 26, 2011.p6

٢- سامي خليل، المفاهيم والنظريات الاساسية، ١٩٩٤، الكويت، دار المنظومة،ط١، ص ١٩٦.

الكلي ولقد كشفت الاحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية عام (١٩٢٩) عن عجز النظرية التقليدية التي آمنت بحيادية الدولة في مواجهة الاحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع وبعد إن ثبت عجز الية السوق عن المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، وبذلك صار على عاتق الدولة مهمة التدخل في الحياة الاقتصادية التي نادى بها الاقتصادي كينز في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل والاستخدام والفائدة) الذي نشر عام (١٩٣٦) لقد هاجم كينز قانون ساي (*say*) القائل بان العرض يخلق الطلب المساوي له وكذلك رد كينز على دعوة الكلاسيك التي تقول بإن جمود الاجور هو سبب البطالة اي رفض العامل بان يعمل بأقل من اجره الحقيقي المعني إذ يرى كينز إن هناك بطالة اجبارية سببها نقص الطلب لأنه وجود عجز او قصور الطلب ينبغي على الحكومة التدخل من اجل التغلب على الوضع باستخدام قواعد المالية السلمية [٦]

عن طريق الإنفاق غير مغطى بالإيرادات لا جل دعم الطلب كما إن فكرة الموازنة المتوازنة هي فكرة غير منطقية في رأي كينز والتي يسمح بوجود عجز او فائض في الموازنة اذا كان هذا علاجا للكساد او التضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي ، ففي حالة الكساد يمكن عن طريق السياسة المالية هي زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات . وبالتالي يزيد الدخل القابل للتصرف فيزداد الطلب الكلي مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم وقد تزيد الحكومة إنفاقها مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال اما في حالة التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي لامتصاص جانب من القوه الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حده الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار. ويمكن ايجاز وظائف المالية الوظيفية في القواعد الاتية

١- اذا سادت البطالة الاجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل .
٢- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون تضخم.

١- اذا ساد الاستخدام الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ، فإن مستوى الإنفاق النقدي الاجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة او تضخم ولقد كان العلاج الكنزي الطلب الكلي مما يشجع المنتجين عل زيادة إنتاجهم وزيادة مستوى التشغيل، ومن جهة اخرى قد تزيد الدولة من إنفاقها عن طريق التمويل بالعجز هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال[١]

---

[٦] -فتحي احمد ذياب ، اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الاردن،٢٠١٣،ص٤٣

إن التوجه الكينزي قد اضاف تطورا جديدا للفكر الاقتصادي الكلي من خلال فسح مجال مهم للتأثيرات المالية في الاقتصاد بعد إن فقدت ذ لك التأثير قبل ظهور النظرية الكينزية يتضح إن الحكومة من وجهة النظر الكينزية تكون عاملً اقتصادي لا يمكن إن تستغني عنه، هي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الادخار والاستثمار، واصبحت الدولة هي المسئولة عن احداث التوازن الاقتصادي، حتى انتقلت إلى المالية الوظيفية وذلك من خلال الآراء التطبيقية التي جاء بها (*Hansen*) بينما ظل الاقتصاديون الكلاسيك حتى ذلك الحين يرون في دور الدولة الحيادي بمختلف المسائل المالية والمتعلقة في معظمها بحيادية جانب الإنفاق الحكومي وتركيز دورها افي الوظائف التقليدية، واهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها ذلك الإنفاق. الدولة قد تكون أكثر رشدا بحكم لأنها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية[٢] بل تحقيق مصلحة عامة للمجتمع وانتهى كينز إلى إن العمالة والدخل القومي يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال يمكن القول إن الطلب الكلي الفعال يتكون من

أ- طلب خاص على السلع الاستهلاكية، وطلب عام على السلع الاستهلاكية

ب- طلب خاص على السلع الإنتاجية، وطلب عام على السلع الإنتاجية

٣ - المدرسة النقودية: تدعو المدرسة النقودية إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق ادوات السياسة النقدية اذ ان من وجه نظر مدرسة شيكاغو وعلى راسهم ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصاديين، يؤدي إلى عرقلة السوق والاسعار) وفشل التحليل الكينزي في تفسير او مواجهة هذه الظاهرة ، وفي ضوء الاوضاع الراهنة اتخذت المدرسة النقودية نفوذا واسعا في تلك المدة وعلى رأسهم (ميلتون فريدمان)اذ يعتقد النقوديون إن السياسة النقدية هي الطريق الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم .

١- سعيد محمد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ،دار دجلة للنشر،٢٠١١،ص٦٢

٢- زهير شامية، النقود والمصارف ، دار زهران للنشر والتوزيع ،دمشق،٢٠١٠ص٢ ٣٤٦

إن السياسة المالية لها اثر على المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي في الاجل القصير فقط ،وينطلق موقفهم من عدم استخدام السياسة المالية من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي وباعتقادهم إن اقتصاد المشروع الحر مستقر وإن السياسة المرنة سوف تعبث بالاستقرار اذ يعتقد النقوديون(*Monetarists*) إن النشاط الاقتصادي الخاص اذا ما ترك لأساليبه الخاصة فإنه لن يكون معرضّاً لعدم الاستقرار لان معظم التقلبات في الناتج الاجمالي تنجم من عمل الحكومة وإن كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والاسعار يمكن اهمالها[1] ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري (*Crowding out*) بان تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في اسواق المال يؤثر سلباً في الإنفاق الاستثماري الخاص، ويحصل هذا عند لجوء الحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية او اذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص يؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص. إن الحقيقة التي توصل اليها النقوديون حول الطريقة الكينزية وبأثبات (فريدمان) كانت السبب وراء الزيادة من المعروض النقدي والذي ادى إلى توسع نمو الاجور والاسعار صاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة اثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي (*Stagflation*)، فضلاً . ويستخدمون النقديون سياسة القواعد كأساس للسياسة لاقتصادية بتحقيق التوازن السنوي للموازنة والالتزام الصارم بمعدل ثابت للتوسع النقدي كما يعتقدون إن عرض النقد يزداد بمعدل ثابت و نخفض التقلبات الاقتصادية مادامت ستزيل السبب الرئيس لعدم الاستقرار وهو ما يسمى بسياسة التكييف مع ظروف المجتمع التي تؤخذ بها الادارة النقدية (*slop-go-policies*) عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب التي قادت إلى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم فإن النقوديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون إنه ينبغي على السياسات المالية المصححة لإنعاش الدخل الاجمالي إن تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا ذلك إن السياسة لمالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع اسعار الفائدة و تقليص الإنفاق الخاص. قد يكون من السهل لهم إن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءاً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. كما عارض النقديون الاجراءات التدخلية خاصة السياسات المالية التي تؤدي إلى ارتفاع العجز المالي ومن ثم التضخم هو المشكلة الاقتصادية الرئيسة.

---

١ - باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ،الرياض ، ١٩٨٧، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

٣-مدرسة اقتصاديات جانب العرض

وتمثل هذه المدرسة بالتحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز إلى سياسات إنعاش الإنتاجية ونموها اي جانب العرض ، اذ إن خفض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين يؤدي إلى تشجيع الافراد على العمل لمدة اطول و بذل جهد اكبر كما إن معدلات الضريبة المنخفضة يشجع كلا من الادخار والاستثمار وكل هذا سينعكس ايجابا على العرض الكلي إن اقتصاديات جانب العرض (*Supply- side- economics*) باعتبار إن معدل الضرائب المرتفعة لها تأثيرا سلبيا على الايرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى عجز الموازنة ، إذ نجد إن إنصار هذه المدرسة وبالاستناد الى منحني لافر (*Laffer curve*) يؤكدون على إن خفض معدلات الضرائب يؤدي إلى زيادة هذه الايرادات ومن ثم سيسهم في العمل على توازن الموازنة العامة للدولة . والفكرة الرئيسية هنا تتلخص في تخفيض معدلات الضرائب بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي الذي سيؤدي إلى اتساع اوعية للضرائب ومن ثم حصيلة ضريبية اكثر غزارة وإن الافكار الكينزية التي تبنتها مدرسة اقتصاديات جانب العرض القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على اهمية التدخل الحكومي في تحسين الاداء الاقتصادي.[١] إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي (*Stagflation*)، الامر الذي دعا منتقديها إلى إن ينظروا في جانب العرض (*Supply Side*) ذات الاهمية في تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على توازن الموازنة، وإن العرض يأتي قبل الطلب في النظام الاقتصادي والتاكيد على خفض الضرائب على الاستهلاك اضافة إلى الضرائب على الإنتاج لان الافراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي يؤثر ذلك سلبا في الاقتصاد، فوفقا لهذا المدخل لا تستطيع الحكومة إن تقترض إلى ما لا نهاية بعد مستوى معين من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ معدلات العائد المطلوب على السندات الحكومية في التزايد مع تزايد مستويات الدين العام بالطبع يؤدي ارتفاع معدلات العائد على السندات إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الاقتصاد بشكل عام، وهو ما يؤثر بشكل سلبي في النمو. من هذا المنطلق، [٢]

١- روبرت كارسون ، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة دانيال رزق، الطبعة الاولى ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٩٤ ،ص ١٤١

٢- جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ،الاختيار العام والخاص ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،١٩٩٩ ، ص ٣٠٠-٣٠٤.

إذا كانت مستويات العجز المرتفعة" السياسات المالية التوسعية" التي تؤدي إلى زيادة الديون ترفع معدلات الفائدة وتخفض معدلات النمو، فإن العكس يمكن إن يساعد على النمو، أي إن تخفيض العجز الذي يخفض الاقتراض ويقلل من معدلات الفائدة يحدث أثرا توسعيا نتيجة لذلك(١)ومن أهم الاسس للسياسة المالية التي استندت عليها هذه المدرسة هي:

١- اجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة ، وفي هذا الخصوص يولي إنصار هذه المدرسة اهمية خاصة لتخفيض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل .

٢- الحد بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة .

٣- إن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

٤- **مدرسة التوقعات العقلانية الرشيدة:** في خضم الجدل بين المدرستين النقدية والكينزية بشان فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهرت إلى الوجود حديثا فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية اذ اسست مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى تيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات بصياغة نظرية التوقعات العقلانية كما ينكرون تناقضات النظام الرأسمالي التي نمت في رحم المدرسة النقودية الممثلة بآراء فريدمان ولكنها. اعتمدت خطا بعيدا عن هذه المدرسة وعدت جانبا اخرا من الجوانب لزخم الآراء الكينزية وانقلابا ضد اراء فريدمان ويرى هؤلاء الاقتصاديون إن التوقعات يجب إن تكون على ما يسمونه (بالتوقعات الرشيدة). اي إن صانعو القرارات يتعلمون من احداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لديهم لصنع المستقبل وكذلك الافراد الذين يقومون بدورهم في توزيع كل ما يتوافر لديهم من الادلة بما فيها الاثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية.. وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الاثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما ، مما يجعل السياسة المالية(٢) المرنة لا تؤدي غرضا نافعا لان الاجور النقدية والاسعار سوف تتغير إلى إن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتهما الاصلية نتيجة.

١-ايهاب علي النواب ،التقشف التوسعي وتعويض القطاع الخاص ،بحث على الانترنيت*https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/14814*

٢-ساملسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ،مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ،٢٠٠٦،ص

الاقرار بمرونة كل من الاجور والاسعار.(١) ووفقا لما جاءت به من اراء حول اتخاذ سياسة اختيارية او سياسة مرنه سواء كانت تلك السياسية نقدية او مالية لا يمكن التنبؤ بها فإن هذه السياسية تعي اشارة مضللة من اجل تغير مسا ر السلوك الاقتصادي للأفراد، وإن اراء تلك المدرسة تتجنب تلك السياسة لذ ا فإن اتباع سياسية مالية مرنة لم تكون ناجحة في تحقق الاستقرار الاقتصادي وخصوصا اذا توفرت توقعات عقلانية. اما اذا طبقت سياسية جديده فإن الوحدات الاقتصادية سوف تنصرف بطرق مختلفة وتكون اثار هذه السياسية مختلفة تماما وبالتالي فإن السياسية المالية الاختيارية لا تؤدي غرضا نافعا في بعض الأحيان لان الاجور والاسعار سوف تتغير مما تؤدي إلى عودت الناتج والعمالة إلى مستواهم الاصلي. ويؤمن اصحاب هذه المدرسة بان ادارة الاقتصاد بالسياسات المالية والاقتصادية التقديرية مكتوب علية بالفشل فعند اتخاذ مثل هذه السياسات فإن ردود فعل الناس ستبطل محاولات الاستقرار لإن الافراد يتعلمون مع مرور الزمن ويجعلهم يتخذون اعمالا مضادة للسياسة ولتوضيح ذلك نفترض مثلا وجود حالة ركود اقتصادي وإن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام السياسة المالية فمن الطبيعي إن يتوقع الافراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفير فرص اكثر للعمل وارتفاع الاجور نتيجة للسياسة التوسعية للحكومة لذا فإن العاملين يسعون للحصول على اجور اعلى ولن يرضوا بالعمل الا اذا كانت اجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الاسعار ولكن ارتفاع الاجور مع ارتفاع الاسعار سوف يحد من الطلب على الايدي العاملة(٢) وبالتالي فإن سياسة الحكومة التوسعية سوف تبوء بالفشل ولن يتحقق الغرض المنشود بزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج في حالة خفيض الضرائب كإجراء لتحفيز الطلب الاستهلاكي فإن الافراد باستعمالهم للتوقعات العقلانية سيتوقعون إن تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة ولابد من تغطية هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا ومن اجل الاستعداد لدفع الضرائب فإن الافراد والشركات يلجؤون إلى احداث تخفيض حقيقي في الاستهلاك الحالي واستخدام الزيادة في الدخل المتاحة نتيجة لتخفيض الضرائب إلى زيادة الادخار لمواجهة تزايد الضرائب مستقبلا، وهكذا يرى إنصار هذه المدرسة إن السياسة

١-عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الافكار الاقتصادية ،الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠١٢، ص٤٥٥- ٤٥٦

٢- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ط١، عمان، المكتبة الوطنية، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧

المالية المؤثرة تتأتى فقط من السياسة التي تفاجئ الافراد والشركات على حد سواء والتي لا يمكن التنبؤ بها او معرفتها وخلاصة القول يمكن إن مسالة اعتماد سياسية مالية سواء كانت انكماشية او توسعية يمكن إن تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في التنسيق والتعاون مع الاجراءات السياسية المالية التي انتهجتها الحكومة لتحقيق الاهداف[١]

٥- المدرسة الكلاسيكية الحديثة (تأثير السياسة المتوقع والغير متوقع):

أ - التأثير غير المتوقع: يستعمل النموذج الكلاسيكي الحديث ، التوقعات الرشيدة في تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي، إذ إن الأجور والأسعار تامة المرونة بالنسبة للتغيرات المتوقعة ،إذ تتوفر معلومات كافية عن السوق تجعل العمال قادرين على التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في اجورهم الحقيقية، وعلية فإن توقع ارتفاعا في المستوى العام للأسعار ينتج عنه ارتفاع مساو في الأجور وأسعار المنتج ذلك لان العمال يسعون إلى جعل اجورهم الحقيقية الن تنخفض وذلك عندما ي توقعوا إن مستوى الأسعار سيرتفع لان الأجر الحقيقي يساوي الآجر النقدي مطروحا منة معدل التضخم. إذ إن هذا النموذج يقترح إن السياسة المتوقعة ليس لها أثر في الناتج الكلي والتوظف فقط السياسة غير المتوقعة هي التي لها أثر في الناتج والتوظف، لنفترض إن البنك المركزي قرر فجأة إن معدل التضخم مرتفع للغاية وبالتالي قام على غير المتوقع باتباع سياسة نقدية متشددة عن طريق بيع كمية كبيرة من السندات إلى الجمهور والمصارف مما يؤدي إلى تقليص كتلة النقدية لدى الأفراد من جهة وانخفاض احتياطيات المصارف التجارية من جهة أخرى مما يقلل من قدرتها على منح [٢] الائتمان وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض الطلب

ت- التأثير المتوقع: يعني السياسة المتوقعة إن الأفراد يكون لديهم معلومات سابقة عن حالة الاقتصاد، إذ إنهم ينظرون لما حصل في الماضي من تغيرات اقتصادية ويظهرون استجابتهم للتغيرات الحاصلة في السياسة الحالية على أساس المعلومات السابقة'

---

١ - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص١٨٦

٢ -توماس باليتور واخرون، استعمال ادوات غير مباشرة في السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٣، العدد ١، ١٩٩٦، ص ١٥.

نفترض إن البنك المركزي قام بطرح السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة بغرض تخفيض مستوى التضخم، فإن هذه السياسة المتشددة ستكون متوقعة من قبل الأفراد، وذلك النه عند انخفاض المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخول لدى الأفراد سوف يزيد من القوة الشرائية للنقود لدى الأفراد[١]

٧- المدرسة الكينزية الحديثة

يختص النموذج الكينزي الحديث بدراسة اثار الانخفاض في الطلب على الناتج، الذي يحدث بسبب قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق العام عن طريق استعمال احدى أدوات السياسة المالية فرض ضرائب جديدة، زيادة نسبة الضرائب المتبعة، زيادة الرسوم للخدمات الحكومية إذ تظهر حالة التقشف المالي عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد ليذهب إلى الزيادة في مقدار الضرائب والذي يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض إنفاقهم الاستهلاكي وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي على الناتج وبالتالي يحدث الركود في الناتج الحقيقي[٢]

1- Mishkin. Frederic S. The Economic of Money, Banking and Financial Market .Boston: Uttle, Brown and .Company,1997,p 599-602

٢-جوارتيني، ريجارداستروب مصدر سابق ص٣٠٩_٣١

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للموازنة العامة

اولا: مفهوم الموازنة:

وردت تعريفات متعددة للموازنة العامة تختلف حسب التشريعات القانونية والسياسية السائدة في الدولة ومن أهم هذه التعريفات (هي مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات لدولة خلال سنة مالية مقبلة ووسائل تمويل تلك المصروفات عن المدة نفسها والتي يلزم فيها تساوي الموارد المالية مع حجم الإنفاق الحكومي [١]

وعرفها قانون اصول المحاسبات العامة العراقي المعدل بالفقرة *(1)* من المادة الثانية بانها ا لجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة[٢]

ولقد عرفت هي خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة و إيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية [٣]

ويتبين من تعريف الموازنة العامة إنها تقوم على عنصرين أساسيين هما:

١. **التوقع :** يقصد بالتوقع تقدير السلطة التنفيذية(الحكومة) للنفقات العامة,والايرادات العامة لفترة مقبلة غالباً عام واحد. ثم تقوم السلطة التنفيذية بعرض هذه الأرقام التقديرية، على السلطة التشريعية(مجلس الشعب) لاعتمادها[٤]

٢.**الإجازة:** اعتماد التقدير ارت والتوقعات التي تقوم بها الحكومة بالنسبة للنفقات والايرادات العامة للسنة المقبلة، حيث إن اقرار هذه التقدير ارت والموافقة عليها هو الذي يسمح للحكومة إن تمضي في تنفيذ الموازنة العامة طبقاً للبرنامج التفصيلي الذي تضمنته. وعلى ذلك لا تعد الموازنة العامة نهائية إلا بعد اعتمادها والتصديق عليها من السلطة التشريعية في الدولة وهو الذي يختص بإجازة التوقعات[٥]

---

١ - عبد المنعم فوزي ، المحاسبة والمراجعة الحكومية في دولة قطر ، سنة ١٩٧٢، ص ٣٣٧

٢-عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب الموصل، العراق، ١٩٨٩، ص ٤٩٢.

٥- طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ١٩٩٠،، وكذلك انظر: د. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦..

٦- خالد الخطيب واحمد زهير شامية، واخرون، اسس المالية العامة، الطبعة الرابعة. دار وائل للنشر والتوزيع. الاردن،٢٠١٢، ص ١٣٩

ثانيا : اهمية الموازنة العامة

تعد الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين وهي بمثابة المرأة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار إن السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكن إن تتفق من دون الحصول على الموارد اللازمة. لذا فإن بنو د الموازنة تنعكس على أنشطة الدولة وتبين أهدافها فإن الموازنة تتأثر بالنشا ط الاقتصادي على اعتبار إن الإيرادات كما ونوعاً ترتبط بهذا النشاط فحصيلة الضرائب وترتبط بالهيكل الاقتصادي وتتأثر بدرجة نمو الاقتصاد وطريقة تنظيمه و هو الحال بالنسبة للنفقات إذ ترتبط بهذا الهيكل وذلك النمو وإن المحتوى للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة بضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات . وإن بنود تقسيمات الموازنة توضع في ضوء الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها فهي من جهة تحدد النشاط الاقتصادي الذي ستقوم به الدولة من جهة أخرى تحدد وسائل تمويل هذه الأنشطة، . لذا تعد الموازنة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة. (١)

ثالثا: خصائص الموازنة العامة

تتمتع الموازنة العامة للدولة بخصائص عدة تميزها عن غيرها من الموازنات وهي:(٢)

١. برنامج تحليلي وتفصيلي لجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة

٢- أداة تنفيذيه وتخطيطية ورقابية.

٣- الموازنة تقديرية احتمالية أي إنها تقديرات للمستقبل لا يمكن الجزم في إمكانية حصولها من عدمه، كذلك مطلوب توخي الدقة في تقديراتها إلى أقصى درجة ممكنة

٤- الموازنة مقيدة بحد ذاتها فالموازنة في نفقاتها وايراداتها يجب إن توضع لمدة معينة وإن تكون هذه المدة واحدة وقد جرى إن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم

١- حنا الزرفي الصائغ ، المحاسبة الحكومية والادارة المالية العامة، الجزء الاول ،الطبعة الخامسة ، بغداد ، مطبعة الزمان،١٩٨٩ص٣

٢-محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة ،الطبعة الثانية، الاردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع،٢٠٠٩ص٤٤

٥- الموافقة على الموازنة : أي إن أعداد الموازنة من قبل الحكومة لا يكسبها الصفة الرسمية إلا بعد تصديق البرلمان عليها والسماح للحكومة بتطبيقها للعمل بها وفق القانون.

رابعا: اهداف الموازنة العامة

الموازنة هي الإطار الذي تنعكس عليه اختيار ات الدولة(السلطة التنفيذية)لأهدافها وأداتها إلى تحقيق تلك الأهداف . وهنا برزت أهمية النشاط المالي كأحد الادوات الرئيسة في تحقيق أهداف المجتمع وقد أستدعي ذلك ضرورة النظر إلى الموازنة العامة في ظل إطار كبير يعبر عن نشاط المجتمع بأكمله . يمكن تلخيص أهداف الموازنة العامة في نقاط رئيسة وهي :[١]

١- أهداف رقابية-: تهدف الموازنة إلى تحقيق رقابة أكثر فاعلية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال تقويم الأداء بمقارنة الايرادات والمصروفات الفعلية بتقدير ا ت الموازنة. وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي- اهداف تخطيطية-: تهدف الموازنة إلى تحويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى برنامج سنوي و تحديد احتياجات وحدات الجهاز الحكومي للأموال الموارد ومصادر التمويل الأخرى خلال الفتر ة القادمة

٣- اهداف سلوكية -:تهدف إلى إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الموازنة ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.[٢]

خامسا: مراحل الموازنة العامة [٣]

١- السلطة التي تتولى إعداد الموازنة: إن حق المبادرة في الشؤون المالية يجب أن تعطي للسلطتين التنفيذية`والتشريعية على السواء ولكل منهما اقتراح القوانين.

٢-تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة :إن هذا التقدير من أهم الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق تعادل الموازنة وحسن تنفيذها وذلك يجب إن نتبع في ذلك أحدث الأساليب العلمية ليأتي التقدير أقرب ما يكون للحقيق.

---

١ .نواف محمد عباس الرماحي المحاسبة الحكومية، الطبعة الاولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩،ص٢٣

٢. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ،اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية القاهرة،٢٠٠٥،ص٢

٣-احمد هاني حماد وحصة محمد ،اصول المحاسبة الحكومية مع دراسة خاصة للدولة الكويت ،مطبعة ذات السلاسل،١٩٩٠ص١

٣-تنفيذ الموازنة: إن إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية واقرارها من قبل السلطة التشريعية لا يعني تنفيذ أحكامها. بل هو إذن بالصرف والجباية. وتنفيذ الموازنة هو قيام الجهات المختصة،

وبصورة فعلية، بصرف الاعتمادات المفتوحة وجباية الايرادات المقدرة ضمن صك الموازنة، وتتم مرحلة التنفيذ بعد إن تقر السلطة التشريعية مشروع قانون الموازنة ويصبح نافذاً وتقوم وزارة المالية بعملية تنفيذ الموازنة بواسطة المديريات التابعة لها والموظفين المعتمدين من قبلها لدى الوزارات

٤- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من إن الموازنة قد تم تنفيذها وفق مضمون الإجازة التي منحتها السلطة التشريعية. وتمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية الأجهزة المركزية في وزارة المالية و الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة و التفتيش.

سادسا: انواع الموازنات العامة

هناك أربعة انواع رئيسية للموازنة العامة هي: موازنة البنود. موازنة البرامج والأداء. موازنة التخطيط والبرمجة. موازنة الأساس الصفري

١- موازنة البنود: يتم توزيع الإنفاق في الدولة وفقا لهذا النوع على أساس الوزارات، المصالح، والهيئات الحكومية (التقسيم الإداري) وعلى أساس طبيعة أو غرض الإنفاق مثل: الرواتب، شراء الأجهزة والآلات والمعدات، نفقات التشغيل، نفقات المشاريع، وقد أطلق على هذا النوع بموازنة الرقابة لأنها تركز على الرقابة للتأكد من عدم اختلاس الأموال العامة، كذلك يتم التأكد من إن الصرف يكون في حدود الاعتمادات المقررة وفق الأغراض المخطط لها وإن إجراءات الصرف قد تمت وفق والأنظمة المحددة. إن الأخذ بأسلوب موازنة البنود يعود الى إيجابيات هذه الموازنة هي جود نماذج وتعليمات واضحة فيما يتعلق بإعداد الموازنة والبساطة والوضوح وسهولة إجراء مقارنات بين إيرادات ونفقات السنوات الماضية. وبرغم من الايجابيات هناك سلبيات تتمثل توزيع أوجه الإنفاق بين مصالح ومؤسسات الدولة على أساس المساومة بين الممثلين لتلك الجهات وإدارة الموازنة دون وجود معايير موضوعية التي في ضوئها تحديد مقدار الاعتمادات المالية التي يمكن تخصيصها لكل وزارة . تفتقر الموازنة التقليدية إلى أسلوب المتابعة لمعرفة تنفيذه المشروعات [1]

١- محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط ١ ،٢٠٠٧ ،ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

وتكلفة ذلك ومدى تحقيق ما تم تنفيذه بما هو مستهدف في الخطة. الاهتمام منصب في كثير من الأحيان على النواحي الإجرائية والشكلية وليس منصبا على الإدارة الفعالة

٢- موازنة البرامج والأداء: نتيجة لتغير وظيفة الدولة من الدولة الحارسة إلى (دولة رفاهية) وما يترتب على هذا التغير من زيادة في أوجه الإنفاق الذي لا ينسجم مع التقسيم المحدود في الموازنة التقليدية.

٣- موازنة التخطيط والبرمجة: ا ول من نادي بتطبيق هذه الموازنة هو وزير الدفاع الأمريكي روبرت ما كنمار (*Robert McNamara*)في عام ١٩٦٤م بقصد التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة في وزارة الدفاع الأمريكية. موازنة التخطيط والبرمجة تعتبر أسلوبا من الأساليب الحديثة في الموازنة العامة تركز على مجموعة من العناصر التي تتوافق مع طموحات كثير من الدول في تحقيق الرفاهية لشعوبها من خلال استخدام فعال للموارد المالية المتاحة في تحقيق الأهداف حسب الأولويات[1]

٤- موازنة الأساس الصفري:
لقد تم تطبيق الموازنة الصفرية لأول مرة بنجاح في شركة تكساس للآلات الحاسبة عام ١٩٩٩م ثم تم تطبيقها في ولاية *Peter Pharr* وأشرف على تطبيقها بيتر بيهر (*Texas Instrument* جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣م في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر *Peter* ثم على مستوى الحكومة الفيدرالية للسنة المالية ١٩٧٩ عرفها بيتر بيهر *Jimmy Carter* بقوله: ‘‘إن الموازنة الصفرية تتطلب من كل منظمة، إن تقوم بمراجعة وتقييم برامجها *Pharr* ومشاريعها (الحالية والجديدة) بطريقة منتظمة، عرفها مكتب الإدارة والموازنة الأمريكية بإن ‘‘موازنة الأساس الصفري هي كل عمل إداري منظم يضمن الأخذ بالاعتبار جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات تحضير الموازنة وتحضير البرامج’’. ومن اهم إيجابياتها استخدام الإيرادات المالية المتاحة استخداما أمثل في تحقيق الأهداف القومية التي تتبناها الدولة. تجنب الإسراف والتبذير وذلك بالإبقاء فقط على البرامج والأنشطة ذات الكفاءة والفعالية العالية يتيح أسلوب الموازنة الصفرية مشاركة عدد كبير من المسؤولين في جميع المستويات في اتخاذ القرارات وهذا بالطبع يعكس الاحتياج الفعلي من الاعتمادات اللازمة لتلك البرامج والأنشطة. ومن رغم من إيجابياتها الا إن هناك بعض السلبيات اذ ان عملية إعداد الموازنة الصفرية يتطلب نوعية خاصة من العاملين في الوحدات الإدارية بالمنظمة للقيام بتحديد مجموعة من القرارات بكل وحدة (البدائل) وفق معايير موضوعية (قياس الأداء تحليل المشاريع، محاسبة التكاليف)، حيث يصعب توفير هذه الكوادر البشرية من ناحية الكم والكيف في كل وحدة إدارية بالمنظمة. إن إعداد الموازنة الصفرية يتطلب وجود معلومات كافية ومناسبة وصحيحة عن البرامج والأنشطة في كل وحدة إدارية بالمنظمة وفي معظم الأحيان قد لا تتوافر هذه المعلومات بالشكل المطلوب

١- فوزي عطوي : المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت - لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣ ،ص . ٣١٩

. وإن عملية إعداد الموازنة الصفرية مشوب بالخطر والتهديد للعاملين في الوحدات الإدارية لان كل وحدة تقوم بتقييم البرامج والأنشطة القائمة والجديدة من قاعدة الصفر وما يترتب على ذلك من تخفيض للاعتمادات أو إلغاء لبعض البرامج إذا ثبت عدم جدواها.

٥-موازنة الظل: وهي موازنة توضع بشكل موازي لموازنة البنود وتعرف على إنها(تلك الموازنة التي تعد وتنظم خارج هيكل الموازنة الرسمية) موازنة البنود(عناصر موازنة الظل هي [١]

أ -التبويب حسب الوظائف ب -التبويب **حسب البرامج** . **ج-**التبويب حسب البنود

سابعا : المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة

توجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الموازنة وهي:

١-مبدا وحدة الموازنة: النفقات والإيرادات المتوقعة خلال عام مقبل ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها ومن خصائص هذا المبدأ هي[٢]

أ- يساعد على إيجاد نظام محاسبي موحد لحسابات الدولة
ب- الكشف عن عدم استعمال النفقات العامة بصورة صحيحة[٣]

* الحسابات الخاصة للخزانة .

* الموازنة الاستثنائية غير العادية .

* الموازنة المستقلة

ث- سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي

١-خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي،ط١ دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الأردن ، ٢٠١١، ص ٢٢١

٢-سرمد كوكب الجميل :الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومساءلة، جامعة الموصل ،ط ١ ،٢٠٠٨ ،ص١٣٥

٣-سالم عبد الحسن رسن المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية ، قبرص ، شركة توليبكو للطباعة والنشر،٢٠٠٠ ص ١٠٨

٢- شمولية الموازنة تتضمن الموازنة العامة للدولة كافة التخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الإيرادات العامة بصورة إجمالية إن وحدات الدولة المكلفة بجباية الايرادات العامة ليس لها الحق في تنزيل العامة منها أي عدم إجراء مقاصة بينهما أي عدم جواز تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة.(١)

٣- مبدا سنوية الموازنة :إن هذا المبدأ من المبادئ المستقرة فقد بين في مفهوم الموازنة العامة للدولة بانها تعبر عن مدة زمنية محددة تكون سنةتغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام وعلى الموارد العامة. هناك مجموعة من الاسباب للعمل بهذا المبدأ وهي السنة هي المدة الضرورية والكافية لإعداد الموازنة والمصادقة عليها حيث هناك استثناءات على مبدأ الموازنة أو سنوية الموازنة والتي تتضمن الموافقة على النفقات والإيرادات لمدة تقل أو تزيد عن السنة مثلا .

أ - موازنة الدورة الاقتصادية

ب -موازنة البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

٤- مبدا توازن الموازنة : يقصد بهذا المبدأ إن يتساوى جانب الإيرادات المتوقعة مع جانب النفقات المتوقعة أي إن مجموع الإيرادات يجب إن لا يزيد عن النفقات فيحقق فائض أ وإن مجموع النفقات يجب إن لا يزيد عن الايرادات فتحقق عجزا حيث إن هذا المبدأ يتلاءم مع الفكر التقليدي وفروضه القائمة على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية(٢)

٥- اعداد الموازنة : تمر الموازنة العامة للدولة منذ لحظة البدء بها وحتى الانتهاء من تنفيذها وأقفال حساباتها الختامية بعدد من المراحل التي يبدأ أولها في بداية السنة المالية وتنتهي مراحلها بمرور عام كامل على اعتمادها . ومن أهم المراحل الرئيسية لدورة الموازنة وهي مرحلة اقرار الخطوط الاساس و وتحضير واعداد وتصديق وتنفيذ ورقابة (٣).

١- خديجة جمعة الزويني : الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، الحادية ،والثلاثون ـ العدد ،٢٠٠٧ ،ص٥

٢- حياة بن إسماعيل : تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)، القاهرة ـ مصر، اجتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ ،٢٠٠٩، ص ١٤

٣-باهر محمد،عتلم، مراجعة.د. احمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،٢٠٠٦،ص٣

ثامنا:الايرادات العامة :

١-مفهوم الايرادات: تعد الإيرادات العامة جزءا رئيسا من مفهوم المالية العامة وخطوة مهمة من الخطوات التي يجب على الدولة القيام بها من خلال مجالسها النيابية ، وتعرف الإيرادات العامة بانها هي المصادر التي يجب على الدولة القيام بها من خلال مجالسها النيابية. تعرف الإيرادات كذلك بانها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، كما وتعرف بانها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج اليها في مباشرتها النشاط المالي.[١]

وكذلك تعرف الإيرادات العامة على إنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، فقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد، فكانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرًة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العامة اللازم لقيام الدولة بوظائفها الرئيسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداًة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضف إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي[٢] لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور دور الدولة ،فنلاحظ إن في ظل الدولة الحارسة الكلاسيكية إن مفهوم الايراد كان مقتصرا على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد المأخوذة من الأفراد، وأقتصر مفهوم الإيراد العام في هذه المدة على تأمين الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات الضرورية وذلك انسجاما مع آراء الفكر الرأسمالي آنذاك التي تقول بوجوب حيادية المالية العامة بشكل عام ،وتتجسد حيادية المالية العامة بتوازن الموازنة العامة للدولة ،وذلك أساس إن النفقات العامة يتم تغطيتها بالإيرادات العامة ولكن التغيرات التي اجتاحت النظام الرأسمالي بعد أزمة ١٩٢٩ والتي أكدت على ضرورة تدخل الدولة [٣].

---

١ - عادل احمد حشيش الوعي الضر يبي في العراق أسباب التدني- وسبل النهوض ، مؤتمر الإصلاح الضر بٌ الذي نظمته وزارةالمالية١٩٩٢

٢-طاهر الجنابي الماليه العامة ، النظم الضريبيةوموازنة الدولة ، بدون اسم المطبعة ، مصر،٢٠٠٧مصدر سابق ص٢٨

٣- صدقي عاطف، دروس في المالية العامة والتشريع الضريبي ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٢

٢ - انواع الإيرادات العامة:

تقسم الإيرادات العامة في قانون الموازنة إلى ثلاثة أقسام رئيسة من حيث مصدرها، الأولى يتمثل في الإيرادات المحلية وهي التي تحصل من مختلف المصادر المحلية وتتضمن الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، أما الثانية فهو عبارة عن الإيرادات من أقساط القروض المستردة التي كانت قد منحتها للمؤسسات والهيئات المحلية، فيما تمثل الثالثة. عن الإيرادات الخارجية المتمثلة في المساعدات المالية والإعانات التي تتلقاها الدولة من مختلف سواء داخليًا أو خارجيًا[١] من اهمها

أ- الايرادات التجارية : وتعكس هذه الإيرادات ما يرد إلى الخزانة العامة من النشاط التجاري للحكومة. والنشاط التجاري يرتبط باستغلال ما تملكه الحكومة من موارد اقتصادية سواء كان ذلك عن طريق البيع أو الإيجار أو الاستثمار. أي إن الإيرادات التجارية هي تلك العوائد التي تدخل خزانة الحكومة نتيجة إدارة أموال الحكومة سواء المنقولة أو الثابتة. لذا فإن على الحكومة ترك أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بيد الأفراد، حتى يتمكن المجتمع من الحصول على إنتاج أكبركان هذا النوع من الإيرادات هو المصدر الاساس لتمويل خزانة الدولة في السابق حتى ظهور الدولة الحديثة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حيث كانت الدولة في عهد الإقطاع تعتمد على ما تملكه من أرضٍ وغابات ومصائد ومناجم. تضاءلت أهمية هذا المصدر للإيرادات العامة نتيجة لظهور الدولة الحديثة. وكذلك لانتشار مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يدعو إلى حرية الفرد وكفاءته في إدارة الموارد الاقتصادية، مما يحقق أفضل النتائج للمجتمع بالإضافة إلى هذا العامل الاقتصادي، هناك عامل سياسي أدى إلى تخفيض حجم أملاك الدولة، وهو خضوع الإيرادات العامة لرقابة السلطة التشريعية، من أجل المحافظة على حقوق أفراد بدأت أهمية الإيرادات التجارية تظهر من جديد لتمويل الخزانة العامة لكثير من الحكومات المعاصرة، لكن كان ذلك الظهور لتلك الإيرادات قد تم في شكل جديد ينعكس في جميع انواع المشروعات الاقتصادية التي تمتلك وتدار من القطاع العام وتدر على الخزانة دخلاً، مثل المؤسسات العامة الصناعية، والتجارية، والعقارية، والمالية[٢]

١- إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي : الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٠ ، ص٤٣

٢-علي عبد العظيم باقر الباش، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العر ا ق، دبلوم عالي معادل لماجستير. المعهد العالي للدرا سات المحاسبية والمالية. جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٥٥

يرجع السبب في تزايد أهمية هذا المورد من جديد إلى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن التعرف على بعض دوافع الحكومات في توسيع نطاق الملكية العامة لديها، وأهمها

١. نقص راس المال في القطاع الخاص :والحكومة في هذه الحالة تكون هي الوحدة الاقتصادية التي تتمكن من تقديم رأس المال لدعم لمشروعات مهمة وضرورية للمجتمع. أو على الحكومة ان تتحمل الأخطار التي تتضمنها مثل تلك المشروعات، مثل مشروعات السكك الحديدية وإنشاء محطات القوى.

٢. أهمية المنافع الاجتماعية للصناعة :إذا كانت الصناعة مهمة للمجتمع، وآثارها الخارجية النافعة كبيرة أو تكاليفها تكون متناقصة بالنسبة لحجم الإنتاج، فإن من مصلحة المجتمع إن تمتلك الحكومة مثل هذه الصناعات، لحماية الأفراد من النفوذ الاحتكاري، أو تقديم الخدمات عند مستويات من الأسعار المقبولة.

٣. المزايا الاستراتيجية للصناعة :وذلك بان تكون الصناعة ذات أهمية سياسية أو عسكرية تتعلق بالأمن القومي، حيث يتطلب أمر إقامتها نوعاً من السرية مثل الصناعات الحربية والتجهيزات العسكرية.[١]

٤. خدمات الرفاهية الاجتماعية: قد يكون من مصلحة المجتمع امتلاك الحكومات لمساحات واسعة من الغابات والمتنزهات القومية، بهدف المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم تلوث الجو. وكذلك مثل مشروعات الإسكان.

٥. دافع الإيرادات: ويكون السبب في امتلاك الحكومة للمشروعات العامة زيادة الإيرادات المالية للخزينة العامة عن طريق ما تحققه هذه المشروعات من أرباح، مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب على أفراد المجتمع.

---

١ ـ حسام أبو علي الحجاوي ،الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن،٢٠٠٤،ص٤

ب ـالايرادات الادارية:

وهذه تأتي من ممارسة الدولة لوظيفتها كحكومة. والإيرادات الإدارية تتضمن مجموعة كبيرة من الإيرادات أهمها: الرسوم، والغرامات، والرخص، وعموماً تؤخذ الإيرادات الإدارية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة، فإذا لم تتوافر الخدمات العامة التي تقوم بها الحكومة فلا يكون هناك إيرادات إدارية، وغالباً ما يتحدد مقدار الاقتطاعات من الأفراد في حدود تكلفة الخدمة العامة المقدمة، أو بما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد.

ومن اهم انواع هذه الإيرادات الإدارية(الرسوم والرخص والاتاوة)

أ. **الرسوم *Fees*** : تعتبر الرسوم من أوائل الاقتطاعات النقدية التي ظهرت في النشاط المالي للحكومات في الماضي. حيث كانت الحكومات تعتمد على الاقتطاعات العينية وعلى الهبات المالية المقدمة من قبل أفراد المجتمع من أجل تمويل النفقات العامة. ونتيجة لتوسع نطاق الحاجات العامة وعدم كفاية هذه المصادر التطوعية لتمويل الإنفاق العام المتزايد، بالإضافة إلى نقص تلك المصادر، إن الحكومات بدأت تطالب الأفراد بدفع مبالغ نقدية مقابل الانتفاع ببعض الخدمات العامة حتى تتمكن من تمويلها وتنفيذها. فظهر مفهوم الرسم على اساس إن ما يدفعه الفرد من أمواله مقابل المنفعة التي يحصل عليها من الخدمة العامة كانت أكثر تقبلاً لأفراد المجتمع وأقرب غلى فهمهم. فتوسعت الحكومات في استخدام الرسوم حتى أصبحت من أهم مصادر الإيرادات العامة بعد أملاك الدولة في القرون الوسطى وعلى هذا الأساس فإن تعريف الرسم على إنه مبلغ من المال يؤخذ من الفرد مقابل خدمة خاصة تقوم بها الحكومة. لذا فإن الرسم يتضمن بصورة أو بأخرى الصفة الاختيارية للفرد، حيث يرتبط دفعه للرسم بإرادته في الحصول على المنفعة. بالإضافة إلى إن الخدمات التي ينتفع منها الفرد انتفاعا مباشراً يكون لها صفة الخدمات العامة التي يفيد منها المجتمع بأسره. إلا إن المنفعة العائدة من هذه الخدمات العامة لابد إن تكون قابلة للتجزئة بين الأفراد. ومن الأمثلة المستخدمة كرسوم: رسوم الزواج والولادة، والوفاة، كذلك رسوم التليفون، العقارات، ورسوم إصدار جوازات السفر، يحدد مقدار الرسم في الغالب على أساس تكاليف الخدمة المستفاد منها.[1]

---

١ - شهاب. مجدي محمود: الاقتصاد المالي ،: دار الجامعة الجديدة للنشر ،.الإسكندرية،١٩٩٩ ،ص ١١٠

لذا فإن الرسم يعتبر مقابل المنفعة التي يحصل عليها الفرد مت تلك الخدمة. وعلى هذا فإن الرسم يشبه إلى حد ما السعر الذي يدفعه الفرد مقابل المنفعة الخاصة للسلعة المشترة، إلا إنه تبقى هناك

فرق بين الرسم والسعر. فالسعر يتحدد عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض في السوق؛ أما الرسم فمفروض وحدد على الأفراد من قبل الدولة. فضلا عن ذلك إن السعر يكون مقابل منفعة خاصة ومباشرة للسلعة المشتراة؛ أما الرسم فيكون مقابل خدمات لها نفع مباشر لدافع الرسم بالإضافة إلى إن نفعها العام للمجتمع. زيادة على إن السعر يمكن إن يتغير مستواه حسب ظروف السوق، بينما ، بينما يتحدد الرسم بقيمة واحدة على جميع المستفيدين دون تمييز بينهم. ويمكن إن تحدد قيمة ارسم على أساس التكاليف الخاصة باستمرارية الوحد الإدارية التي تقدم مثل تلك الخدمة. ومن الناحية الواقعية، نجد إن كثيراً من الرسوم تحدد وتعدل قيمتها بطريقة تحكمية، من دون الأخذ في الاعتبار التكاليف المالية للخدمة المقدمة. وفي الغالب يعود تحديد قيمة كثير من الرسوم في بعض الدول إلى أمور تاريخية تقوم على أساس العادة المتفق عليها في مثل هذا الشأن انخفضت أهمية الرسوم في معظم ميزانيات الحكومات المعاصرة، وذلك لتوسع الدولة في تقديم الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع بصورة مجانية بهدف تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. زيادة على ذلك فالرسوم في كثير من الأحيان لا تحقق مبدأ العدالة؛ حيث إنها تفرض على الجميع بالتساوي، وبمبلغ مقطوع دون التمييز بين مقدرة الأفراد للدفع، وبغض النظر عن الظروف الشخصية والاجتماعية للفرد. فنجد إن اتجاه معظم الحكومات في الوقت الحاضر نحو زيادة الإيرادات من الضرائب وإلغاء كثير من الرسوم. وبالتالي انخفض حجم الإيرادات العامة من الرسوم في معظم ميزانيات الحكومات.

ب. **الرخص *Licenses:*** وهي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الأفراد مقابل ما تسمح لهم بالإفادة من القيام بنشاط معين. لذا فإن الترخيص لا يعتمد على تقديم خدمة محدودة النوع للأفراد مثل ما هو الحال في الرسوم. مثال ذلك، رخص المهن التجارية، ورخصة مكاتب الاستيراد والتصدير، ورخصة الصيد، ورخصة قيادة السيارات بأنواعها...الخ. لذا فإن الترخيص يتضمن السماح بالاستفادة من القيام بنشاط ما هذا يعد من جانب معين خدمة لذلك المستفيد. ومن هنا يمكن إيجاد الشبه بين الرسوم والرخص. وعلى الرغم من ذلك فما زالت هناك فروق أساسية بين الرخص والرسوم، أهمها إن الرسم يؤخذ مقابل خدمات خاصة ومحدودة أو ملموسة تقدم للأفراد. [1]

١- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي ،الناشر العاتك لصناعة الكتاب /القاهرة. توزيع المكتبة القانونية بغداد،٢٠٠٧،ص٥٥

كذلك يحدد الرسم عادة مقدماً من قبل القانون، إلا إنه لا يتم اقتطاع الرسوم إلا بعد إنهاء تقديم الخدمة. بالإضافة إلى إن الترخيص يستخدم من الحكومة في الغالب كأداة لتنظيم النشاطات

ومراقبتها أكثر من الرسوم. وبعبارة أخرى، فإن الترخيص يعكس سيادة السلطة اكثر من الرسوم. زيادة على ما يتمتع به الترخيص من خاصية معينة، وهي إن عدم دفع المبلغ المقرر للحصول على الرخصة يجعل المنفعة التي يحققها الفرد من النشاط تصبح غير شرعية، ويعتبرا فرد بذلك مخالفاً للقانون. في الغالب يحدد مقدار الترخيص على أساس تكاليف إدارة وتشغيل الوحدة الإدارية التي تعطي الرخص، ويمكن إن يقدر مبلغ الرخصة على أساس قيمة المنفعة التي سيحصل عليها الفرد من النشاط الذي تم ترخصيه.[١]

ج. الاتاوة *Special Assessment:* وتعرف الإتاوة بانها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات والمشروعات العامة. وعلى سبيل المثال: نجد إن قيمة الأراضي والعقارات تزداد نتيجة قيام الدولة بمشروعات عامة، مثل المتنزهات العامة، وفتح الشوارع، وفتح شبكة ماء وكهرباء وتليفونات. كذلك إذا أقامت الدولة مشروعات ري، فإن قيمة الإنتاجية الزراعية للأراضي المستفيدة، ن هذا نجد إن هناك منافع قد تحققت لمالكي تلك الأراضي والعقارات في صورة مكاسب رأسمالية غير مكتسبة بجهدهم فالدولة هنا في ظل مفهوم الإتاوة تأخذ جزءاً من هذه المكاسب من أجل تغطية تكاليف تلك المشروعات العامة التي أسهمت في تحقيق تلك المكاسب أو إن الدولة تأخذ الإتاوة من أصحاب الأملاك المستفيدين مشاركة منها للأرباح المتحققة التي تعتبر الدولة هي السبب الرئيسي في وجود تلك الأرباح. ويحدد مقدار الإتاوة بمقدار تكلفة التحسينات التي تمت في ملكية الأفراد ومن الناحية النظرية فإن مقدار الإتاوة يجب ألا يزيد على قيمة هذه التحسينات إلا إنه من الناحية العملية لا يراعي هذا القيد باستمرار. يلاحظ إن هناك تشابهاً بين الرسوم والإتاوة، حيث إن كليهما مبالغ نقدية تدفع إلى الدولة مقابل منفعة خاصة يحققها المستفيد من الخدمة العامة. إلا إنه ما زال بين الرسوم والإتاوة فروق واضحة تميز كلاً منهما عن الآخر. أهم هذه الفروق هو إن الإتاوة تقتصر على فئة معينة من الناس، وبصفة خاصة ملاك العقارات، في حين إن الرسوم لا تقتصر على فئة دون أخرى. كما إن عنصر الإجبار في الإتاوة أكثر وضوحاً منه في الرسوم، حيث لا خيار لأصحاب العقارات التي ترتفع قيمة عقاراتهم من دفع الإتاوة. زيادة على إن حصيلة الإتاوة في معظم الأحيان تكون أقل من تكلفة المشروع[٢]

١- موسى إبراهيم : السياسة الاقتصادية الحديثة، بيروت ـ لبنان، دار المنهل اللبناني، ط ١ ،١٩٩٨ ، ص ١٣٦

٢- حسن الحاج: عجز الموازنة ـ المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث والستون، أيار، ٢٠٠٧ ص١١

بينما حصيلة الرسوم في الغالب تغطي تكلفة الخدمة العامة وعلى الرغم من قدم هذا النوع من الإيرادات في معظم ميزانيات الدولة في الماضي، إلا إنه لم يجد الاهتمام الكافي به. وكان لوجود الميزانيات المستقلة للبلديات والحكومات المحلية في كثير من الدول أثر في زيادة الاهتمام بهذا المصدر من الإيرادات. إذ أصبحت الإيرادات العامة لهذه الميزانيات من الإتاوة تمول جزءاً كبيراً من تكاليف التحسينات التي تقوم بها الدوائر العامة في البلديات والمحليات وخاصة عند نمو المدن وتوسعها. وكان لزيادة استخدام الإتاوة كمصدر للإيرادات العامة في هذا المجال عدة أسباب، منها إن الإتاوة أكثر الأدوات المالية عدالة في هذا المجال [1]

حيث توزع تكاليف التحسينات العامة على المستفيدين منها بطريقة مباشرة، ويكون النفع واضحاً امامهم. بالإضافة إلى إن استخدام الإتاوة يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب العامة وقيود الدين العام. زيادة على إن فرض الإتاوة يتغلب على مشكلة إعفاء الممتلكات العقارية من الضريبة العامة.

د. الغرامات *Fines:* هي مبالغ نقدية تفرض على الأفراد المخالفين للقانون وذلك عقوبة لهم. والهدف من الغرامات يكون من أجل تطبيق سيادة القانون. مثال ذلك الغرامات التي تفرضها الماكم لمخالفات المرور. لذا فإن الغرامة تعتبر مدفوعات إجبارية لا تعود بنفع مباشر على الدافع. ويحدد من القانون مبالغ الغرامات على المخالفين، ويعتمد مقدار الغرامة على مدى درجة المخالفة والاعتداء دون النظر إلى مقدرة الفرد الذي يرتكب المخالفة على الدفع نلاحظ إن من طبيعة الغرامات والهدف الذي تسعى لتحقيقه إنه لا يمكن إن تكون مصدراً مهماً ومباشراً للإيرادات العامة. حيث إن الغرامة تعتبر أداة تنظيمية من أجل تحقيق العدالة والأمن بين أفراد المجتمع. فتعتبر الغرامات بالنسبة للإيرادات العامة أمراً استثنائياً.

نلاحظ مما سبق إن الإيرادات العامة تكون بصفة عامة (باستثناء الغرامات) مقابل خدمات عامة تقوم بها الدولة لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى وضوح المنفعة الخاصة في هذه الخدمات، مع عدم الإقلال من وجود نفع عام في هذه الخدمات يشمل مصلحة المجتمع كله. وبعبارة أخرى تكون المنافع الاجتماعية في مثل هذه الخدمات أكبر بكثير من المنافع الخاصة التي يتلقاها الأفراد الملتزمون بدفع هذه الإيرادات. وذلك نتيجة لوجود الآثار الخارجية النافعة لمثل هذه الخدمات.

---

١ - علي كنعان: الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢

وعلى الرغم من تنوع أشكال الإيرادات الإدارية في معظم ميزانيات الدولة إلا إنها مازالت تشكل نسبة قليلة من الإيرادات العامة. ولا تعتمد الحكومات على مثل هذا النوع من الإيرادات لعدم المرونة في استخدامها كأداة في السياسات المالية التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. لذا نجد إن الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية والقروض العامة.

ج -الايرادات الضريبية

تعرف الضريبة حسب المفهوم الحديث بانها مشاركة إجبارية من قبل أفراد المجتمع للحكومة من أجل تغطية النفقات العامة بهدف تحقيق المصلحة العامة، وبدون أي منفعة مباشرة تعود على دافع الضريبة. وبعبارة أخرى، فالضريبة ما هي إلا اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة عن طريق الجبر من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة دون إن يكون هناك عائد مباشر للفرد[١]

تاسعا : النفقات العامة

١-: مفهوم النفقات العامة: تعرف النفقة: مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد الاشخاص العاملين بهدف إشباع الحاجات العامة [٢]

تعرف ايضا :مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[٣]

من خلال التعريف نلاحظ

١- إن النفقة العامة مبلغ من المال :يأتي هذا الركن الأساسي من كون الدولة تقوم باستخدام جزء من موارد الاقتصاد القومي والمجتمع لإنتاج السلع والخدمات العامة لإشباع الحاجات العامة

٢-النفقة العامة تصدر عن الدولة او احدى هيئاتها العامة فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمقرة من السلطة التشريعية .[٣]

١- محمود حسين الوادي و عزام، زكريا أحمد،" مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧ ، ص ١٢١

٢- محمد عمر الأيوبي ، "المالية العامة"، غزة، (دار النشر غير معروفة)، ٢٠٠١، ص ٩٣

٣-ناشد، سوزي عدلي، "الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧

٣- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفعا عاما وهي بهذا المعنى فإن النفقة لاتعد نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ويعود السبب في ذلك إنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فلابد إن يكونوا متساوون بالانتفاع بالنفقات العامة للدولة اي إن النفقة هي سداد لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة علما بانه يصعب في كثير من الأحيان مراعاة الكفاءة الاقتصادية المثلى عند الأخذ بهذه القاعدة بسبب صعوبة تحديد ترتيب أهمية الحاجات العامة تحديداً موضوعيا، ولهذا فإن المعيار الذي يركن اليه في هذا الشأن يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية اذ إن السلطة السياسية هي التي تقرر إن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أم لا لضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها-:

أ. مسائلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام من قبل السلطة التشريعية(الرقابة البرلمانية).

ب . الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من سلامة استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.

ت . التأكد من اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة العامة في ظل الفكر الاقتصادي التقليدي ركز الاقتصاديون على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وآليات التوزيع المناسبة بين وظائف الدولة الأساسية، بحيث يتم تقليل حجم الإنفاق لأدنى مستوى ممكن تخفيفًا للعبء المالي الذي يتحمله أفراد المجتمع، وذلك لجعل أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية في متناولهم، وذلك نابعاً من كون دور الدولة محايدًا في النشاط الاقتصادي في ظل الفكر التقليدي، وبذلك يكون حجم النفقات العامة هو الذي يحدد حجم الإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات، وعليه، فإن النفقات العامة تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، وتعتبر هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة[1] تبعا لتطور مفهوم المالية العامة كيف أثر الفكر الكنزي على دور الدولة بمطالبته بالتدخل الفعال لدورها في النشاط الاقتصادي نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية في بداية القرن العشرين، وظهور الكساد الكبير بسبب عدم قدرة قانون السوق الحر من تحقيق التوازن تلقائيًا، وكيف انتقلت الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، ليصبح دورها يهتم بتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي القومي، فانعكس ذلك التدخل على مفهوم وحجم وطبيعة النفقات العامة بتنوع أشكالها ووظائفها وازدياد حجمها، وأصبحت أداة هامة في يد الدولة للتدخل لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما خرجت الدولة الاشتراكية إلى النور بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧، ثم امتدت

١- ابراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي مصدر سابق . ٤٤

لتصل أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تلعب دور الدولة المنتجة لامتلاكها جزءًا كبيرًا من عناصر الإنتاج وأصبحت مشاركتها كبيرة في الإنتاج القومي، واتبعت التخطيط القومي للنشاط الاقتصادي، فكان لذلك أثر واضح في ازدياد

النفقات العامة وتنوعها[١]

٢-انواع النفقات العامة: [٢]

أ- الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة إلى الأفراد العاملين لديها.

ب- أثمان ومشتريات الدولة من السلع والخدمات

ج- الإعانات التي تقدمها الدولة إلى الفئات الاجتماعية.

خ - اقساط الدين العام وفوائده

عاشرا/ قواعد ومقومات النفقات العامة

هناك عده مقومات للنفقات العامة[٣]

أ- **قاعدة المنفعة**

إن الإنفاق الحكومي يهدف اساسا إلى تحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة لذا لا يجوز للدولة أن تنفق في الامور التي لا يرجى منها نفعا إن المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب إن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الافراد ، اي إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ،وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج وغيرها[٤]

---

١ - عبد العال صكبان، علم المالية العامة ، ط ٣ ، ج *1* ، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٦ ، ص ٢٥
٢ - د.سوزى عدلى ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،دار الجديد للنشر ،الاسكندرية،٢٠٠٠،ص٣٣
٣ - د.ميثم صاحب عجام، المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية،ص٢٢

4. D alton. h . principles of public finance . rout ledge & kegen paul . ltd . London .1971 . p . 5-14

ب- **قاعدة الاقتصاد**

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة لان مبرر النفقة هو بما تتحقق من منفعة اجتماعية ولا تقوم المنفعة عن طريق الإنفاق المبذر او المسرف كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة والاسراف في شراء الاجهزة غير الضرورية ،ويؤدي حدوث الإسراف والبذخ في الإنفاق العام إلى ضياع اموال عامة.

ج- **قاعدة الترخيص**

وتعني هذه القاعدة إلا ينفق أي مبلغ من الأموال العامة ، الا اذا سبق ذلك حصول موافقة الجهة المختصة بالتشريع ،ذلك لان الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون ، وبخاصة إن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لا شباع الحاجة العامة وتحقيق المنفعة العام

٧- اسباب زياده النفقات العامة

إن النفقات العامة ، بشكل عام ، دائما في ازدياد مستمر سنة بعد أخرى ، ويحدث ذلك في جميع الدول وعلى اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية ،وأول من رصد هذه الظاهرة الاقتصادي الألماني فانجر *Wagner*وذلك في نهاية القرن التاسع عشر على اثر دراسته ، لموازنات الدول الأوربية وقد توصل هذا الاقتصادي إلى استنتاج لصورة قانون سمي بقانون(فانجر)الذي ينص على إن نشاط الدول يكبر ويتوسع مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يتسبب في ميل النفقات العامة إلى الزيادة بمعدلات اكبر من الزيادة في الناتج القومي او الدخل القومي ، وقد فسر هذه الزيادة بحركة التصنيع، اذ إن من نتائجه زيادة دخول الأفراد وتوسع حجم الطلب على الخدمات العامة مما يتطلب لإشباعها تخصيص المزيد من الأموال ، كما أدى التصنيع وما رافق ذلك من تقدم تقني إلى قيام الدول باستثمار مبالغ ضخمة لإقامة البنى التحتية والهياكل الارتكازية وهذا أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي.[١]

١- أعاد حمود القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار العلم و الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن،٢٠٠٨ ،ص٨٩-١٠٣

أ- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

١ -انخفاض قيمة النقود[١]

هو انخفاض قيمة وحدة النقد وهبوط قوتها الشرائية للحصول على سلعة او خدمة معينة فعلى الدولة او الافراد إن يدفعوا وحدات نقدية اكثر للحصول على تلك السلع والخدمات ويترتب على هذا الانخفاض في العملة قيام الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية التي تقوم بإنفاقها لكي تحصل على نفس الحجم من السلع والخدمات، وهذا يعني إن انخفاض قيمة النقود لا تعني سوى زيادة ظاهرية

٢ -تغير اساليب المحاسبة المالية[٢]

إن لطرق المحاسبة الحكومية أثرها على رقم الإنفاق العام بالموازنة فالانتقال من طريقة الموازنة الصافية التي كانت تعتمد في كثير من الدول ،والتي تعني بمقتضاها اقتطاع نفقات بعض الادارات والمصالح مباشرة من ايراداتها وقيد الصافي بالموازنة والانتقال إلى طريقة الموازنة الاجمالية. والتي مقتضاها قيد جميع النفقات والايرادات بالموازنة دون تخصيص ، تطبيقا لمبدأ شمولية الموازنة والذي من شانه إن يؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام بالموازنة دون إن يقابل ذلك زيادة حقيقية فيه نتيجة لتسجيل نفقات عامة قائمة لم تكن تسجل من قبل ، كما يؤدي ضم بعض النفقات العامة الواردة في ميزانيات مستقلة وملحقة إلى الموازنة العامة إلى تضخيم حجم الإنفاق العام على غير الواقع كما إن تأميم بعض المنشآت الخاصة كمرافق المياه والكهرباء والنقل والغاز وغيرها تؤدي إلى ادخال نفقات في موازنة الدولة وبالتالي يؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام وهذه الزيادة ليست سوى زيادة ظاهرية

٣ -اتساع مساحة البلد وزيادة عدد سكانه

يطرح تساؤل هل إن النفقات العامة التي تفرضها زيادة المساحة او زيادة عدد السكان تؤدي إلى تحقق منافع فعلية للإقليم الأصلي للدولة أو للسكان الأصليين، فلاشك إنه اذا تأثر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالزيادة تكون الزيادة حقيقية اما اذا زاد حجم الإنفاق العام في موازنة دولة ولمجرد مواجهة التوسع في أراضيها او زيادة عدد سكانها دون إن يمس الاقليم الاصلي او السكان الاصليين

١- رفعت المحجوب ، المالية العامة والنفقات العامة ، الجزء الاول ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧١ ص٧٧

٢- فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، أربد - الأردن ،عالم الكتاب الحديث ، ط ١، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤.

زيادة في الخدمات فتمثل هذه الزيادة في الإنفاق زيادة ظاهرية بسبب إن زيادة الإنفاق العام لا تعزى إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة او تحسين مستواها وإنما إلى التوسع في الخدمات نفسها بسبب المساحة الجديدة التي اضيفت إلى الدولة او لتلبية حاجات السكان المتزايدة من الخدمات مما يفرض الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام[١]

ب-الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة[٢]

١-توسع دور الدولة

اذا توسعت الوظائف الاقتصادية للدولة فإنه يتطلب زيادة في النفقات العامة لتتمكن من أداء هذه الوظائف ومن هذه الوظائف هي زيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الدولة لتحقيق إيراد اقتصادي ومالي للدولة ، ومن هذه الوظائف كذلك هي زيادة مسؤولية الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تقع عليها مهمة تحفيز الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة لانطلاقه مثال ذلك أمر بناء وتكوين البنية التحتية للاقتصاد ومن هذه الوظائف كذلك هو قيام الدولة بالحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي ومعالجة حالات البطالة والكساد والتضخم، وهذا الأمر يتطلب زيادة بالإنفاق الحكومي ومن وظائف الدولة الاهتمام بتحسين مركزها الاقتصادي في العالم الخارجي أي تحسين ميزان مدفوعاتها ويتم ذلك من خلال تشجيع المنتجات الوطنية لسد الحاجة المحلية أي تعويض الاستيرادات. **٢ - الأسباب الاجتماعية**

تظهر الأسباب الاجتماعية من خلال النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف إلى المدينة والتوسع في نطاق المدن وبالنتيجة الزيادة في النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة والنقل وغيرها ، حيث إن حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف وهي في تكاثر وازدياد مستمر مما ادى زيادة الإنفاق العام ولاسيما النفقات التحويلية لتخفيف حدة التفاوت في الدخول والعدالة في التوزيع كما إن عملية تطور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة قد انعكس على جميع جوانب.

---

١ - احمد عباس الوزان: العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال ،سبل التصحيح)، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الرابعة، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠٠٦ ،ص ٢٢.

٢ -هشام صفوت العمري، اقتصاديات المالية والسياسية المالية، مطبعة عصام،بغداد،١٩٨٦،ص٢٧

٣ـالأسباب السياسية[١]

تؤثر بعض العوامل السياسية في زيادة النفقات العامة ومن أهم هذه العوامل هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية التي تجعل من الدولة تهتم اكثر بالفئات الاجتماعية لاسيما الفقيرة منها ، فالحكومات المنتجة تحاول تقديم افضل الخدمات الاجتماعية لكسب ود الرأي العام لتتمكن من الفوز في الانتخابات القادمة هذا على المستوى المحلي ، أما على المستوى الخارجي فقد ازدادت نفقات التمثيل الخارجي التي تجسد بزيادة عدد الدول المستقلة وتشابك مصالحها الدولية مما يستلزم فتح السفارات والقنصليات لرعاية مصالح البلد في الدول الأجنبية فضلاً عن زيادة عدد المنظمات الدولية والاقليمية وضرورة الاشتراك بها كل ذلك يؤدي إلى ضرورة زيادة النفقات العامة للدولة

٤ـالأسباب الإدارية[٢]

إن توسع دور الدولة وزيادة نشاطاتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الخارجية ادى إلى زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة ، وبالتالي زيادة اعداد الموظفين وبالتالي زيادة النفقات العامة ،غير إن زيادة الموظفين عن الحد الذي تحتاج اليه الادارات وسوء التنظيم الاداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الادارات فضلا عن الروتين المعقد التي تساهم به

٥ ـالأسباب المالية

تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسين

اولا: سهولة الإقتراض في العصر الحديث مما أدى الى كثرة لجوء الدولة الى القروض العامة للحصول على ماتحتاج إليه لتغطية أي عجز في ايرادا تها مما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة لان خدمة الدين تستلزم دفع الاقساط والفوائد.

١- حمد بن محمد الحوشإن : ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية ـ تحليل متجه الإنحدار الذاتي، قسم الاقتصاد ـ كلية إدارة الأعمال ـ جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ـ المجلد العشرون، ٢٠٠٧،ص٧

٢- مظهر محمد صالح قاسم: مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ـ الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، بغداد ـ العراق ، بيت الحكمة ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٨ ـ ١٩ .

ثانيا: وجود فائض في الايرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع الى تشجيع الحكومة على انفاقه سواء في اوجه انفاق ضرورية أو غير ضرورية و وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يعد القرض يتحدد بمفهومه السابق بوصفه مصدراً غير اعتيادي تلجأ أليه الدولة عند حاجتها اليها لزيادة ايراداتها العامة ،وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطا غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين اي أصل الدين زائداً الفوائد المترتبة عليه نتيجة لهذا الاقتراض.[1]

١- محمد بن عبد الله الشريفي والإمام، عبد العزيز، " حسابات الحكومة في المملكة العربية السعودية "، دار طويق، الرياض، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢ ، ص٤١

الفصل الثاني

تمهيد

أثرت الأزمة المالية عام(2008) على كل الانشطة الاقتصادية ولمختلف الدول على اختلاف درجة تطورها ومنها الدول المتقدمة والنامية ومنها دول العينية مما ادى بحكومات هذه الدول الى اتباع سياسية التقشف التوسعي ،ان ازمة عجز الموازنة التي عانى منها الاقتصاد المصري خلال مدة البحث ادت الى البحث عن وسائل تساعده في تخفيض عجز الموازنة وتزايد الديون تمثلت هذه الوسائل باتباع سياسة التقشف التوسعي وعدم اللجوء الى الاقتراض لما لة من اثار سلبية كبير على الاقتصاد.

اما بالنسبة للاقتصاد البرازيلي فان اللجوء الى سياسية التقشف التوسعي جاءت من اجل تحفيز معدل النمو الاقتصادي ومعالجة التضخم والبطالة.

كانت هذه السياسية فعالة في الاقتصاد المصري وعدم فاعليتها في الاقتصاد البرازيلي في تشجيع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

. من اجل ذلك قسم الفصل على مبحثين:

المبحث الأول :- تجربة مصر .

المبحث الثاني :- تجربة البرازيل .

المبحث الأول :- تجربة مصر

١- واقع الاقتصاد المصري

جمهورية مصر العربية هي دولة عربية تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا فهي دولة عابرة للقارات، قُدّر عدد سكانها بـ (١٠٢,٢٥٧,٢١٨) ملايين نسمة عام ٢٠٢١، ليكون ترتيبها الثالثة عشرة بين دول العالم بعدد السكان والأكثر سكانا عربيًا، ولجمهورية مِصرَ العربية سواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر، وتشترك بالحدود مع سبع دول، تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي (١,٠٠٢,٠٠٠) كيلومتر مربع، والمساحة المأهولة تبلغ (٧٨٩٩٠)كم٢ بنسبة(٧,٨ %) من المساحة الكلية، وتُقسم مصر إداريًا إلى (٢٧) محافظة، وتنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية أصغر وهي المراكز أو الأقسام، يتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل وفي الحضر ويشكل وادي النيل والدلتا أقل من (٤%)من المساحة الكلية للبلاد أي حوالي (٣٣٠٠٠)كم٢، وأكبر الكتل السكانية هي القاهرة الكبرى التي بها تقريبًا ربع السكان، تليها الإسكندرية؛ كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس، وتشغل هذه المناطق ما مساحته ٤٠ ألف كيلومتر مربع، بينما تشكل الصحراء غير المعمورة غالبية مساحة البلاد تشتهر مصر بان فيها إحدى أقدم الحضارات على وجه الأرض حيث بدأ البشر بالنزوح إلى ضفاف النيل والاستقرار وبدأ في زراعة الأرض وتربية الماشية منذ نحو ١٠,٠٠٠ سنة، وتطور أهلها سريعًا وبدأت فيها صناعات بسيطة وتطور نسيجها الاجتماعي المترابط، وكوّنوا إمارات متجاورة مسالمة على ضفاف النيل تتبادل التجارة، سابقة في ذلك كل بلاد العالم، تشهد على ذلك حضارة البداري منذ نحو ٧٠٠٠ سنة وحضارة نقادة ٤٤٠٠ سنة قبل الميلاد - نحو ٣٠٠٠ سنة ق م وكان التطور الطبيعي لها إن تندمج مع بعضها البعض شمالًا وجنوبًا وتوحيد الوجهين القبلي والبحري وبدأ الحكم المركزي الممثل في بدء عصر الأسرات نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وتبادلت التجارة مع جيرانها حيث تعد مصر من أوائل الدول التجارية، وكان لابتكار الكتابة في مصر أثرًا كبيرًا على مسيرة الحياة في البلاد وتطورها السريع، وكان المصري القديم مولعًا بالكتابة، كذلك شهدت مصر القديمة تطورًا في مجالات الطب والهندسة والحساب.

كان النمو والتطور في الاقتصادالمصري في النصف الاول من القرن العشرين يعتمد على الملكية الفردية للمشروعات الاقتصادية التي تعمل على إنشاء شركات مساهمة تساعد في اقامة مشروعات ذات راس مال كبير وكان الانشاء البنك المصري ١٩٢٠ دور كبير في تمويل المشروعات [١]

١- حكم الفرس في مصر القديمة، موقع حراس الحضارة، نسخة محفوظة ٠٦ يوليو ٢٠١٧ على موقع https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B5%D8%B1

اما في النصف الثاني من القرن العشرين لاسيما في العقود الاخيرة زاد سيطر الدولة على الحياة الاقتصادية وذلك بسبب موجات التأميم للشركات الاجنبية عام (١٩٥٩) وهذا ادى إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص وانخفاض وتدهور سوق الاوراق المالية [١]

اتسم الاقتصاد المصري في الستينات والسبعينات بعجز السياسيات المتخذة في مواجهة احتياطات التنمية ادى إلى زياده معدل الإنفاق للدعم السلع الأساسية مع زيادة تدخل الدولة في تحديد الاسعار وركز التمويل على الجهاز المصرفي إلى ارتفاع السيولة اذ تم زيادة معدل التضخم حيت بلغت حصة القطاع العام مستويات مرتفعة في النشاط الاقتصادي في مده بين ١٩٦٨-١٩٧٣ حيث كانت نسبة القطاع العام اكثر من (١٨%)من الناتج المحلي الاجمالي و(٧٤%)من اجمالي تكوين راس المال الثابت خلال مدة من ١٩٨٠-١٩٨١ وكان القطاع العام المصري يسيطر على ٤٠% من القوة العاملة في مصر (٥٤ %) من القيمة المضافة (٦٠%)من مصروفات الموازنة (٧٠%) من المصروفات الرأسمالية ونتيجة هذه السيطرة على تفادي مشكلات الاختلالات الهيكلية حيث عملت الدولة على وضع خطة استراتيجية جديده لتحقيق التنمية الاقتصادية هو ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم الاعلان عنها ١٩٧٣ والهدف منها هو تنمية وتطوير النشاط المحلي والاجنبي حيث تمثل هذه السياسة اشارة تحول السياسة الاقتصادية حيث بقي القطاع العام مسيطر وظلت الاسعار السلع والخدمات خاضعة للمراقبة ، وفي الثمانينات حدث زياده في نسبة الاستهلاك المحلي وذلك بسب زيادة الثروة وزيادة توزيع الدخل ، حيث ظهرت المحاكاة التي ادت إلى انخفاض الادخار إلى الناتج ما يقارب(٥,١١%) وارتفاع الاستثمار إلى (٢٢%) ادى إلى ارتفاع نسبة التبيعة الى الخارج في عملية التمويل [٢]

٢- برنامج شد الحزام (الاصلاح الاقتصادي الشامل)

إن برنامج الاصلاح حدث على ثلاث مراحل رئيسة استمرت لمدة اربع سنوات حتى عام ١٩٩٨حيث إن المرحلة الاولى تمثل خفض عجز الموارنة العامة وتوحيد سعر صرف العملة المحلية والغاء القيود على الصادرات اما المرحلة الثانية في عام ١٩٩٣ر كزت على الاصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص والمرحلة الثالثة هي تطبيق الخصخصة والتحرير التوسعي المرحلة الاولى والثانية تمسى بسياسات التثبيت الاقتصادي وكان الهدف منها اعادة التوزان بين الطلب والعر ض وتمثلت مجموعة من السياسات الاصلاح النقدي والتحرير التوسعي التي تمثلت بالاتي.[٣]

١- الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة نيويورك ١٩٩٠،ص٢٨

٢- سعد حسين فتح الله (التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في اقطار مختلفة) سلسلة اطروحة دكتوراه ، (٢٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ ص ١٩٤

٣- علي احمد البلبل واخرون (التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر (١٩٧٤_٢٠٠٢) العدد ٩، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي أبريل ٢٠٠٤

أ - تحرير سعر الصرف : اي تدهور قيمة الجنيه مصري المصري امام العملات الاخرى وخاصا الدولار خلال مدة من (١٩٧٥- ١٩٩٧) حيث قامت الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الاجنبية ثم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار.

ب - معالجة التضخم : الثقة بدأت تعود في الاقتصاد المصري بعد انخفاض معدل التضخم من (٨,١٦ %) وذلك نتيجة الاجراءات التي استهدف تخفيض حجم الطلب على المدى القصير والمتوسط وزياد العرض من الاستثمار في الامد الطويل.

ج- اصلاح القطاع المالي : فاستهدف الاصلاح الاقتصادي توجيه مزيد من ملكية المصارف نحو القطاع الخاص وعمل على تنشيط البورصة المصرية .

د- تحرير اسعار الفائدة : اتخذت تدابير تهدف إلى تحرير اسعار الفائدة على الودائع والقرو ض ، وبذلك صارت اسعار الفائدة الحقيقية ايجابية إن تقوم المصارف باتخاذ اسعار الفائدة على اذونات الخزينة دليلا تسترشد به لتحديد اسعار ها الخاصة بالودائع والقروض.

ه-معالجة عجز الموازنة العامة بلغ عجز الموازنة إلى الناتج المحلي حوالي ٩,٥٨% عام ١٩٩٥ وانخفض إلى ١,٢٤% عام ١٩٩٨نتيجة التقليل للنفقات واقتصار الاستثمار علي المجالات الضرورية

اما المرحلة الثالثة تمسى بمرحلة (سياسة التكيف الهيكلي) و التي عملت على اصلاح القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص وتحرير الاسعار كالاتي:

١- تحرير التجارة الخارجية : هي تحرير الصادرات والاستيرادات وخفض التعريفات الجمركية وغير الجمركية من (٥٠ %- ٧٠%) مع اجراءات التخفيض في التعريفات الجمركية التي تزيد عن (٣٠ %) [١]

ب- تحرير اسعار :بعض السلع التي تخضع للتسعير الحكومي لذلك تم الغاء التسعير الجبري للسلع الصناعية ، تحرير اسعار المنتجات الزراعية والمنتجات البترولية الضارب الاسعار العالمية

ولقد حققت سياسة الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في مصر تحسينات كبيرة في مؤشرات الاداء الاقتصادي .

١-من النت على موقع تاريخ مصر وحضارتها في عصر البطالمة - موقع الذاكرة"، مؤ رشف من الأصل في ٢١ يوليو ٢٠١٨، اطلع عليه بتاريخ ٠٣ يناير ٢٠١٥ .على موقع
https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84

٣-القطاعات الاقتصادية في مصر [١]

أ-الطاقة

على الرغم من إنتاج مصر من الغاز الطبيعي والبترول مقارنة مع الدول العربية الاخرى الا ان هناك ارتفاع معدلات الاستيراد الغاز الطبيعي والبترول مع وفره في مجال اكتشافات جديدة تبشر مستقبل واعد للطاقة في مصر.

ب -الزراعة: تعد الزراعة الدعامة الاساسية في مصر في المجالين الاجتماعي والاقتصادي أذ تساهم في احداث التنمية الشاملة والنهوض في المجتمع باعتبارها مهنة ترتبط بها أنشطة مختلفة واكثر من نصف السكان سواء كان في نشاطها الإنتاجي او التسويقي او التصنيعي الزراعي.

ج- الصناعة

مع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة النهوض الصناعي ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري بالإضافة تهيئة بيئة استثمارية ملائمة للنشاط الصناعي وتجاري لتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدو الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ت-السياحة

تعد السياحة من العوامل المهمة في اقتصاد مصر لآنها المصدر الاساس للنقد الاجنبي اذ يحقق ايراد سنوي نحو (١٢,٥) مليار دولار سنوي اي يمثل (١٢%) من الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب (١,٤) فرصة عمل مباشر وغير مباشره

ث- البناء والتشييد

هناك توجه لتعميق الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتطوير هذا القطاع إذ إن المركز القومي للبحوث والاسكان خلال عمل معهد التشييد وادارة المشروعات التابعة له يساهم في اجراء الابحاث والدراسات العلمية في مجال هندسة التشييد وادارة المشروعات ونظم الجودة الشاملة، [٢]

ف - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :تعد من القطاعات الرئيسة التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغ معدل نمو هذا القطاع (٣,٧%)و(٤%) خلال عام ٢٠١٢ و٢٠١٣ وتحرص مصر منذ القمة العالمية التي عقدت عام ٢٠٠٥لتنفيذ المشروعات في أطار التنمية المصرية.

---

١ - جودة عبد الخالق ، التثبت والتكيف في مصر : اصلاح أم اهدار للتصنيع ترجمة سمير كريم، القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومي للترجمة، ٢٠١٤،ص٤٥٠

٢ -عمار سامية، اثر انحر ا ف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصائي والتشريع،٢٠٠٤،ص٤٧٧-٤٧٨

٤ -المؤشرات الاقتصادية في مصر

جدول (١) مؤشرات اداءالاقتصاد المصري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) (مليون جنية)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة١٠٠=٢٠٠٣	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة العجز في الموازنة	معدل التضخم	نسبة البطالة
٢٠٠٣	٣٩١٠	-	٦,٠٩-	٤,٥٠	١١,٠١
٢٠٠٤	٤٠٧٠	٤,٠٩	٥,٩١-	١١,٢٧	١٠,٣٢
٢٠٠٥	٤٢٥٢	٤,٤٧	٩,٢٨-	٤,٢٦	١١,٢٠
٢٠٠٦	٤٥٤٣	٦,٨٤	٤٢,٤	٧,٦٤	١٠,٤٩
٢٠٠٧	٤٦٦٥	٧,٠٩	٦١	٩,٣١	٨,٨٠
٢٠٠٨	٥٢١٣١٥	٧,١٦	٦٩	١٨,٣١	٨,٥٢
٢٠٠٩	٥٤٥٦	٤,٦٧	٩٧,٨	١١,٧٦	٩,٠٩
٢٠١٠	٣٥٧٣٧	٥,١٥	١٣٦,٤	١١,٢٦	٨,٧٩
٢٠١١	٥٨٣٨	١,٧٦	١٦٧,٤	١٠,٠١	١١,٨٥
٢٠١٢	٥٩٦٨	١.٧	٢٣٧,٩	٧,١١	١٢,٦٠
٢٠١٣	٦٠٩٤	٢.١٠	٢٤٤,٧	٩,٤٢	١٣,١٥
٢٠١٤	٢٤٤٣,٩	٢٦,٤	٢٦٨,١	١٠,١٤	١٣,١٠
٢٠١٥	٢٧٠٨	٢٦,٥٠	٣٢٦,٣	١٠,٣٦	١٣,٥
٢٠١٦	٣٤٧٠	٧٦,٢	٣٧٢,٦	١٣,٨	١٢,٤١
٢٠١٧	٤٤٣٧	٩٦,١	٤٢٨	٢٩,٥	١١,٤١

المصدر:صندق النقد العر بي(التقرير العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٩)

المصدر البنك المركزي المصري،كل المؤشرات ، الناتج المحلي الاجمالي (٢٠٠٣-٢٠١٧)

المصدر:https//www.Data.albank aldowli.org (لبيانات البطالة)

نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في تزايد من حيث بلغ ٢٠٠٣-٢٠١٣ حيث بلغ عام ٢٠٠٣ الى (٣٩١٠) مليون جنية بعد ذلك استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ (٥٢١٣١٥)مليون جنية وبمعدل نمو (٧,١٦%) ومعدل التضخم بلغت(٦٧٧%) والبطالة بلغت (-٦٩ %)سبب ذلك ان مصر خلال عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣ شهدت بعض التغيرات في مختلف جوانب الحياة وكذلك تبنت برنامج الاصلاح الاقتصادي لمواجهة الظروف الاقتصادية وان وان هدفها من برنامج الاصلاح هو معالجة الخلل المالي والهيكلي للاقتصاد والعمل على زيادة معدل النمو ورفع مستوى المعيشة الافراد وكذلك زيادة الايرادات العامة التي تكون في الغالب معتمدة على النفط وتنامي مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت في نمو وتطوير الناتج المحلي الاجمالي ومنها انخفاض اسعار الفائدة وتنامي السياحة اخل البلد وزياره الرسوم التي حققتها من قناة السويس وانخفاض العجز التجاري ادى ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

في عام ٢٠٠٩ انخفض معدل النمو الى(٤,٦٧%) مقارنة في عام ٢٠٠٨ حيث كان (٧,١٦%) العجز في الموازنة العامة فقد بلغ(٩,٨٧) وارتفاع معدلي البطالة والتضخم حتى بلغ معدل التضخم (٦٥%) والبطالة (٥٧%) سبب ذلك الازمة العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية التي اثرت على كافة الدول بما فيها مصر

ما ادى الى ظهور التقشف في مصر ادت الى انخفاض جميع معدلات النمو وجميع المؤشرات اما في عام ٢٠١٠ بدا معدل النمو في الزياد حتى بالزيادة حيث بلغ (٥,١٥%) وبلغت معدل التضخم

(-٥٠ %) والبطالة بلغت (٣٠%)اي تحسين المستوى الاقتصادي والرجوع الى حالته الطبيعية لكن هذا الوضع لم يلبث كثيرا حتى اقمت الثورة الشعبية واسقط نظام الحكم مبارك في ١١ فبراير عام ٢٠١١ حيث ادت الى انخفض معدلات النمو الى (١,٧٦%) وارتفاع معدلات التضخم حتى بلغت (١٠,١) وايضا ارتفاع معدل البطالة (١١,٨٥) ادت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان له اثر كبير على ارتفاع معدلات التضخم وظهور البطالة وتدهور اسعار الصرف.

بعد ذلك اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى بلغ عام (٢ ٢,٣%) عام ٢٠١٢ مقارنا عما كان علية في عام ٢٠١١ حيث استقرت الاوضاع وتشكلت حكومة جديد ة فتحسنت بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية الا ان هذا الارتفاع لم يلبث كثيرا حتى أقامت اقامة ثورة شعبية ثانية في٣ يولي عام ٢٠١٣ ادت الى سقوط نظام الحكم وانخفاض معدل النمو ليصل الى(٢,١٠%) بالمقارنة عما كان علية في عام ٢٠١٢ حيث بلغ عجز الموازنة ٩,٤٢% وارتفاع التضخم الى ٢٣,١%وارتفاع معدلات البطالة ايضا الى ٥٥%وسبب ذلك هو لجوء التنظيمات الى العنف واستخدام الاسلحة والمتفجرات ادت الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض اسعار الصرف. وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى انتقاد مؤسسات الدعم المالي الدولية إذ حذّر مدير العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي جيري رايس من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد المصري جراء توقف النمو والتراجع الحاد في احتياطيات النقد الأجنبي وأشار إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي، الذي خفّض بدوره هامش الثقة في إمكانية أن تحافظ مناورات السلطات على استقرار الوضع الاقتصادي في مصر، بينما أبدى صندوق النقد استعداده لدعم برنامج وطني مصري يشمل إجراءات ضرورية لإعادة بناء الثقة وحماية الأسر الفقيرة.

تتبع مصر في الآونة الأخيرة سياسات تقشفية في برنامجها الحالي لإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في٣ نوفمبر ٢٠١٦ ويستمر البرنامج إلى ٣سنوات ينتهي في إلى نحو ١.٢٧ % عام ٢٠١٩ في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩[١]

تتمثل الآثار الاجتماعية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي من خلال انعكاس ما تم تطبيقه منها على مستويات الأسعار بالأساس، وذلك بسبب التأثر الفوري والحاد لمستويات الأسعار العامة بإجراءات برنامج الإصلاح، وكذلك بسبب النتائج الاقتصادية/ الاجتماعية المُثبتة لارتفاع مستوى الأسعار، نظرًا لتباين تأثيره على الشرائح المختلفة في المجتمع. واستهدفت الدراسة بعد رصد التحولات في مستوى الأسعار في أعقاب إطلاق البرنامج، تقدير تبعات هذه التحولات على نسب الفقر المحلية، بالإضافة إلى التأثير المحتمل على اتجاه مقاييس المساواة في الدخل

---

١ -احمد مندور ،الطاهر ةالسيد،محمد عبد العظيم، اثر سياسية التقشف التوسعي على الناتج المحلي الاجمالي في مصر،المجلة العربية للادارة ،مجلد ٤١،العدد، ٢٠٢١،ص٢٠٣

صممت إجراءات الحماية الاجتماعية المصاحبة للبرنامج قد صُممت قبيل إطلاق البرنامج ولم تخضع للمراجعة بعد البدء في تطبيقه تماشيًا مع التغيرات الكلية، خاصة في مستوى الأسعار. وكانت النتيجة عدم كفاية إجراءات الحماية، بالإضافة إلى إسهام الإجراءات المالية التنازلية، من خلال التوسع في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لزيادة الإيرادات العامة وتخفيض المعدل الضريبي على شرائح الدخل العليا في الزيادة المتوقعة لعدم المساواة بشكل عام، والناتجة عن الإجراءات النقدية، وذلك عوضًا عن أن تسعى لمعادلة تأثيره ومع استمرار برنامج الإصلاح في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ستضيف إجراءاته المزيد من الزيادات في مستوى الأسعار نتيجة رفع الدعم الشامل عن سلع وخدمات إضافية، على رأسها الوقود مجددًا، ما يتطلب إجراءات إضافية وإعادة تقييم برنامج الحماية الاجتماعية وما يقدمه من خلاله للشرائح الفقيرة والهشة، وكذلك الإجراءات التصاعدية لتقليل عدم المساواة بين شرائح الدخل المختلفة وبشكل مبدئي، ولزيادة فعالية شبكة الحماية الحالية، من دون تقويض أهداف البرنامج في إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة في مصر، فعلى الحكومة أن تربط التحويلات النقدية، على الأقل الموجهة لمن يفتقدون لمصادر دخل أخرى، بمعدلات التضخم بشكل تلقائي، لضمان كفاية التحويلات لحصول الشرائح المستحقة على السلع والخدمات الأساسية. كما يجب على الدولة كذلك معالجة مشكلات تطبيق برامج التحويلات النقدية، والتي لم تنجح سوى في صرف نصف ما خططت له منها فقط، وأن تدرس زيادة أعداد المستفيدين تماشيًا مع زيادة نسب من يعيشون تحت خطي الفقر، والفقر المدقع بعد البدء في برنامج الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضًا اتخاذ المزيد من الإجراءات بهدف اتساع الفجوة بين مختلف شرائح الدخل والثروة في مصر أن المصادر الثلاثة الرئيسة للإنفاق الصحي في مصر تتمثل في؛ إنفاق القطاع العائلي (إنفاق خاص)، والإنفاق الحكومي (كل من وزارة الصحة ووزارة التعليم)، وهيئة التأمين الصحي (إنفاق عام). ويشكلون معًا أكثر من ٩٥%من مجموع إنفاق الصحة. وعلى الرغم من حقيقة أن الحكومة هي الجهة الرئيسة التي توفر الخدمات في مصر فقد بلغ حجم الإنفاق العام على الصحة - طبقًا للبيان المالي من مشروع الموازنة التقديرية للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧- نحو ٥٤.٩٢٢ مليار جنيه أي ما يعادل ١.٥ % من إجمالي الإنفاق. بيد أن المصدر الأكبر للإنفاق الصحي هو إنفاق القطاع العائلي والذي بلغ نحو ٧٢% من إجمالي الإنفاق على الصحة [1]

٥- تقييم سياسية التقشف التوسعي في مصر

إن هذه السياسات تستهدف أساسا القضاء على عجز الموازنة أو تخفيضه، وهو ما يؤدي إلى آثار توسعية في النشاط الاقتصادي تساعد على استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو، فكيف تؤدي السياسات التقشفية إلى رفع معدلات النمو واقع الأمر إن هذا المدخل يستند إلى فرضية التقشف التوسعي Expansionary Austerity التي تلعب توقعات المستهلكين والمستثمرين دورا مركزيا فيها، والتي تبدأ بالتساؤل حول المدى الذي يمكن إن تقترض فيه الحكومة وترفع من دينها العام دون إن يؤثر ذلك سلبا في الاقتصاد . فوفقا لهذا المدخل لا تستطيع الحكومة إن تقترض إلى ما لا نهاية، فبعد مستوى معين من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ معدلات العائد المطلوب على السندات الحكومية في التزايد مع تزايد مستويات الدين العام، وبغض النظر عن مدى قبول فكرة إن هناك مستوى محددا لنسبة الدين إلى الناتج الذي تأخذ بعده معدلات النمو في التراجع

1- https://www.iasj.net/iasj/pdf/3757a6eefbe05e45

يرى إنصار التقشف إن التحفيز المالي الذي تقوم به الحكومات ما هو إلا تحويل لأموال من يد القطاع الخاص إلى يد الحكومة، أو ما يعرف في الاقتصاد بأثر المزاحمة، حيث تزاحم الحكومة القطاع الخاص في السوق وبالتالي ينخفض العجز بصورة أكبر "نتيجة زيادة الإيرادات مع زيادة النمو"، وهو ما يساعد على الانتعاش الاقتصادي، الائتمان عندما تضطر إلى الاقتراض بصورة أكبر نتيجة العجز في الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق، هذه المزاحمة من الحكومة تؤدي إلى خفض استثمارات القطاع الخاص نظير زيادة الإنفاق الحكومي أما الأثر التوسعي للتقشف فيأتي إما من خلال السيطرة على الإنفاق أو من خلال زيادة الضرائب، حيث ينظر إلى خفض مستويات الإنفاق الحكومي على إنه من الناحية العملية خفض لمستويات الضرائب المستقبلية ومن ثم يقع عبئها على المستهلكين في المستقبل، ولان المستهلكين لهم نظرة طويلة الأجل، أي لا ينظرون إلى دخلهم الحالي فقط، وإنما يأخذون في الاعتبار أي دخل متاح في المستقبل، فإن تخفيض الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يدفع بالمستهلكين نحو المزيد من الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع مستوى الطلب الكلي ومن ثم توسع النشاط الاقتصادي، من ناحية أخرى فإن قيام الحكومة برفع الضرائب الآن سيحمل أثرا توسعيا في الاستهلاك، ذلك إن زيادة الضرائب اليوم سينظر إليها على إنها تغذي التوقعات بعدم زيادة، أو ربما بانخفاض، مستويات الضرائب في المستقبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم النمو.

كذلك يرى إنصار التقشف التوسعي إن الخفض الكبير في الإنفاق المالي للحكومات يمكن إن يكون توسعيا لأنه يعد إشارة إلى حدوث تغير هيكلي في موقف السياسة المالية، وبالتالي زيادة قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب، وذلك مقارنة بالحالة التي تقوم فيها الحكومة بخفض محدود في الإنفاق الذي من الممكن إن يحمل أثرا انكماشيا في الاقتصاد لأنه قد ينظر إليه على إنه يعكس فشل صانع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي المطلوب، أكثر من ذلك فإن خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب من خلال سياسة التقشف ينظر إليه على إنه وسيلة لخفض تكلفة رأس المال، حيث ستقترض الدولة في هذه الحالة بصورة أقل وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي بسبب تراجع الاستهلاك والاستثمار وهي من الاثار السلبية للتقشف[١]

١ – ارتفاع أعداد الشركات التي تكون في حالة إفلاس بسبب انخفاض الطلب الموجه إليها،

٢ – ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح الشركات للعمال وعجز الاقتصاد عن خلق وظائف وفرص عمل جديدة،

٣ – انخفاض قيمة الأصول (الأسهم والعقارات مثلا) بسبب انحسار نشاط المضاربة وتعرض الأسعار للتصحيح التقني،

٤ – انخفاض الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة بسبب تراجع الاستهلاك وأرباح الشركات، يوجد العديد من الأسباب التي من الممكن إن تكون -منفردة أو متضافرة- إلى انكماش النشاط الاقتصادي وتراجع الإنتاج[٢]

---

١ - محمد ابراهيم السقا ،اقتصاديات التقشف ،مقالة على الانترنيت منشورة في ٢٠١٥/٢/٦،ص٢-٤

٢ -المعلومات من الإنترنيت على موقع

3.https://www,alarabiya,net/aswaq/2015/02/06/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81

وفقا لما تقدم يتضح عدم فاعلية التقشف المالي التوسعي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري، وقد يرجع هذا الى ان الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري يركز علي البنية التحتية، الأمر الذي يقلل من أثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، بالإضافة إلي وجود موارد معطلة في الاقتصاد المصري، الأمر الذي يعني أن ارتفاع الإنفاق الحكومي محفز للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ومن ثم عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد المصري.[1]

١- احمد مندور، الطاهرة السيد ،محمد عبد العظيم، مصدر سابق ص٣

المبحث الثاني :- تجربة البرازيل

١ ـ واقع اقتصاد البرازيل :

البرازيل هي الاسم الرسمي لجمهورية البرازيل الاتحادية هي أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية و أمريكا اللاتينية وثالث أكبر بلد في الأميركتين وخامس أكبر دولة في العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان وهي أكبر البلدان الناطقة بالبرتغالية في العالم، والوحيدة في الأميركتين عاصمتها برازيليا حيث تبلغ مساحتها (٨,٥١٦,٧٦٠) كم وإن لتعداد السكاني (٢١٣,٩٩٣,٤٣٧) في عام ٢٠٢١ويتفاوت النمو السكاني من منطقة إلى أخرى، ففيما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٠ ، سجلت منطقتا الشمال وغرب الوسط معدلي نمو من المتوسط ، بلغا (٩,٢ % و ٤,٢ %)على التو الي، وسجلت المناطق الأخرى معدلات من المتوسط ، إذ سجلت منطقة الشمال الشرقي أدنى معدل (٣١,١%) ومع ذلك، ظل توزيع السكان على المناطق دون تغيير طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية , وهكذا، تركز نحو (٤٢ %)من مجموع السكان (٥,٧٧) مليونا في الجنوب الشرقي، يليه الشمال الشرقي (٢٨ % فالجنوب ١٥% ، فالشمال ٨% ، فغرب الوسط ٧%) لبرازيل قوة زراعية وصناعية كبيرة، وأقوى اقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي رابع أكبر بلد من حيث الإنتاج الزراعي، ومنتج رئيسي للبن وقصب السكر والحمضيات، وثاني أكبر منتج لفول الصويا ولحوم البقر والدواجن.

وقطعت البرازيل أشوطا واسعة في الحد من الفقر منذ مطلع هذا القرن. وفيما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٥، تراجعت معدلات انتشار الفقر من ٣٥.٨ في المائة إلى ٧.٦ في المائة من السكان، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه أيضاً معدلات الفقر المدقع من ٧ في المائة إلى ٤ في المائة. وعلى الرغم من التحسن الكبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال البرازيل بلد التناقضات الكبيرة. انعدام المساواة أعلى مستوياته في المناطق الريفية[1]

1- Brasilia, 22 October 2015 – The International Fund for Agricultural Development (IFAD), a UN specialized agency and International Financial Institution,Auailable at: https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/news/brazil-un-agency-to-increase-support-to-family-farming-after-independent-evaluation-highlights-its-key-role-in-this-area

خاصة في الأنحاء الشمالية الشرقية شبه القاحلة. ويضم هذا الإقليم ٥٣ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة والأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع البالغ عددهم ٧.٥ مليون نسمة وتعرضت البرازيل في عام ٢٠١٤ لأسوأ ركود اقتصادي في تاريخها. وبينما ظهرت مؤخراً بوادر انتعاش فإن الأزمة لا يتوقع أن تنحسر قبل عام ٢٠١٨، كما أنها فرضت ضغوطاً كبيرة على جهود الحد من الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء البلد

وساهم القطاع الزراعي بدور رئيسي في الاقتصاد البرازيلي، وعلى الرغم من أنه لا يمثل سوى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، يتسم هذا الاقتصاد بأهمية قصوى باعتباره مصدراً للدخل وفرص العمل والنقد الأجنبي. وتستأثر زراعة الحيازات الصغيرة بما نسبته ٨٥ في المائة من وحدات الإنتاج الزراعي، وما يصل إلى % من بعض إنتاج الأغذية الأساسية في البلد، ويعمل فيها ثلاثة أرباع القوة العاملة الزراعية، وهي مسؤولة عن ثلث الدخل الزراعيغير أن القطاع الزراعي يتسم بثنائية قوية، ذلك أن ديناميته نابعة في معظمها من الشركات الزراعية الكبرى، ويحركه إنتاج سلع التصدير التي يزرع معظمها في الجنوب والأنحاء الجنوبية الشرقية والمناطق الغربية الوسطى. ولا تزال الزراعة الأسرية تتميَّز بانخفاض الحيوية الاقتصادية وارتفاع معدل انتشار الفقر، خاصة في الأنحاء الشمالية كز استثمارات الصندوق في البرازيل على أنشطة التنمية الريفية في الإقليم الشمالي الشرقي شبه القاحل من البلد المعروف باسم سيرتاو. وبدأ الصندوق تعاونه مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في البرازيل في ثمانينات القرن الماضي. ووافق الصندوق في عام ٢٠١٦ على أول قروضه في منطقة انتقالية متاخمة لمنطقة الأمازون في ولاية مارانهاو. وستصدر في عام ٢٠١٧ الموافقة على مشروع آخر في ولاية بيرنامبوكو الواقعة في الشمال الشرقي .

وتركز جميع المشروعات التي يدعمها الصندوق في البلد على دعم الزراعة الأسرية وتعزيزها. وتهدف مشروعات الصندوق إلى زيادة إنتاج المزارعين الأسريين ودخلهم عن طريق تيسير

وتستهدف الأنشطة أيضاً الفئات الأكثر تهميشاً، مثل مجتمعات الشعوب الأصلية وجماعة كيلومبولا (المنحدرة من أصل أفريقي)، والمستوطنين في أراضي الإصلاح الزراعي، والنساء والشباب.

ومن المعروف عن المشروعات التي يدعمها الصندوق أنها تُزوِّد المزارعين الأسريين بالأدوات المناسبة للازدهار في بيئة البرازيل القاسية في الأنحاء الشمالية الشرقية وصولهم إلى الخدمات الأساسية وتقوية منظماتهم وربطها بالأسواق.

كانت البرازيل في صدارة ظاهرة تعدد جنسيات الشركات في امريكا اللاتينية وكان ذلك بفضل التكنولوجيا المتطورة والمنظمات ، هذه الشركات المتعددة الجنسيات قامت بهذا التحول عن طريق الاستثمار الخارجي واسع النطاق ومن ثم تحقيق نسبة كبيرة من عائداتها دولياً ، البرازيل رائدة ايضاً في مجالات ابحاث النفط في المياه العميقة فقد قامت باستخراج (٧٣%) من احتياطاتها،[١]

حسب الاحصائيات الحكومية ، كانت البرازيل اول بلد رأسمالي يضم اكبر عشر شركات للسيارات داخل أراضيه ، فقد اصبح الاقتصاد البرازيلي واحداً من اكبر الاقتصادات في العالم وفي نهاية عام (٢٠١١) اصبح الاقتصاد البرازيلي سادس اكبر اقتصاد في العالم [٢]

جدول (٢) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل لسنوات مختلفة(٢٠٠٥-٢٠١٤)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي
٢٠٠٥	٦٦٣,٦٧	٢,٩
٢٠٠٧	١٠٨٨,٩٢	٦٤,٠١
٢٠٠٩	١٦٥٣,٥١	٥١,٠٨
٢٠١١	٢١٣,٠٧	٨٧,٠١-
٢٠١٣	٢٢٤٨,٧٨	٩٥٥,٤
٢٠١٤	٢٢٤٥,٦٧	٠,١٤-

المصدر www,gfmag,com global dala country data brazil gdb،

٢ -المؤشرات الاقتصادية في البرازيل

تتمتع البرازيل بموارد وامكانات عالية تأتي في مقدمتها المواد الخام والزراعة والمعادن فضلا عن الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير انواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية.

١-امل مختار ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل ، نموذج استرشادي لمصر"، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢، ص ٣٠

2-Control and reform Brazilian Goverment retrieved" , 2010, in , http//www,ids-ura-nl / world press

إلى غاز الإيثانول تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا في حجم القول العاملة ٩٥مليون عامل تتوزع هذه القوى على قطاع الزراعة (٢٠ %)،والصناعة(١٤%)والخدمات (٦٦%) اذا تقدر نسبة مساهمة الزراعة ٤,٥% والصناعة ٢٧,٤%والخدمات ٦٧,٢%إلى الناتج المحلي الاجمالي [١]

أ_الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البرازيل نحو(٥٠) مليون هكتار في مقابل (١٨٠)مليون هكتار للأراضي الرعوية وإن هذه الامكانيات المساحية الكبرى فإن البرازيل تعد عملاق زراعي، فهي الدولة الاولى في إنتاج البن والحمضيات والكاكاو وهي ايضا الدولة الاولى في إنتاج السكر والقطن وإنتاج النبيذ وتصدير اللحوم والاسماك والاستغلال الاراضي الواسعة في الزراعة اما بالنسبة للثروة الحيوانية فإن البرازيل تمتلك ٢٠٠ مليون راس اي ما يعادل (١٣%)من اجمالي ثروة العالم من الماشية وتعد ايضا من اكبر الدول في إنتاج اللحوم حيث يبلغ سنويا(١٥) مليون طن وتحتل المرتبة السادسة في إنتاج الالبان حيت بلغت سنويا حوالي (٢٢) مليون طن جدول (٥) يوضح موقع البرازيل من الإنتاج العالمي لبعض المحاصيل الزراعية[٢] .

يبين جدول (٣) إن البرازيل تعد من اكبر الدول الزراعية في العالم مما جعلها تبرز في مجال الصناعة والزراعة

1-Brazil : https://www,cia,gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br,html(02/01/2013, 12:23,)

٢_محمد عبد العاطي واخرون ، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية ،مراكز الجزيرة لدراسات ، قطر ،٢٠١٠،ص٣

جدول(٣) الزراعة في البرازيل لسنة ٢٠٠٩

المحاصيل الزراعية	مرتبة البرازيل عالميا	نسبة الإنتاج عالميا%
القصب السكري	١	٤٠,١
البرتقال	١	٣٢,٧
الإنإناس	١	١٣,٨
البن	١	٤٠,٣
اللحوم البقرية	٢	١٨,٢
التبغ	٢	١٤,١
السوحا	٢	٢٥,٢
القمح الصلب	٣	٢١,٤
لحوم الدواجن	٣	٢٦,٤
الفلفل	٤	١٧,٩
الذره	٤	٥,٣
القطن	٤	٨,٣
الحمضيات	٤	٧,٢

المصدر GAULARD ,econihghghgce dubril ,prime Edions Breah,2010,p63

ب-الصناعة :إن البرازيل من الدول المصنعة لامتلاكها صناعات في مجالات مختلفة مثل البواخر الفخمة والزوارق اضافة إلى ناقلات النفط التي تعد من اهم ركائز الصناعات الثقيلة في البرازيل وصناعات السيارات المختلفة الاحجام الكاشفات عن بعد اضافة إلى الالكترونيات والالعاب والادوات المنزلية البتروكيماوية والمنتوجات واجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية وإن هذه المصنوعات تعتبر من اهم الركائز في تجارتها الخارجية وصادراتها كما لها الخبرة في صناعة الطائرات بامتلاكها (امبراير) وهي تعد ثالث اكبر الشركات المصنعة للطائرات التجارية في العالم براس مال قدر(٥,٤) مليار دولار وتمتلك طائرات نفاثة وطائرات ركاب طراز (E-195) وتملك(٣٧%)من اصول شركات الطيران الاقليمية وعلاوة على فأنها تقع في المرتبة الثالثة في إنتاج ج المشروبات الغازية وتحتل المركز الخامس في العالم في إنتاج المطاط ومن اكبر الاسواق لمستحضرات التجميل واكبر منتج للسيارات حيث تبلغ سنويا (١,٨)مليون سيارةفي السنة ما جعل البرازيل تزيد من تصدير السلع التقنية ذات مستوى متقدم ومتوسط[١]

1- "Green economy coalition , (2012), Brazil national dialogue" , in, http// www, Greene economy coalition ,org/maps/brazil

ج- الطاقة النووية

تمتلك البرازيل (٢%) من المفاعلات النووية فقط ويبلغ حجم إنتاجها (١٩٠٠) ميغاواط من القدرة المركبة ، وتقوم البرازيل بإنشاء مفاعل اخر وهو بقدرة (١٢٧٠) ميغاواط ، وتمتلك البرازيل اليورانيوم بحوالي (٢٧٨,٠٠٠) طن وتمثل البرازيل دولة كبرى من دول العالم التي يمكن إن يسمح لها إن تؤدي دوراً كبيراً في السوق النووي العالمي ، في سياق انتقال الطاقة ، خططت البرازيل في تطوير الطاقة النووية إلى ما هو ابعد وبحسب الاعلان ، وزير المناجم والطاقة البرازيلي بان البرازيل تمتلك سادس احتياطي لليورانيوم في العالم في (٢٠١٩) وسوف تؤدي الطاقة النووية دوراً اكبر في مجال الطاقة البرازيلية

خ _ قطاع الغابات

ان السياسة الوطنية البرازيلية بشان تغيير المناخ ، سجلت البرازيل إنجازات مهما في عام (٢٠١٠) وهو الاكثر بروزاً بشأن تغيير المناخ وهو إنشاء صندوق بشأن تنظيم تغير المناخ وتكون امواله مستمدة من النفط ومن بين اهداف الصندوق هو إنشاء المشاريع والتعليم والتدريب ومكافحة التصحر مع تطوير ونشر التكنولوجيا مقابل الخدمات البيئية وهي منع ازاله او حرق الغابات في الامازون فما بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) ، ازيلت من الامازون غابات تقدر مساحتها حوالي (٤٥١,٦ كم^{٢}) وفقاً للمعهد الوطني البرازيلي لبحوث الفضاء وهذا المعدل مثل انخفاضا بنسبة (١٣,٦%) مقارنة بالمدة السابقة والتي كانت (٧٥%) بالنسبة لبيانات (٢٠٠٣) ، ما يسمى خطة العمل لمنع ومكافحة وازالة الغابات في منطقة الامازون ، إن جهود (٤٣) بلدية مسؤولة عن اعلى معدل لإزالة الغابات فقد نجحت بحوالي (٩٠%) في الحد من عمليات الإزالة والحريق[٢]

إن المعهد البرازيلي للبيئية والموارد الطبيعية المتجددة وبمساعدة الامن العام في البرازيل اصدر ما يقارب (٥٤٠٠) غرامة مالية اجمالية مقدارها (١٨) مليار دولار ، ومن المقرر أيضاً اتخاذ تدابير لخفض معدلات ازالة الغابات وحرائق الغابات من خلال خطة عمل للوقاية والسيطرة على ازاله الغابات ، كما قامت البرازيل بتوفير خطوط ائتمان لإفادة المراعي المتدهورة وزيادة الغابات المزروعة ووضع خطة لمنع ومكافحة وازالة الغابات في المنطقة الاحيائية ، التي

1-Report for expressions environmental image construction in the brazil paper , charcoal , pigiron" , in , http//www,bracelpa,com,

2- UNEP , "what is the green economy" , 2008 ,P2,

هي في مرحلة وضع من قبل الحكومة الاتحادية ، مع زيادة رصد الاراضي الوطنية التي تنبع من ازالة الغابات من المناطق الحيوية في البرازيل اما في مجال ادارة الغابات العامة بدأت الغابات العامة اعتمادها كوسيلة لحماية الممتلكات العامة وهيكلة الاقتصاد المستدام مع اساس الغابات ، قدمت دائرة الغابات البرازيلية بالفعل اكثر من مليون هكتار لإدارة الغابات وهو نشاط يمكن إن يوفر فرص العمل ويحرك الاقتصاد في الاماكن التي تحتاج إلى التنمية المستدامة هذه هي بداية عملية الاستفادة في المنطقة التجارية مع الإمكانات الكبيرة ، وينظر إلى ادارة الغابات في وقت واحد بوصفه اجراء بديل للاستغلال الاقتصادي والحفاظ على البيئية والاندماج الاجتماعي والإنتاجي ، إن تطوير البحث في الغابات التي تشير إلى بدائل قابلة للحياة ومجدية اقتصادياً في استغلالها حتى يتسنى لدائرة الغابات البرازيلية اثبات الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من المشاريع ولكن ليس على حساب حماية البيئة والشواغل الاجتماعية[١]

ث_ الطاقة

تعد البرازيل بعد فنزويلا ثاني اكبر منتج للنفط في امريكا الجنوبية وتحتوي على حقل كامبوس وسانتوس يقعان في جنوب شرق البلاد يساهمان بأكبر قدر من الإنتاج النفطي ويتم استخراج معظم النفط البرازيلي من منطقة المياه البالغة العمق في منطقة بحرية المواجهة لسواحل المحيط الاطلنطي [٣] اعلنت البرازيل في سنه ٢٠٠٦. وبحسب الاستشرافات المستقبلية سوف تحقق اكتفاء الذاتي من الامدادات الطاقوية وبعد سنتين في عام ٢٠٠٨ حققت الاكتفاء الذاتي من البترول ، اما فيما يخصص الطاقات البديلة فإن إنتاج الايثانول من قصب السكر احد المشروعات الحكومية الناجحة في البرازيل بعد ازمة الطاقة في حرب اكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٣ كانت البرازيل تعتمد على الايرادات النفطية لا نتاج الكحول وهذا البرنامج ادى إلى زياد الكحول من قصب السكر وتوسيع معامل تقطير السكر وقدمت هذه البرامج حوافز ضريبة لتوسعة صناعة السكر ولقي مساندة من استثمارات قطاعين العام والخاص ، مما دفع ببعض الشركات العملاقة إلى تطوير تقنيات جديدة للتماشج مع وقود الايثانول باعتباره كبديل موثوق لمصادر الطاقة ، ففي عام ٢٠٠٢قدمت شركة فورد نوعا جديدا من السيارات المتوافقة مع استخدام الايثانول

١_نعمت أبو الصوف، صناعة النفط البرازيلية تمر بتحولات جذرية، صحيفة الاقتصادية ،الأربعاء 30 شوال 1432ق الموافق 28سبتمبر 2011 العدد ,http://www,aleqt,com/2011/09/28/article_584622,html:(15/09/2012 : 20 :45

تبعتها شركة فولكس فاغن في عام ٢٠٠٣، حيث استحدثت نوعا من السيارات التي تتوافق مع استخدام انواع الوقود الثلاثة : الإيثانول ، او الجازولين من النوعين ما دفع بالحكومة البرازيلية إلى دعم هذه الانواع الجديدة أي عن طريق وتعتبر البرازيل واحدة من اهم المزايا الكبيرة للبرازيل التي تتمتع بها البرازيل بان لديها إمكانية كبيرة للطاقة وتأتي من وجود مناطق مناخية مختلفة منها يكون الجو المشمس في وسط البرازيل يعطي فرصة لقطاع الطاقة الشمسية إن يتطور ومناطق سواحل العاصمة وخاصة التي في الجنوب الشرقي للبرازيل والسماح للاستفادة وفق الإمكانات الكبيرة من طاقة الرياح فضلاً عن نهر الامازون وروافده ، توفر إمكانات وفيرة للطاقة المائية وبما إن البرازيل من اكبر المناطق في العالم فيكون لديها تحديات حقيقة لإمدادات الطاقة وخاصة اذا تحولت البرازيل إلى وسيلة مستدامة لإنتاج الطاقة من الضروري نقل كفاءة الطاقة والابتكار إلى طليعة الاقتصاد وتحفيز استخدام مصادر جديدة من خلال دمج التطورات الهامة التي تحققت في داخل البرازيل والتعاون مع الجهود العالمية لإيجاد حلول جديدة للطاقة وهناك مجموعتين من الاجراءات الضرورية هما :-

١- المجموعة الاولى :- تمثل الدعم المنظم في مجال الطاقة عن طريق تطوير العلوم في الجامعات ومراكز البحوث وفي القطاعين العام والخاص ،

٢- المجموعة الثانية :- يكون فيها من الضروري توسيع برامج كفاءة الطاقة مع التركيز على عملية الإنتاج والمنتجات وعلى الاستخدام الرشيد والفعال ، ففي عام (٢٠٠٩) كان القطاع الاكثر اهمية في امدادات الطاقة الاولية النفط الخام ما يقارب حوالي (٤٠%) وخصص حوالي (٣١%) إلى الاحتراق والنفايات بما في ذلك الكتلة الحيوية الصلبة او السائلة والغاز الحيوي والنفايات الصناعية على الرغم من إن البرازيل لديها موارد كبيرة من الجفت تم استغلالها ، هذا الوقود القليل ومع الفحم يسهم في (٦%) فقط من مجموع امدادات الطاقة [٧].

1-UNEP ,"Towards a green economy , pathways to sustainable development and poverty eradication", 2011, p 7,

جدول (٤) مصادر الطاقة في البرازيل لسنة ٢٠٠٩

البرازيل	الرتبة العالمية	الكميه
إنتاج الكهرباء	١١	٤٨٩,٥billion kwh
الاستهلاك	١٢	٤٣٨,٣billion kwh
التصدير	٥٦	١,٢٥٧billion kwh
الاستيراد	٧	٣٦,٦٣billion kwh
اجمالي الطاقة الإنتاجية للمولدات	١١	١٠٦,٢million kwh
التوليد من الوقود الاحفوري	١٩٦	%١٧,١
التوليد من مصادر النووية	٣١	%١,٩
توليد الطاقة الكهربائية عن طريق المحطات المائية	٢٠	%٧٤,٧
توليد من مصادر الطاقة المتجدده	٣١	%٦,٣

المصدر : الاحصائيات من دائرة معلومات الطاقة —Ellaاحصائيات الطاقة الرسمية من الحكومة الامريكية

يوضح جدول(٤) تنوع مصادر الطاقة في البرازيل اذ يحتل النفط النسبة الاكبر ثم تليه الكتلة الحيوية بنسبة (٣١%) ومن ثمّ تأتي نسبة الطاقة الهيدروليكية التي تمثل (١٣,٨%) ، إن المصادر المتعلقة بالطاقة المتجددة متعددة ، ويعد المساهم الرئيس هو قطاع الطاقة المائية مع ما يقارب من (١٤%) من اجمالي امدادات الطاقة الاولية ، الطاقة المتجددة الاخرى مثل الطاقة الحرارية الارضية ، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح تمثل (١,٠%) فقط وهو ما يعطي دلالة على الجهود الكبيرة التي لايزال يتعين القيام بها من حيث احتياجاتها من الطاقة وقضية الاكتفاء الذاتي ويمكن لدراسة إنتاج واستهلاك الطاقة توفير ادوات لتقييم قدرة البرازيل على استغلال في مجال الطاقة،[١]

ان إنتاج المنتجات النفطية تجاوزت المنتجات القابلة للاحتراق، والبرازيل تقوم باستيراد الفحم والغاز لتلبية الطلب ،فإن البرازيل في عام (٢٠١٢) اذ استوردت تقريباً بقدر النفط الذي تصدره لإن والغاز والفحم ارخص واقل تلوثاً للبيئة ، يتم استيراد الغاز الطبيعي بشكل متزايد بالبرازيل ويتم توفير(٨٥%) من اجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في البرازيل من محطات الطاقة المائية [١]

1-"Report world energy council" , in, http//www,worldenergy,org

إن توليد الطاقة الحرارية التقليدية التي تمثل (٨٥%) من اجمالي توليد الطاقة ويأتي معظمها من الغاز الطبيعي (٤٥%) والنفط (٣٤%) ، ونلاحظ إن جزءا من الغاز الطبيعي قد ازداد بشكل متزايد منذ سنوات ويرجع ذلك اساساً إلى ارتفاع اسعار النفط واكتشاف الموارد الجديدة من الغاز الطبيعي في حوضي (كامبوس وسإنتوس) ، الغاز الطبيعي هو اقل تلوثاً من الفحم والنفط وهو يساعد البرازيل للحد من إنبعاثات غاز ثإني اوكسيد الكاربون وباستثناء الطاقة المائية ولدت (٢%) فقط من اجمالي الكهرباء من الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح التي لم يتم بعد استغلالها لتقييم النمو المحتمل في الطلب على الكهرباء[١]

ق-الرياح

بقيادة البرازيل ومن المتوقع إن تقوم امريكا اللاتينية بتطوير (٤٦٠٠٠) ميغا واط من اجمالي طاقة الرياح المثبتة بحلول عام (٢٠٢٥) مع (١٢,٦%) معدل نمو سنوي المركب للمنشآت ، ووفقاً لبحوث الطاقة ومن المتوقع إن يكون (٦٩%) من اجمالي القدرة المركبة لطاقة الرياح في امريكا اللاتينية في عام (٢٠٢٥) ومواقف البرازيل بوصفها كشركة رائدة في المنطقة ففي صيف (٢٠١٠) وقعت شركة (الستوم) اول عقد لها في سوق الرياح البرازيلي مع شركة لتوليد الطاقة المتجددة في تكوين مجمع من ثلاث مزارع للرياح بقدرة اجمالية تقدر بحوالي (٩٠) ميغا واط [٢].

1- "Transition towards a green and inclusive economic model project" , Rio de Janeiro , in ,

- Report international energy agency" , in , http;//www,iea,org

ض_ طاقة الأمواج

تم إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من امواج البحر وهي واقعة على ميناء (بسيم) في مدينة (سيارا) وهي تمثل المركز الاول في الساحل البرازيلي لإيواء مثل هذه المحطة التي هي قادرة على توليد (٥٠٠) ميغاواط، [١].

ص-الطاقة الشمسية: تقسم الطاقة إلى

١-**الطاقة الشمسية الضوئية**:- يقدر اجمالي الطاقة الإنتاجية المركبة في البرازيل بين (١٢-١٥) ميغاواط ومعظمها تستخدم لأنظمة الاتصالات ، (٥٠%) للمنشآت الريفية وتم إنشاء مركز لتطوير الخلية الكهروضوئية في البرازيل وذلك لتشجيع البحوث والتطبيقات الضوئية ، إن هذا القطاع لايزال ينتظر المزيد من الاستثمارات العامة لتعزيز البحث والاستمارات الخاصة ليتم تطويرها في نطاق القطاع الصناعي ، [٢]

٢-الطاقة الشمسية الحرارية :- في عام (٢٠٠٢) تم تركيب بحوالي (٥) ملايين متر مربع من الالواح الشمسية في البرازيل وفقاً لبيانات الطاقة الدولية ، إن منطقة التثبيت الجديدة تتزايد كل عام و تكون الزيادة قدرها (٢٠%) تقريباً بين عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، في عام (٢٠٠٩) ما يقارب من (٢%) من الاسر البرازيلية تستخدم الالواح[٣]

---

1. -http://unctadstat,unctad,org/ReportFolders/reportFolders,aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=fr 33/10/3102,31:02

٢- محرر ،كيف اصبحت البرازيل سادس اقتصاد في العالم في9 اعوام, جريدة اقتصادية اليوم ،الأربعاء 28 مارس2012

(12/01/2013 ,02 :30), http://www,eqtisadalyoum,com/success-stories/3696,html

3 -"Report international energy agency" , in , http;//www,iea,org-

٣ـ خطة الاصلاح الاقتصادي في البرازيل

إن الخطة التي وضعها الرئيس البرازيلي خلال مدة ولايته (١٩٩٥-٢٠٠٢) والتي ترتب عليها اقتراض البرازيل من صندوق النقد الدولي قرضا بنحو ٤٣ مليار دولار، ونفذت البرازيل خلالها إصلاحات مهمة بهدف التحرير الاقتصادي لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية والاقتصادية الكبيرة ، انتهت بتدهور الاقتصاد البرازيلي عام ٢٠٠٢ ، وفي نهاية ٢٠٠٢ تولي لولا عليها حكم البرازيل واستمر خلال (٢٠٠٢-٢٠١٠) لنحو ٤,٢٥ عام ٢٠٠٣. ورغم إن هذه السياسات الانكماشية بالإضافة إلي أزمات ٢٠٠٢ قد أدت لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من نحو ٣ % عام ٢٠٠٢ لنحو ١,٢ % عام ٢٠٠٣ ، فإنه بدأت دورة نمو جديدة في البرازيل وكانت أطول مدة نمو خلال ٣٠ سنة ماضية حيث ارتفعت التوقعات المحلية والأجنبية بشأن معدلات النمو الاقتصاد البرازيلي.[١]

٤ ـ مؤشرات الاداء الاقتصاد البرازيلي (٢٠٠٣-٢٠١٧)

مع وصول الرئيس السابق "لولا" إلى الحكم في ٢٠٠٣ لم يقتصر برنامجه الرئاسي على إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد فقط، بل أيضا كان له برنامج شديد الطموح فيما يخص السياسة الخارجية. وقد استخدم "لولا" ببراعة شديدة النجاحات الاقتصادية التي استطاع تحقيقها في فترة رئاسته الأولى للحصول على مكاسب في مسار السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى وجه سياسته الخارجية النشيطة لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة وهكذا بالتوازي إذا فقد كان برنامجه للسياسة الخارجية يقوم على أساس القيام بعمل دبلوماسي نشيط ليس فقط على المستوى الإقليمي داخل قارة أمريكا الجنوبية ولكن على المستوى الدولي، ويقوم على أساس احترام البرازيل للسيادة الوطنية للدول و الحفاظ على علاقات تتسم بالسلمية مع كافة دول العالم، بل وأيضا مع طرفي العداء، بمعنى أن البرازيل في عهده قد التزمت بعلاقات ودية جدا مع الولايات المتحدة وكذلك أيضا إيران على الرغم من الصراع الدائر بين الدولتين. وقد شهدت فترة رئاسته تطورا ملحوظا في العلاقات البرازيلية الإيرانية، حيث استطاعت الدبلوماسية البرازيلية وفى قلبها شخصية الرئيس "لولا" أن تلعب هذا الدور ببراعة كبيرة والحفاظ على مسافات متساوية مع جميع الفرقاء، ولكن مع الاحتفاظ بدور فعال وليس مجرد التواجد على هامش المشهد الدولي وقد استطاع ان يحظى بشعبية كبيرة فى البرازيل.

١- أموالي هواري وتسابت عبد الرحمن وعدوية لخضر، دراسة قياسية أثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة مصطفي إسطمبولي معسكر الجزائر، العدد ٦، ٢٠١٦،ص: ٣٧

جدول (٥) مؤشرات اداء الاقتصادالبرازيلي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	معدل التضخم	نسبة البطالة
٢٠٠٣	١.٢	-	١٢,٣	٩,٣
٢٠٠٤	٥,٧	٤٥,٠	١١,٥	٧,٦
٢٠٠٥	٣,١	٩٠	٩,٨	٥,٦
٢٠٠٦	٤	٢١,٠	١٠	٣,١
٢٠٠٧	٦,١	١١,٠-	٩,٣	٤,٤
٢٠٠٨	٥	٥٢,٠-	٧,٩	٥,٩
٢٠٠٩	٠,٢-	٧٨,٠	٨,١	٤,٣
٢٠١٠	٧,٦	٤٦,٠-	٦,٧	٥,٩
٢٠١١	٣	٨٠	٦,٥	٦,١
٢٠١٢	٣,٨	٦٠-	٥,٨	٦,٢
٢٠١٣	٣,٢	١٠	٥,٩	٦,٠
٢٠١٤	٣,٣	١٠-	٦,٤	٦,٢
٢٠١٥	٣,٢	١٠-	١٠,٦	٧,٢
٢٠١٦	٣,١	١٠	٦,٢	٧,٨
٢٠١٧	٣,٢	١٠	٢,٩	٨,٤

١-احمد مندور ،الطاهر السيد،محمد عبد العظيم، اثر سياسة التفشف التوسعي على الناتج المحلي الاجمالي في مصر،المجلة العربية للادارة ،مجلد ٤١،العدد،٢٠٢١,٤،ص٢٠٣

٢-https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172221459515869.html لبعض مؤشرات التضخم والبطالة (٢٠١٠-٢٠١٧)

يبين الجدول (٥) ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ التي بلغت(٤٥,٠%)وانخفاض التضخم حيث بلغ (٨٠-%) وانخفضت متوسط نسبة البطالة الى (-١٧,٠%)مع وقوع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تأثرت البرازيل رغم ذلك تأثر اقتصادها المغلق بانخفاض النمو المؤشرات الاقتصادية وتراجع الصادرات مع تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد البرازيلي حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي(٦,١) عام ٢٠٠٧ وارتفاع معدل التضخم حوالي(٧٠%) ومعدل البطالة(١٣,٠%)وفي عام ٢٠٠٨ ، ثم تراجعت معدل نمو الناتج مرة أخرى إلى نحو سالب (٥٢٠-) وارتفاع معدل البطالة والتضخم الى(١٥,٠%)و(١٤,٠%) استطاعت البرازيل تحقيق النمو والتغلب على الفقر والخروج

من شبح الإفلاس في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠). بدأ لولا فترته الانتخابية بالديون ، حيث تولى البلاد محملة بالديون الخارجية البالغة(٢٦٠) مليار دولار والديون الداخلية بنسبة(٦١٪)من الناتج المحلي الإجمالي ، لذا تعهد لولا بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي يتطلبها الصندوق للحصول على قرض بقيمة(٣٠) مليار دولار ، اتخذت البرازيل عددًا من الخطوات ، واعتمدت سياسات معينة ، وامتثلت لشروط الصندوق للحصول على القرض بناءً على تعليمات صندوق النقد الدولي ، نفذت البرازيل برنامج التقشف التوسعي وفق خطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة وإزالة أزمة الثقة ، وأعلن لولا أن البرنامج هو الحل الوحيد والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد ، وطلب دعم الطبقات الفقيرة. أزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي ، وبالتالي يمكن القول أن اعتماد سياسات التقشف أدى إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي ، ثم زيادة الاستثمار والإنتاج ، وشجع الصناعة والزراعة والسياحة ، مما أدى إلى توسيع الفرص. بعد ثماني سنوات من البرنامج الاقتصادي للبرازيل ، يدين الصندوق للبرازيل بمبلغ(١٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بعد أن رفض الصندوق إقراض البرازيل في نهاية عام ٢٠٠٢ ، وفي نهاية عام ٢٠١١ أعلنت البرازيل أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد في العالم ، محققة نموا بنسبة ٢.٧٪ ، بينما حققت بريطانيا نموا بنسبة(٨٪) ، وهذا نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح الذي شهدته البرازيل خلال ٨ سنوات في عهد الرئيس لولا دا سيلفا.

اما في عام ٢٠١١ فقد بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي حولي(٣) وارتفع معدل التضخم الى (٢٠%) وارتفعت ايضا نسبة البطالة الى(٢٠%)و في نهاية العام الماضي ٢٠١١ ، أعلنت البرازيل رسميًا أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد في العالم ، متقدمة على بريطاني وبحسب تصريحات وزير المالية البرازيلي ، فإن بلاده حققت نمواً بنسبة(٢,٧٪) ، بينما حقق الاقتصاد البريطاني نمواً بنسبة(٠,٨٪).

في الواقع ، لم يكن هذا الإنجاز ، الذي تم تحقيقه بعد عام واحد على ولاية الرئيسة الحالية "ديلما روسيف" ، إلا ثمرة نجاح برنامج إصلاح اقتصادي طموح شهدته البرازيل خلال السنوات الثماني لحكم السابق. الرئيس "لويس ايناسيو لولا دا سيلفا" المعروف بـ "لولا."

اما في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ تراجع في معدل نمو الناتج الى(٣,٢) وارتفاع معدل التضخم الى(٤٢,٠%) وارتفاع نسبة البطالة الى (١٠,٠%) ويعود التراجع إلى تراجع أسعار السلع التجارية وتراجع النمو في الاقتصاد العالمي ، خاصة في الصين ، حيث انعكست آثار ذلك بوضوح على الاقتصاد البرازيلي ، حيث تعد الصين الشريك التجاري الأكبر للبرازيل ، وتشهد صادرات البرازيل إلى الصين انخفاضًا مستمرًا مع انخفاض الطلب الصيني على المواد الخام ، حيث

انخفضت الصادرات وزادت بنسبة(١٥ %) في عام ٢٠١٥. في عام ٢٠١٧ ، قُدر معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو(٣,٠ %) ، وهو ما يمثل تسارعًا كبيرًا ، مقارنة بمعدل نمو قدره(٣,٢%) فقط في عام ٢٠١٦ ، وهو أعلى معدل نمو عالمي مسجل منذ عام ٢٠١١. وتستمر مؤشرات سوق العمل في التحسن في مجموعة واسعة من البلدان ، حيث سجل ما يقرب من ثلثي العالم نموًا أقوى في عام ٢٠١٧. تم تحقيق نمو أقوى في العديد من الاقتصادات المتقدمة ، على الرغم من أن شرق وجنوب آسيا لا يزالان أكثر مناطق العالم ديناميكية. تمثل التحسينات الدورية في الاتحاد الروسي والأرجنتين والبرازيل ونيجيريا ، والتي خرجت من الركود ، ما يقرب من ثلث الارتفاع في النمو العالمي بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. لكن المكاسب الاقتصادية الأخيرة لا تزال غير موزعة بالتساوي بين جميع البلدان والمناطق ، ولا يزال يتعين على أجزاء كثيرة من العالم استعادة معدل نمو جيد. لا تزال الآفاق الاقتصادية للعديد من مصدري السلع الأساسية صعبة ، مما يبرز الضعف أمام دورات الازدهار والكساد في البلدان التي تعتمد بشكل مفرط على عدد صغير من الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك ، فإن الآفاق الأطول أجلاً للاقتصاد العالمي مشوهة بفعل الفترة الطويلة من نقص الاستثمار ونمو الإنتاجية المنخفض الذي أعقب الأزمة المالية العالمية وبالرغم من تحسنت ظروف الاستثمار ، لكن عدم اليقين الشديد في السياسات وارتفاع مستويات الديون قد يمنعان انتعاشًا قويًا في الاستثمار على نطاق أوسع.[١]

---

١ - https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A

٥ـ تقييم تجربة التقشف التوسعي في البرازيل

من خلال المؤشرات الاقتصادية يتضح بان سياسات التقشف التوسعي في خفض معدلات البطالة، وان سياسات التقشف التوسعي قد نجحت في السيطرة على التضخم السيطرة علي التضخم وتثبيت الأسعار، ووجدت أن هذه الخطة فشلت بالفعل في السيطرة علي معدلات البطالة ومعالجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويمكن ملاحظة الاتي:

١ .عدم فاعلية سياسات التقشف في تحفيز النمو الاقتصادي وعلاج البطالة، بينما فاعلية سياسات التقشف التوسعي في عالج التضخم في البرازيل.

٢ .علي الرغم من فاعلية السياسات الانكماشية في علاج التضخم، فإنه يجب توخي الحذر حتى لا تكون معوقة للنمو الاقتصادي، وتسهم في رفع معدل البطالة؛ لذا يجب الأخذ في الاعتبار العالقة بين التضخم والبطالة وفقا لمنحني فيليبس في الآجل القصير.

٣ .توجيه الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والاستثمار في البشر الأمر الذي يقلل من أثر المزاحمة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص

الفصل الثالث

تمهيد

شهد العراق- في أواخر يونيو ٢٠١٤ ، صدمتين (مالية- أمنية) ، هما انخفاض عائدات النفط ، والحرب ضد داعش، مما جعل الحكومة العراقية تتجه إلى اتخاذ عدد من الإجراءات تشمل اتباع سياسة التقشف والسيطرة على الإنفاق العام، التقشف هو مجموعة من السياسات التي تسعى لتقليل العجز في الموازنات الحكومية عن طريق خفض الإنفاق العام ، او عن طريق اجراءت التقشف المستمرة على الموازنة العامة واللجوء الى الاقتراض الخارجي او الداخلي لتمويل العجز المالي,.وقسم هذا الفصل على مبحثين:-

المبحث الأول :- واقع سياسات التقشف في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني :- سياسات التقشف التوسعي وامكانية إفادة العراق منها

المبحث الأول :- واقع سياسات التقشف في الاقتصاد العراقي

اولا: سياسات التقشف في الاقتصاد العراقي

إن السياسات غير الصحيحة السابقة ولغاية الوقت الحالي أدت إلى تدهور جميع القطاعات مثل الاعتماد على قطاع النفط والذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير في الحصول على العملة الاجنبية(تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من مجموع الإيرادات الحكومية التي تزيد عن ٩٣ %من مجموع الإيرادات)و إن العراق يمتلك افل التقنيات في استغلال الثروة النفطية وهو لا يتناسب مع ما يمتلكه من احتياطي نفطي وفير ويعد العراق بالمرتبة الثانية بعد السعودية، اذ مازال هذا القطاع يفتقر إلى اداه متكاملة قادرة على بنائه و أصبحت عملية تهريب النفط الخام، واحدة من أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العراقي، إذ إن مقدار الخسائر التي يتحملها البلد نتيجة إعمال التهريب تقدر ما بين(٥-١٠ %)من العائدات النفطية إذ إن الواقع العراقي الذي ارتهن بالنفط واضح محور الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلد.

هناك بعض إمكانيات تنمية هائلة وغير مستغلة في قطاع النفط الذي يمكن إن يساعد في تنمية الاقتصاد، وخلق وفورات كبير الحجم وتهيئة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تنويع الصادرات عن بعيدا أحادية الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وإيجاد فرص وحوافز للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للعمل والاستثمار داخل البلد، والقضاء على البطالة، وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة، وفتح أسواق جديدة للصادرات غير النفطية وتوفير شراكات استراتيجية مع بلدان العالم. إن الأزمة التي يواجها الاقتصاد العراقي تتعلق بانخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد النفطية وزيادة ا لنفقات، إن انخفاض أسعار النفط نتيجة عوامل مختلفة تدفع العراق إلى نفاذ احتياطيات النقدية بصورة سريعة ذلك ضغط الحاجة المتزايدة للموارد المالية لتمويل الإنفاق العام، وإن السعر المنخفض الذي عملت ادارة معلومات الطاقة إن العراق سيسعى إلى زيادة إنتاجه من النفط الخام من حدود (٢,١)مليون برميل عام ٢٠١٠ وإلى (٤)مليون برميل عام ٢٠٢٠ إلى (٥)مليون برميل عام ٢٠٣٠ ،وقد يرى بعضهم إنه يصعب النهوض بالقطاع النفطي في ظل غياب الأمن والاستقرار واستمرار التخريب تستهدف المنشاة النفطية وتهدد الإنتاج النفطي وتمهد الاحتمال حدوث أعمال تخريب كبيرة تلحق بالقطاع أضرارا كبيرة وإن حالة عدم الاستقرار في الجانب الأمني في العراق .

بسبب موجات عنف داخلي ادت تعثر جهود التنمية الداخلية مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سوف يؤثر في معدلات الفقر في العراق، وإن تأثير الوضع الأمني سبب خسارة البلد على جزء من الايرادات النفطية زاد من تكاليف وإعادة تأهيل البنية التحتية وبالتالي إعاقة تطوير هذا القطاع أثرت هذه الإعمال وبشكل كبير في توليد الطاقة الكهربائية وتوفير الخدمات، حيث تعتمد محطات الطاقة الكهربائية ومحطات توزيع المياه على الوقود الحراري في عملية توليد الكهرباء ومن ثم زيادة معاناة المواطنين، وتؤدي حالة عدم الاستقرار الناتج عن الإعمال المسلحة وغيرها [1]

١- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي ، ٢٠٠٨ ،ص٣٢٨

إلى هدر المال العام وبالتالي ازدياد العجز في الميزان التجاري للبلد في الوقت الذي يكون البلد فيه بأمس الحاجة إلى هذه الأموال في تمويل عملية إعادة الاعمار[1].
عندما تلجأ اي دولة من الدول إلى تطبيق سياسية التقشف لابد من إن هناك قضية طارئة وإنعاش الاقتصاد يأتي بعد إن يكون هناك جانب امني مستقر والتوجه إلى الجوانب الاقتصادية ويتجه العراق نحو اعلان التقشف رسميا وتقليص النفقات، وهناك مجموعة من الحلول المقتر حة والمتمثلة في مجموعة من السياسات للسيطرة على العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة:
- العمل على إصلاح نظام الرواتب والأجور الحكومية: يأتي ذلك من خلال إعادة هيكلة الأجور الحكومية بما يتناسب مع كل وظيفة واتباع نظم التعاقد السنوية.
- تعظيم الإيرادات : تتباين سياسات مواجهة عجز الموازنة من دو لة أخرى ففي حين تعمل كثير من الدول على تخفيضالإنفاق العام بدو ن زيادة الإيرادات العامة للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار الخاص ودون التأثير على أداء النشاط الاقتصادي -تلجأ دول أخرى إلى تعظيم حجم الإيرادات.

وقد تتبع خيار يمثل كلا الاتجاهين ومن اهم السياسات الخاصة بتعظيم الإيرادات:
أ- إصلاح النظام الضريبي والجمركي : إذ تعتبر الضرائب والجمارك هي من المصادر المهمة للإيرادات وبالتالي فإن تعظيم الإيرادات يكون من خلال: تعديلات معدلات الضريبة، حيث إن تعديل معدل الضرائب يؤدى إلى رفع الحصيلة الضريبية وهناك رأى اخر يقول إن خفض معدل الضرائب يعد السبب الو حيد في انخفاض الحصيلة الضريبية حيث إن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل أيضا يؤدى إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، وبالتالي خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسة مثل الشركات التجارية والعقارية يؤدى إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي.

ب_ العمل على تو سيع القاعدة الضريبية، من خلال زيادة حجم الشريحة الخاضعة لقانون الضرائب الجديد.
ج –إجراء تعديلات على هيكل التعريفة الجمركية، تأتي من تخفيض على السلع الغذائية والمستلزمات الصناعية والوقود وأدوية الأطفال وغيرها من السلع، والعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد.
د – إعادة هيكلة الاقتصاد القومي واختلالات الموازنة العامة للدولة .
ع- تباع وزارة النفط سياسة تقشفية من خلال تقليصها الكثير من الاتفاقات غير الضرورية في عمل شركاتها مع التركيز على المشاريع المهمة، لترشيد الإنفاق جراء الآزمة المالية التي يمر بها البلد.
ر- استثمار جميع الموارد والتقشف في الفوائض إذ إن الحكومة تعتمد اعتماد شبه كلّي على عائدات النفط.

---

١ فاتح بيرول الاستثمار نفط الخليج العربي ، الاتجاهات والقضايا في نفط الخليج بعد الحرب على العراق ، استراتيجيات وسياسات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٦،ص٨٤

ف- لمعالجة العجز يجب إن تدرس الجهات المتخصصة كل بنود الموازنة في جانب الإنفاق
س- سياسة رفع كفاءة المؤسسات الحكومية: وذلك عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال دمج وتطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة داخل هذه المؤسسات.
خ- سياسة ترشيد الإنفاق العام: يتم تحديد حد أقصى لحجم الإنفاق العام، و ذلك بهدف الحد من التزايد المستمر بوضع مجموعة في هذا الإنفاق سنويا من الضوابط المالية والرقابية التي يمكن من خالها تجنب إهدار المال العام.
ح-ترشيد الدعم المقدم من الحكومة: إن الدعم أداة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء وبالتالي فإنه يتعين على الحكومة العمل على وصول الدعم لمستحقيه من خلال إتباع العديد من الوسائل مثل تحديد[1] حجم الدعم المقدم، تحديد حجم الاستهلاك الذي يستحق الدعم ثم يرفع الدعم بعد هذا الحجم من الاستهلاك، أي إن يتحمل المستهلك التكلفة بدون دعم لما يفوق هذا الحجم من الاستهلاك.
م- العمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية من اهمها في استخدام المستلزمات السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة)
ي-اخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب أجهزة الدولة المختلف[2]

---

١ -حازم الببلاوي ،دور الدولة في الاقتصاد،ط١،دار الشرق للطباعة ،القاهر ،١٩٩٨،ص٢٨٢-٢٨٣
٢ -رفعت المحجوب، المالية العامة'ط١،مكتبة النهضة العربية ،القاهره،١٩٩٠،ص٦٠

ثانيا-تحليل مؤشرات الموازنة العامة في العراق

يتسم الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي وإن الجزء الاكبر من الايرادات العامة يكون مصدره هو النفط الخام حيث يقابله تعطيل في القطاعات الاخرى نتيجة لفشل بعض المشاريع الصناعية والإنتاجية وذلك لسوء الادارة ، فضلا عن تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيرادات لسد الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية ذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[1]

كما تعد الموازنة العامة في العراق هي الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد العراقي على المدى الطويل والقصير كما إنها الاداة الرئيسية القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق افضل نمو اقتصادي والقضاء على البطالة وانتعاش المستوى المعيشي للأفراد [٢]

إن اول موازنة عراقية للمصروفات والايرادات ظهرت عام ١٩٢١ م ، مع تشكيل اول حكومة عراقية ، ولقد اعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الاساسية استنادا إلى قانون الاصول المحاسبات العثماني الصادر عام ١٩١١م ، وفي عام ١٩٢٤م عند صدور نظام السلطة في الامور المالية المرقمة ٧١٥ اصبحت الامور المتعلقة بتنظيم الموازنة مستمدة من هذا النظام وبعد ذلك صدر قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ لينظم كيفية اعداد الموازنة العامة وتنفيذها[٢] ورقابتها حيث يعد إلى الآن المرجع الوحيد لعملية الموازنة وما يتعلق بها لأنه قادر على احداث تغير في النشاط الاقتصادي وتوجيه النفقات نحو القطاعات الإنتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة وتنشيط المشاريع العاطلة وهذا قد جعل الاقتصاد العراقي قادرا على انتشال حالة الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط الخام [٣].

---

١ حسن لطيف كاظم، النفط والسياسة النفطية في العراق في النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، دون مكان نشر، ٢٠٠٧، ص١٢

٢ مهدي سهر الجبوري ،خضير عباس حسين ،تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، عمان، دار الايام للنشر والتوزيع ،٢٠١٧،ص٩١

٣ - ستار جابر عمران ،يوسف عبد الله عبد، التحديات الدولية للتمويل الموازنات العامة في العراق بعد عام ٢٠١٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد٧، ٢٠١٤،ص ٩١

١- تحليل الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

جدول (٦) الايرادات العامة والنفطية والضريبية وايرادات اخرى للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)مليون دينار

السنوات	الايرادات العامة (١)	الايرادات النفطية (٢)	معدل نمو الايرادات النفطية (٣)	الايرادات الضريبية (٤)	ايرادات اخرى (٥)	نسبة (١/٢) %	نسبة (١/٤)%	نسبة (١/٥) %
٢٠٠٣	١٥٩٨٥	١٥٧٢٨	ــ	٢٤٠٣٩	١٦٤٥	٩٨,٤	٠,٢	٠,٠١
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	٣٢٥٩٣	١٠٧,٢	١٥٩٨٤	٢٢٩٨٨	٩٨,٨	٠,٥	٠,٧
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢	٣٩٤٤٨	٢١,٠	٤٩٥٢٨	٥٥٩٠٩	٩٧,٤	١,٢	١,٤
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥	٤٦٧٨٣	١٨,٦	٥٩١٢٢	١٦٨١١	٩٥,٣	١,٢	٣,٤
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩	٥١٩٤٩	١١,٠	١٢٢٨٣	١٤٢١٨	٩٥,١	٢,٢	٢,٦
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢	٧٦٢٩٧	٤٦,٩	٩٨٥٨٣	٢٩٦٩٣	٩٥,٠٧	١,٢	٣,٧
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩	٥٠١٩٠	(٣٤,٢)	٣٣٣٤	١٦٨٤٤	٩٠,٩	٦,٠٤	٣٠,٥
٢٠١٠	٦٩٥٢١	٦٣٥٩٤	٢٦,٧	١٦٢٢٤	٤٣٠٤٤	٩١,٥	٢,٣	٦,٢
٢٠١١	١٠٨٨٠	١٠٣٠٦	٦٢,١	١٧٨٣٦	٣٩٦١٩	٩٤,٧	١,٦	٣,٦
٢٠١٢	١١٩٨١	١١١٣٢	٨,٠	٢٦٣٣٣	٥٨٥٧٦	٩٢,٩	٢,٢	٤,٩
٢٠١٣	١١٣٨٤	١١٠٦٧	(٥,٦)	٢٨٧٨٨	٢٨٣٢٠	٩٧,٢	٢,٥	٠,٢
٢٠١٤	١٠٥٦٠	٩٦٦٠٠	(١٢,٧)	١٨٨٥١	٧١٢٤٧	٩١,٥	١,٨	٦,٧
٢٠١٥	٦٦٤٧٠	٥٨٦٤٩	(٣٩,٣)	٢٠١٥٠	٥٨٠٦٢	٨٨,٢	٣,٠٣	٨,٧
٢٠١٦	٥٤٣٢٧	٤٩٥٣٩	(١٥,٥)	٣٨٦١٨	٩٢٧٠٤	٩١,٢	٧,١	١,٧
٢٠١٧	٧٧٤٢٢	٥٤٤٠٩	(٩,٣)	٤٥٣٣٧٦٤	١٩٣٢٠	٧٠,٣	٥,٦	٢,٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

نلاحظ بيانات الجدول (٦) بان المدة من ٢٠٠٣_٢٠٠٨شهدت زيادات متتالية في الايرادات العامة إذ بلغت في عام ٢٠٠٣ (١٥٩٨٥٢) مليون دينار، واستمر بالزيادة حتى عام ٢٠٠٨ إذ بلغت ٨٠٢٥٢١٨٢ مليون دينا ر وجاءت هذه الزيادة نتيجة إنهاء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الاقتصاد العراق وكذلك جولات التراخيص ، وإن حدوث الازمة المالية في عام ٢٠٠٨ ادت إلى انخفاض الايرادات العامة التي بين تأثيرها في عام ٢٠٠٩لتسجل ٥٥٢٠٩ مليون دينار، ثم بدت الايرادات العامة بالزيادة في عام ٢٠١٠ لتكون اعلى مستوى لها في عام (٢٠١٢) إذ بلغت ١١٩٨١٧٢٢٤ مليون دينار سبب تحسين اسعا ر النفط وزياده الايرادات ، ثم بدت الايرادات العامة بالانخفاض خلال المدة ٢٠١٤_٢٠١٦ مع تزايد النفقات العامة لتسجل ادنى مستوى لها في عام ٢٠١٦ إذ بلغت ٥٤٣٢٧ مليون دينار، بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط الذي أنعكس سلبا على الايرادات النفطية وبالتالي ادى ذلك إلى انخفاض الايرادات العامة، كما ادى زيادة النفقات العامة بسبب خوض العراق للحرب ضد الارهاب مما ادى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة مما ادى بالحكومة إلى اتباع سياسة التقشف المالي والتي يظهر تأثيرها في تخفيض الإنفاق العام الذي أدى إلى تخفيض الدخول لدى الافراد مما أدى إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي من قبل الافراد.

أ_ الايرادات النفطية

إن مكونات الإيرادات العامة بانها تعتمد بصورة رئيسة على الإيرادات النفطية وكما هو الحال في معظم دول الريع النفطي حيث تكون الإيرادات العامة دالة للإيرادات النفطية، إذ ارتبطت اتجاهات نموها أثناء مدة الدراسة بالتغيرات الحاصلة في اتجاهات نمو الإيرادات النفطية، ، لاستمرار أحادية الاقتصاد العراقي وعدم القدرة على تنويعه، ولاسيما بعد تحول النظام السياسي في عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من ظروف أمنية غير مستقرة استمرت لغاية الآن، إذ كانت معوقاً رئيساً أمام عودة

الحياة للكثير من القطاعات الاقتصادية المتهالكة أصلا بفعل العقوبات الاقتصادية الذي تعرض له العراق خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى العام ٢٠٠٣ وإن نسبة نمو الايرادات النفطية كانت مقاربة جدا لنسبة نمو الايرادات العامة فضلاً عن إن هذه الاعتمادية تتأكد من خلال نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، إذ شكلت عام ٢٠٠٤ بحدود (٩٨ %)، وعلى الرغم من تراجعها النسبي أثناء السنوات اللاحقة، لكنها لم تقل عن (٩٠%)إذا ما استثنينا عام ٢٠١٥ إن الإيرادات العامة للبلاد كانت تتعافي كلما حقنت بالموارد المالية العالية التي تفرزها الصدمات الخارجية الموجبة بفعل(ارتفاع أسعار النفط) لتعاود الارتفاع فيما بعد حتى بلغت نسبة (٩٧ %)أثناء عام٢٠١٣ ، علما إنها شكلت بحدود(٩١ %).

ب - الايرادات الضريبية والاخرى

تعد الإيرادات الضريبية المصدر الثاني للإيرادات العامة في العراق تأتي من حيث الأهمية بعد الإيرادات النفطية، وقد شهدت حصيلة الإيرادات الضريبية تزايدا بالقيم المطلقة أثناء المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤إذ بلغت ما مقداره ٢٤٠٣٩ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٠٣، لتصل إلى ما مقداره ١٨٨٥١٢٧ مليون دينار في عام ٢٠١٤، بسبب الزيادات المستمرة في أسعار النفط، التي أدت إلى ارتفاع الإيرادات النفطية مما أدى إلى حدوث فوائض في الموازنة العامة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام وتوسع النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الوعاء الضريبي هذا أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب ثم اخذت بالزيادة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، ٢٠١٧إذ بلغت في عام ٢٠١٦ حوالي ٣٨٦١٨ مليون دينار، وسنة ٢٠١٧ بلغت ٤٥٣٣٧سبب هو توسع الوعاء الضريبي وزياده نسبة الضرائب لكي تعوض الدولة الانخفاض في الاسعار النفط يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٨) إن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى اجمالي الإيرادات العامة ضئيلة جدا حيث بلغت في المتوسط لها ٢,٣% وهي نسبة قليلة مقارنة بنسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ذلك بسبب الوعاء الضريبي منخفض نتيجة تدهور الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتهرب الضريبي والفساد.

جدول (٧) اجمالي النفقات العامة وتوزيعها بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية في العراق للمدة (٢٠٠٣_٢٠١٧)مليون دينار

السنوات	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	GDP بالأسعار الجارية%
٢٠٠٣	٨٢٥٤٨	٣٦٣١٥	٤٦٢٣٢	٢٩٥٨٥
٢٠٠٤	٣٢١١٧	١٣٦٠٨	١٨٥٠٨	٥٣٢٣٥
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥	١٤٦٨٣	١١٦٩١	٧٣٥٣٣
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦	١٤٩٨٤	٢٣٨٢٢	٩٥٥٨٧
٢٠٠٧	٣٩٠٣١	٢٠٨٧١	١٨١٥٩	١١١٤٥
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣	٢٦١٣٩	٣٣٢٦٤	١٥٧٠٢
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧	٢٧٥١٧	٢٥٠٤٩	١٣٠٦٤
٢٠١٠	٦٤٣٥١	٣٠٦٦٠	٣٣٦٩١	١٦٢٠٦
٢٠١١	٦٩٦٣٩	٣٦٩٩٩	٣٢٦٣٩	٢١٧٣٢
٢٠١٢	١٠٥١٣	٤٢١٥٨	٦٢٩٨٠	٢٥٤٢٢
٢٠١٣	١١٩١٢	٤٧٧٥٥	٧١٣٧١	٢٧٣٥٨
٢٠١٤	١١٣٤٧	٤٧٩٤٦	٦٥٥٢٦	٢٥٨٩٠
٢٠١٥	٧٠٣٩٧	٤٩٢٧٨	٢١١١٩	٢٠٧٨٧
٢٠١٦	٦٧٠٦٧	٤٦٩٤٧	٢٠١٢٠	١٩٦٥٣
٢٠١٧	١٥٨٦٨	٥٩٠٢٥	١٦٤٦٤	٥٣٢٣٥

المصدر وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة

نلاحظ من البيانات الجدول (٧) إن النفقات العامة سجلت ارتفاعات خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨إذ بلغت في عام ٢٠٠٨ (٥٩٤٠٣) مليون دينار بسبب تغيير النظام السياسي في العراق، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٩ بسبب حدوث الازمة المالية لتكون (٥٢٥٦٧) مليون دينار، ثم بدت النفقات العامة بالزيادة لتصل إلى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ إذ بلغت (١١٩١٢) مليون دينار ، بسبب ازدياد النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها العراق حتى إلى عام ٢٠١٧بدأت منذ عام ٢٠١٤ سياسية التقشف التي اتبعها الدول مما ادى الى انخفاض النفقات واستمر هدا الانخفاض حتى عام ٢٠١٧.

إن البيانات الخاصة بحجم النفقات الاستثمارية في الجدول (٧) تبين إنها سجلت حوالي(٤٦٢٣) و(١٨٥٠٨) مليون دينار، في عامي٢٠٠٣ و٢٠٠٤ سبب الانخفاض هو الاوضاع الامنية غير مستقرة لتكن(١١٦٩١)مليون دينار، في عام ٢٠٠٥، وإن الأزمة المالية العالمية سبب ا في انخفاض الطلب العالمي على النفطكان وراء انخفاض النفقات الاستثمارية عام ٢٠٠٩ومن ثم ظلت الفجوة كبيرة بينها وبين النفقات التشغيلية حتى عام ٢٠١٧ ، وفيما يخص النفقات التشغيلية حيث اكتسبت النفقات التشغيلية أهمية كبيرة في تكوين النفقات العامة أثناء مدة الدراسة، إذ بلغت بحدود(٣٦٣١٥)مليون دينار في العام ٢٠٠٣ ، لترتفع اكثر في العام التالي، بوصفها نتيجة طبيعية لما حدث من تغيير كبير في مستويات الأجور والرواتب في هذا العام من جهة، فضلاً عن الأهمية النسبية الكبيرة لهذه الفقرة في تكوين الإنفاق التشغيلي من جهة أخرى، وقد استمرت هذه النفقات بالارتفاع على مدى السنوات اللاحقة تقريبا على الرغم من بعض التراجعات البسيطة، لتكون اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٥، إذ بلغت حوالي(٤٩٢٧٨)مليون دينار، ثم عاودت بالارتفاع إذ سجلت في عام ٢٠١٧ حوالي (٥٩٠٢٥)مليون دينار، وذلك بسبب الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط الذي أدى بدورة إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا الوضع دفع الحكومة إلى اتباع سياسة التقشف.

جدول (٨) نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية إلى اجمالي النفقات العامة وGDP

السنوات	معدل نمو النفقات العامة %	معدل نمو النفقات التشغيلية %	معدل نمو النفقات الاستثمارية %	معدل نمو GDP %	نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية GDP إلى %	نسبة النفقات الاستثمارية GDP إلى %
٢٠٠٣	—	—	—	—	٤٣,١	٥,٩	١٢,٣	١٥,٦
٢٠٠٤	٢٨٩	٢٧٤,٧	٣٠٠,٣	٧٩,٩	٤٢,٤	١٢,٥	٢٥,٦	٣٤,٨
٢٠٠٥	(١٧,٩)	٧,٩	(٣٦,٨)	٣٨,١	٥٥,٧	١٢,٢	١٩,١	١٥,٩
٢٠٠٦	٤٧,٢	٢,٠٥	١٠٣,٧	٢٩,٩	٣٨,٦	٦,٩	١٥,٧	٢٤,٩
٢٠٠٧	٠,٥٨	٣٩,٣	(٢٣,٨)	١٦,٦	٥٣,٤	١٦,٨	١٨,٧	١٦,٣
٢٠٠٨	٥٢,١	٢٥,٣	٨٣,١	٤٠,٨	٧٧,٧	٢٢,٣	١٦,٦	٢١,٢
٢٠٠٩	(١١,٥)	٥,٢	(٢٤,٧)	(١٦,٨)	٥٢,٣	١٧,٤	٢١,١	١٩,٢
٢٠١٠	٢٢,٤	١١,٤	٣٤,٥	٢٤	٧٧,٨	٢٢,٢	١٨,٩	٢٠,٨
٢٠١١	٨,٢	٢٠,٧	(٣,١)	٣٤,١	٧٧,٣	٢٢,٧	١٧,٠	١٥,٠
٢٠١٢	٥٠,٩	١٣,٩	٩٢,٩	١٦,٩	٧٧,٠	٢٣,٠	١٦,٦	٢٤,٨
٢٠١٣	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٣	٧,٦	٦٧,٥	٣٢,٥	١٧,٥	٢٦,١
٢٠١٤	(٤,٧)	(٠,٤)	(٨,١)	(٥,٣)	٨٣,١	١٦,٩	١٨,٥	٢٥,٣
٢٠١٥	(٣٧,٩)	٢,٩	(٦٧,٨)	(١٩,٧)	٧٠	٣٠	٢٣,٧	١٠,١
٢٠١٦	(٤,٧)	(٤,٧)	(٤,٧)	(٥,٥)	٧٠	٣٠	٢٣,٨	١٠,٢
٢٠١٧	٤,٨	٢٥,٧	١٨,٢	(٧٢,٩)	٧٠	٣٠	٢٣,٩	١٠,٣
المتوسط					٨٠,٦	٢٢,٩	١٨,٩	٢٠,٠١

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(٧)

٣_ الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

إن العراق لا زال يعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية ، نتيجة ادارة غير صحيحة لهذه الاموال وبالرغم من تضاعف ارقام الناتج المحلي الاجمالي، بسبب الزيادات الحاصلة في ايرادات النفط، وارتفاع حصة الفرد العراقي من (٨٠٠) دولار في السنة عام ٢٠٠٣ إلى اكثر من (٤٠٠٠) دولار عام ٢٠١٢، حيث نشاهد تدنيا كبيرا في حصة النشاطات الاقتصادية الإنتاجية الاخرى (الصناعة والزراعة)، إذ وصلت إلى(١,٥ -٣%)، ما زلت البطالة عالية، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل بنسبة (١٢-١٣%) للمدة (٢٠١٤_٢٠١٦) شهدت تراجعا في مؤشرات المالية الايرادات العامة نتيجة انخفاض الايرادات النفطية بسبب انخفاض اسعاره ا لنفط مما ادى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، والظروف الأمنية التي يمر بها العراق ادت إلى زيادة النفقات العسكرية وجاءت هذه الزيادة مع الانخفاض في اسعار النفط مما ادى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة وهذا الوضع ادى إلى اتباع سياسة تقشفية ادت إلى ظهور اثار سلبية في مؤشرات الاداء الاقتصادي فانخفض الطلب الكلي.

جدول (٩) الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣_٢٠١٧)

السنوات	الايرادات العامة (مليون دينار)	معدل نمو الإيرادات العامة%	النفقات العامة (مليون دينار)	معدل نمو النفقات العامة%	الموازنة العامة(الفائض العجز)
٢٠٠٣	١٥٩٨٥	ــ	٨٢٥٤٨	ــ	٧٧٣٠٤
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	١٠٦,٣	٣٢١١٧	١٥٢٠,٠١	٨٦٥٢٤
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢	٢٢,٨	٢٦٣٧٥	(١٧,٨)	١٤١٢٧
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥	٢١,١	٣٨٨٠٦	٤٧,١	١٠٢٤٨
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩	١١,٣	٣٩٠٣١	٠,٥٨	١٥٥٦٨
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢	٤٦,٩	٥٩٤٠٣	٥٢,١	٢٠٨٤٨
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩	(٣١,٢)	٥٢٥٦٧	(١١,٥)	٢٦٤٢٣
٢٠١٠	٦٩٥٢١	٢٥,٩	٦٤٣٥١	٢٢,٤	٥١٦٩١
٢٠١١	١٠٨٨٠	٥٦,٥	٦٩٦٣٩	٨,٢	٣٩١٦٧
٢٠١٢	١١٩٨١	١٠,١	١٠٥١٣	٥٠,٩	١٤٦٧٧
٢٠١٣	١١٣٨٤	(٤,٩)	١١٩١٢	١٣,٣	(٥٢٨٧٤)
٢٠١٤	١٠٥٦٠	(٧,٢)	١١٣٤٧	(٤,٧)	(٧٨٦٣٦)
٢٠١٥	٦٦٤٧٠	(٣٧,٠)	٧٠٣٩٧	(٣٧,٩)	(٣٩٢٧٢)
٢٠١٦	٥٤٣٢٧	(١٨,٢)	٦٧٠٦٧	(٤,٧)	(١٢٧٣٩)
٢٠١٧	١٠٣٥٣	(١٩,١)	١٥٨٦٨	٣,٥	٢٧٣٩٤
المتوسط	١١٩٣٩٠٥٦٣,٣		٩٠٩٨٥٢٥٧,٦		

المصدر

١_البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية ،٢٠٠٣.

٢_البنك المركزي العراقي، تقارير سنوية (٢٠٠٤_٢٠١٧).

٤- الناتج المحلي في العراق للمدة(٢٠٠٣ -٢٠١٧)

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعات مستمرة خلال المدة ٢٠٠٣_٢٠١٤ إذ إن اعلى مستوى له في عام ٢٠١٤ إذ بلغ (١٤٩٤٨)مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية ثم زيادة الإيرادات العامة مما على الحكومة إلى اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام ثم إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة (GDP)، ثم انخفض الناتج المحلي وبشكل ملحوظ في العامين٢٠١٥ _٢٠١٦ ليسجل في عام (٢٠١٧) المقدار (٢٢٥٩٩) مليون دينار، وذلك بسبب الانخفاض الشديد الذي شهدته أسعار النفط، الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة من جهة وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها العراق مما أدى بالحكومة إلى اتباع سياسة التقشف .

جدول (١٠) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه في العراق للمدة (٢٠٠٣_٢٠١٧)

السنوات	GDP مليون دينار	الزراعة والصيد والغابات (%)	التعدين والمقالع (%)	الصناعة التحويلية (%)	البناء والتشييد (%)	القطاعات الأخرى (%)
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥	١٤	٥١	٦	٠	٢٩
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥	١٠	٤٧	٢	١	٤٠
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣	١٣	٤٢	٢	٣	٤٠
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧	١٢	٤٠	٢	٥	٤١
٢٠٠٧	١١١٤٥	٩	٤٢	٢	٥	٤٢
٢٠٠٨	١٥٧٠٢	٧	٤٤	٢	٥	٤٢
٢٠٠٩	١٣٠٦٤	٧	٤٣	٢	٦	٤٢
٢٠١٠	١٦٢٠٦	٦	٤١	٢	٨	٤٣
٢٠١١	٢١٧٣٢	٧	٤٢	٣	٦	٤٢
٢٠١٢	٢٥٤٢٢	٦	٤٣	٥	٦	٤٠
٢٠١٣	٢٧٣٥٨	٩	٤١	٣	٦	٤١
٢٠١٤	٥٨٩٠٠	٤,٩	٤٥	١,٩	٢٠	٤١,٢
٢٠١٥	٢٠٧٨٧	٤,٦	٣٣	٣,١	٢٠	٤٤,٣
٢٠١٦	١٩٦٥٣	٤,٣	٣٠	٣,٦	٢١	٤٥
٢٠١٧	٢٢٥٩٩	٤,٢	٤٠	٣,٧	٨	٤٦

المصدر: وزارة النفط ، شركة تسويق النفط ، شعبة المعلومات ، نيسان ٢٠١٧

اما بالنسبة للقطاعات استمرار هيمنة قطاع التعدين والمقالع على الرغم من تراجعه أثناء المدة المذكورة، إذ بلغت نسبة أسهمه بحدود (٥١%)أثناء عام ٢٠٠٣لتنخفض إلى حوالي (٤١%) في عام ٢٠١٣، ثم ازداد في عام ٢٠١٤ ليبلغ (٤٥%) بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، ثم انخفضت النسبة لتصل إلى حوالي(٤٠%)في عام ٢٠١٧ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط والظروف الأمنية التي يمر بها العراق.[١]

أما قطاع الزراعة والغابات قد شهد انخفاض في معدل نموه من حوالي(١٤%)عام ٢٠٠٣إلى حوالي (٦%) في عام ٢٠١٢ لمجموعة من الأسباب ذات العلاقة بالملوحة والتصحر التي لم تعالج بالصورة الصحيحة فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج

١ـجليل كامل غيدان، استبرق اسماعيل حمة، اثر استقرار السياسية النقدية على سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة من ١٩٩٠ـ٢٠١٢،واسط ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد١٧، ٢٠١٥ص٨

٢ـمظهر محمد صالح، سياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومقارنه الازدهار في الاقتصاد الريعي ، البنك المركزي العراقي ،بغداد، اذار،٢٠١٢،ص٢١

.أما قطاع البناء والتشييد وعلى الرغم من التحسن الذي شهده لكنه لم يكن بمستوى حاجة الاقتصاد المحلي، إذ ارتفعت نسبة مشاركته من (صفر%)عام ٢٠٠٣ إلى (٨%) في عام ٢٠١٧.

أ_ عرض النقد:

يعد عرض النقد من العوامل المهمة في الاقتصاد ويعني كمية النقود المتداول في الاقتصاد ويمكن التميز بين ثلاث انواع من عرض النقد

١- عرض النقد الضيق ويتكون من صافي العملة في التداول التي رمزها CR زائدا ودائع تحت الطلب التي رمزها DD فتصبح المعادلة كالاتي: M1 = DD + CR

٢- عرض النقد الواسع M2 ويشمل عرض نقد ضيق M1 زائدا الودائع وحسابات التوفير S فتصبح المعادلة كالاتي: M2 = M1+ TD

٣- عرض النقد الاوسع M3 وهو M2 مضافا مع ودائع اخرى وتتمثل هذه الودائع بالادخارات المودوعة خارج البنوك التجارية [٢]

إن تغيرات عرض النقود خلال المدة ٢٠٠٣_٢٠١٧ بصورة تمويل الإنفاق العام المتنامي بشكل كبير، إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (١٣)إن عرض النقد بلغ (٦٩٥٣٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ ثم اخذ بالزيادة المفرطة وبشكل مستمر ابتدائنا من عام (٢٠٠٤) إذ ارتفع عرض النقد من ٦٩٥٣٤٢٠ في عام ٢٠٠٣ إلى(١٢٢٥٠)في عام ٢٠٠٤ والسبب الرئيس هو انفتاح الاقتصادي وزياده المعاملات التجاري وزياده الاستيرادات مما جعل زياده عرض النقد ، ثم اخذ عرض النقد بالزيادة المستمرة ليسجل اعلى مستوى له في عام ٢٠١٣ إذ بلغ (٨٧٦٧٩) مليون دينار، ثم اخذ عرض النقد في الانخفاض المتذبذب ليصل إلى (٨٩٤٤١)عام ٢٠١٧، من جانب آخر فإن معدل نمو عرض النقد يُفيد بانه سجل ارتفاعاً ملحوظاً أثناء المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٧ وبنسب متفاوتة تراوحت بين(٧٦,٢ %) في عام ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة نمو له.

جدول (١١) عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنوات	*عرض النقد M1*	*معدل النمو السنوي*	*معدل النمو الحقيقي(٣-٢)*
٢٠٠٣	٦٩٥٣٤	٣٢,٦	٤٧
٢٠٠٤	١٢٢٥٠	٢٦,٩	٤٩,٣
٢٠٠٥	١٤٦٨٤	٤٣,٦	١٧-،١
٢٠٠٦	٢١٠٨٠	٥٣,٢	-٩,٧
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦	٢٧,٨	-٢,٩
٢٠٠٨	٣٤٩١٩	٢٩,٥	٢٦,٨
٢٠٠٩	٤٥٤٣٧	٢,٧	٣٢,٨
٢٠١٠	٦٠٣٨٦	-٢,٨	٣٠,٤
٢٠١١	٧٢١٧٧	٥,٦٦	١٣,٨٤
٢٠١٢	٧٥٦٦٣	٦,٠٥	-١,٥٥
٢٠١٣	٨٧٦٧٩	١,٩	١٤,٣
٢٠١٤	٩٠٧٢٧	٢,٢	١,٣
٢٠١٥	٨٢٥٩٥	١,٤	١٠,٣
٢٠١٦	٨٨٠٨١	٠,٤	٦,٢
٢٠١٧	٨٩٤٤١	٠,٢	١,٣

المصدر من اعداد الباحثة باعتماد على بيانات وزارة التخطيط

ب- جدول (١٢) معدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ــــ٢٠١٧)

السنوات	الرقم القياسي لا سعار المستهلك ٢٠٠٣=١٠٠%	معدل التضخم%
٢٠٠٣	-	(٣٢,٦)
٢٠٠٤	٢٣٠١٨	٢٦,٩
٢٠٠٥	٣١٥٢٥	٣٦,٩
٢٠٠٦	٤٧٣٠٧	٥٠,١
٢٠٠٧	٦٣٢٠٢	٣٣,٦
٢٠٠٨	٦٤٨٨٩	٢,٧
٢٠٠٩	٦٣٠٧١	-٢,٨
٢٠١٠	٦٤٦٢٠	٢,٥
٢٠١١	٦٨٢٣٦	٥,٦٦
٢٠١٢	٧٢٣٦٩	٦,٠٥
٢٠١٣	٧٣٧١٢	١,٩
٢٠١٤	٧٥٣٦٥	٢,٢
٢٠١٥	٧٦٤٤٩	١,٤
٢٠١٦	٧٦٧٤٤	٠,٤
٢٠١٧	٧٦٨٩٢	٠,٢

المصدر :وزاره التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الارقام القياسية

إن الاعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم فقد بلغت (٣٢,٦%- ٣٦,٩%) بسبب زياده الإنفاق الحكومي وزياده الرواتب إذ اخذ التضخم بالزيادة حتى بلغت إلى معدلات عالية جدا [1] وإن عام ٢٠٠٧ بدأت معدلات التضخم بالانخفاض حتى بلغت (٣٣,٦%) ذلك بسبب السياسية النقدية المتعبة من البنك المركزي العراقي لاستهداف التضخم ورفع اسعار الدينار العراقي من خلال سعر الفائدة اما في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ شهد التضخم معدل متدني حتى اصبح في عام ٢٠٠٩ سالب القيمة بعد عام ٢٠٠٩ .

١- رجاء الربيعي ،دور السياسية المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي ،دار امنة للنشر والتوزيع ،الأردن ،٢٠١٢،ص٢٢٢

اخذت معدلات التضخم بالارتفاع خلال سنوات من (٢٠١٠-٢٠١٢)والسبب يعود ارتفاع بعض فقرات الرقم القياسي اسعار ذلك بسب الاعتماد على الاستيرادات لسد الطلب المحلي إذ إن السلع المستوردة تمتاز بارتفاع اسعارها وهذا ادى إلى نقل التضخم من الخارج إلى الداخل وسمي بتضخم المستورد،(١) كما إن السنوات من (٢٠١٥-٢٠١٧)إذ شهد معدلات نمو منخفض حيث بلغ معدلات النمو عام ٢٠١٧(٠,٢%) بفعل اسهام مجموعة من العوامل الداخلية والدولية للتأثير في معدل التضخم وانخفاض معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية كافة وايضا ماحقته السياسية النقدية من مستوى اسعار ثابت مستقر عن طريق تحقيق استقرار اسعار الصرف عن طريق بيع العملة الجنبية(٢).

ج -سعر الفائدة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)

نلاحظ من بيانات جدول (١٦) إن في عام ٢٠٠٣ ثبات سعر الفائدة عند معدل (٦,٣٥%) آما في عام ٢٠٠٤ نخفض إلى (٦%) بمعدل نمو سنوي سالب (٥,٥-%) وفي عام ٢٠٠٥ عاود سعر الفائدة بالارتفاع ليصل إلى (٧%) بمعدل نمو سنوي (١٦,٧%) وسبب هذا الارتفاع هو التقلبات في القطاع الحقيقي.

١-وسام حسين علي وسلام محمد محمود ،سعر صرف واثره على التضخم في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٠٩)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية'العدد٧،عددخاص ببحوث المؤتمر الثاني للكلية الادارة والاقتصاد للمدة (١٠-٢٠١١/٥/١١)،ص٢٤٢

٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،٢٠١٤،ص٨٥

جدول (١٣) سعر الفائدة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنوات	سعر الفائدة الاسمي %(١)	معدل النمو %(٢)	معدل التضخم%(٣)	سعر الفائدة الحقيقي%(١-٣)
٢٠٠٣	٦,٣٥	٠	٣٢,٦	-٢٦,٢٥
٢٠٠٤	٦	-٥,٥	٢٦,٩	-٢٠,٩
٢٠٠٥	٧	١٦,٧	٩'٣٦	-٢٩,٩
٢٠٠٦	١٠,٤٢	٤٨,٨	٥٣,٢	-٤٢,٧٨
٢٠٠٧	٢٠	٩١,٩	٣٠,٨	-١٠,٨
٢٠٠٨	١٦,٧٥	-١٦,٦	٢,٧	،١٤,٥
٢٠٠٩	١٦,٧٣	-١٦,٣	٢,٧	١٤,٠٥
٢٠١٠	٨,٨٣	-٤٧,٣	-٢,٨	١١,٦٣
٢٠١١	٦	٢٩,٢	٢,٥	٣,٧٥
٢٠١٢	٦	-٤	٥,٦٦	٠,٣٤
٢٠١٣	٦	٠	٦,٠٥	٤,١
٢٠١٤	٦	٠	١.٩	٣,٨
٢٠١٥	٦	٠	٢,٢	٤,٦
٢٠١٦	٤	-٣٣,٣	١,٤	٣,٦
٢٠١٧	٤	٠	٠,٢	٣,٨

المصدر :المجموعة الاحصائية/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات

يتم احتساب سعر الفائدة الحقيقي وفق المعادلة الاتية

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي -معدل التضخم

اما في عام ٢٠٠٨ فقد انخفض سعر الفائدة ليصل إلى (١٦,٧٥%) وبمعدل نمو (١٦,٣%) وإن سبب ذلك هو تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار وقيام البنك المركزي بتخفيض اخر لسعر الفائدة ليصل إلى (٨,٨٣%) واستمر إلى سنة ٢٠١٥ وسبب ذلك هو رغبة البنك المركزي بتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة [١].

اما في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فقد شهد سعر الفائدة انخفاضا بلغ (٤%) وجاء هذا الانخفاض مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها في اسناد التنمية الاقتصادية [٢]

١. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات الما لية والنقدية مع تطبيق معادلة(ST,IOUIS)على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد٨،العدد٢٢,٢٠١٢،ص٥٨

٢- البنك المركزي العراقي ،، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادية السنوي ،٢٠١٤،ص٣٦

ح_ اسعار الصرف في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)

جدول (١٤) اسعار الصرف في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو%	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %	فجوه سعر الصرف ٣/١- ١*١٠٠
٢٠٠٣	١٨٣٦	-	١٩٣٦	-١,٠٧	١٠٠
٢٠٠٤	١٤٥٣	-٢٠,٩	١٤٥٣	-٢٤,٩	٠
٢٠٠٥	١٤٦٩	١,١	١٤٧٢	١,٤	٣
٢٠٠٦	١٤٦٧	-٠,١	١٤٧٥	٠,٢	٨
٢٠٠٧	١٢٥٥	-١٤,٥	١٢٦٧	-١٤,١	١٢
٢٠٠٨	١١٩٣	-٤,٩	١٢٠٣	-٥,٠٥	١٠
٢٠٠٩	١١٧٠	-١,٩	١١٨٢	-١,٧	١٢
٢٠١٠	١١٧٠	٠	١١٨٥	٠,٢٥	١٥
٢٠١١	١١٧٠	٠	١١٩٦	٠,٩	٢٦
٢٠١٢	١١٦٦	-٠,٣	١٢٣٣	٣,٠٩	٦٧
٢٠١٣	١١٦٦	٠	١٢٣٢	-٠,٠٨	٦٦
٢٠١٤	١١٦٦	٠	١٢١٤	-١,٥	٤٨
٢٠١٥	١١٦٧	٠,٠٨	١٢٤٧	٢,٧	٨٠
٢٠١٦	١١٨٢	١,٣	١٢٧٥	٢,٢	٩٣
٢٠١٧	١١٨٤	٠,١٦	١٢٥٩	-١,٣	٧٥

المصدر من اعداد الباحثة باعتماد على بيانات وزارة التخطيط

هناك مجموعة من الاجراءات قام بها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في العملة المحلية من أهم هذه الاجراءات هي استبدال العملة القديمة بمواصفات جديده حيث لاقت العملة الجديد المتداولة قبولا واسعا ذلك بسبب صعوبة تزويرها وإن استبدال العملة رفعت من قيمة الدينار العراقي وكذلك الرواتب في عام ٢٠٠٣ كانت تدفع بالدولار الامريكي [١].

كما بدأ البنك المركزي بتأمين العرض من العملة الاجنبية بالشكل الذي يلبي حاجة الطلب المحلي على العملة الاجنبية ، وسحب الفائض من العملة الاجنبية للحفاظ على قيمتها عن طريق بيع وشراء العملة الاجنبية إن في عام ٢٠٠٣ شهد سعر الصرف الرسمي ارتفاع حيث بلغ (١٨٣٦)دينا ر لكل دولار ولقد حقق اعلى معدل نمو خلال تلك المدة (٥٩٠٦٣٣,٦%) وإن هذا الارتفاع هو سببه تغير سعر صرف الدينار اما بالنسبة للسعر الموازي قد انخفض إلى (١٩٣٦)لكل دينار بمعدل نمو سالب بلغ(١,١-%)

١- البنك المركزي العراقي ،، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادية السنوي ،٢٠١٦،ص ٢٩

اما في عام ٢٠٠٤ شهدت انخفاض في من السعر الرسمي والموازي حيث بلغ(١٤٥٣) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (٢٠,٩-،٢٤,٩-%) اما في عام ٢٠٠٥ حقق سعر الصرف الرسمي والموازي معدل نمو موجب بلغ (١,١-١,٣%) وفي عام ٢٠٠٦ انخفض سعر الصرف الرسمي واستمر بالانخفاض إلى عام ٢٠٠٩ اذ بلغ (١١٧٠) وبمعدل نمو سالب (١,٩-%) اما سعر الصرف الموازي قد ارتفع حتى بلغ (١٤٧٥) بمعدل نمو موجب (٠,٢%) اما في الاعوام (٢٠١٠-٢٠١١) بقي سعر الصرف الرسمي ثابت بلغ(١١٧٠) اما بالنسبة للسعر الصرف الموازي فقد ارتفع(١١٨٥، ١١٩٦) وبمعدل نمو سنوي بلغ(٠,٢٥% و٠,٩%)
وفي عام ٢٠١٢ انخفض عر الصرف الرسمي حيث بلغ(١١٦٦)وبمعدل نمو سنوي بلغ(٠,٣-%) اما بالنسبة للسعر الصرف الموازي حقق نمو موجب بلغ(٠٣,٠٩) وفي العامين(٢٠١٣-٢٠١٤) شهد سعر الصرف الرسمي استقرار بسبب توجه البنك المركزي لتحسين قيمة العملة والسعر الموازي فقد انخفض (١٢٣٢و١٢١٤) وبمعدل نمو سالب بلغ(٠,٠٨-%و١,٥-%)، وفي عام ٢٠١٥ ارتفع سعر الصرف الرسمي حتى بلغ (١١٦٧) وبمعدل نمو سنوي (٠,٠٨%)واستمر سعر الصرف الموازي بالارتفاع حتى عام ٢٠١٦ آماقي عام ٢٠١٧ نخفض سعر الصرف الموازي إلى (١٢٥٩) وبمعدل نمو سالب بلغ(١,٣-%) بعد إن كان مرتفع في العام السابق الذي بلغ (١٢٧٥)،

خ_ الميزان التجاري في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٧)

يعرف الميزان التجاري BOT على إنه الفرق بين الصادرات والاستيرادات لدولة معينة خلال فتره زمنية معينة ،ويستخدم لقياس قوة الاقتصاد ففي حالة زياده الصادرات على الاستيرادات يسمى بالميزان التجاري الايجابي وبالعكس[١]

١. صباح نوري عباس ،اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٥) كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد١٧، ٢٠٠٨،ص٦٥

جدول (١٥) الميزان التجاري في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٧)مليون دينار

السنوات	الصادرات	معدل النمو%	الاستيرادات	معدل النمو%	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	الانكشاف الاقتصادي
٢٠٠٣	١٤٦٦٩	٥٩,٩	١٨٢٣٨	-	٣٥٦٩١	١١١,٢
٢٠٠٤	٢٦٨٦٥	٥٨,٦	٢٨٩٩٣	٨٣,١	١٣٢٧٤	١٠٤,٩
٢٠٠٥	٣٤٨١١	٥٠,٠	٢٧٥٤٠	٢٩,٦	٢١٢٧٩	٨٤,٨
٢٠٠٦	٤٤٧٨٦	١٤,٤	٣١٥١١	٢٨,٦	٧٢٧٠٠	٥٠,١
٢٠٠٧	٥٠٧٦٢	١٥,٠	٢٦٧٧١	١٣,٣	١٣٢٧٤	٦٩,٦
٢٠٠٨	٧٦٠٢٥	٤٦,٥	٣٩٢٣٥	٤٩,٧	٢٣٩٩٠	٧٣,٤
٢٠٠٩	٤٦١٣٣	٢٣,٨	٤٨٥٦٩	-٣٩,٣	٣٦٧٨٩	٧٢,٥
٢٠١٠	٦٠٥٦٣	-٩٩,١	٤٣٣٧٦	٣١,٣	٢٤٣٥٩	٣٧,٦
٢٠١١	٩٧٣٧٤	٢٧,١	٥٥٩٢٩	٦٠,٨	١٦٨٩٠	٧٠,٥
٢٠١٢	١١٠٠٦	٢٣,٠	٦٨٨٠٠	١٣,٠	٤١٤٤٤	٧٠,٣
٢٠١٣	١٠٤٦٣	-٠,٤	٦٨٥٥٦	-٤,٩	٤١٢٦٠	٦٣,٥
٢٠١٤	٩٧٩٢١	-٩,٦	٦٢٠٠٤	-٦,٤	٣٥٩١٧	٦١,٨
٢٠١٥	٥٩٨٩٩	-٩,٦	٥٦٠٢٧	-٣٨,٨	٣٨٧٢١	٥٥,٧
٢٠١٦	٤٨٨١٢	-٢٧,٨	٤٠٤٣٣	-١٨,٥	٨٣٨٠٣	٤٥,٤
٢٠١٧	٦٨١٤٩	١٣,٥	٤٥٨٩٨	٣٩,٦	٢٢٢٥٠	٢١٤,٥

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزاره التخطيط

مؤشر الانكشاف الاقتصادي= الصادرات + الاستيرادات *١٠٠.....(١)
الناتج المحلي الاجمالي

كلما كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي كبير كلما دل على الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ادى هذا إلى زياده التبعية الاقتصادية

الميزان التجاري= الصادرات – الاستيرادات.....(٢)

إن في عام ٢٠٠٣ شهد الميزان التجاري عجزا بلغ (٣٥٦٩١٨٤-) مليون دينار ثم انخفض هذا العجز حتى بلغ (٢١٢٧١-) وبلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي (١١١,٢%) كما زادت في قيمة الاستيرادات (١٨٢٣٨)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٥٩٩٢١) وهو اعلى معدل نمو حققته الاستيرادات خلال عام ٢٠٠٣ كما ا حققت الاستيرادات في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ معدلات نمو بلغت (٥٩%) و (-٥%) وذلك بسبب زياده الكبير في الاستيرادات من الخارج وزيادة المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة الاجور حتى حقق الميزان التجاري فائضا بلغ (٧٢٧٠٠) مليون دينار واستمرت الاستيرادات بعدم الاستقرار حتى وصلت اعلى قيمة لها وهي (٦٨٨٠٠) مليون دينار عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو سنوي (٢٣%) وكذلك استمر الميزان التجاري بتحقيق فائض عدا عام ٢٠٠٩ ، فقد حقق عجزا بلغ (٢٤٣٥٩-) مليون دينار ونسبة الانكشاف (٧٢,٥%)واستمرت قيمة الصادرات بالارتفاع بمعدلات نمو عالية حتى بلغت عام ٢٠٠٨ (٧٦٠٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٤٩,٧%) لما في عام ٢٠٠٩ شوهد تراجع في الصادرات حتى بلغت (٤٦١٣٣) مليون دينار. وبمعدل نمو سنوي سالب (٣٩,٣٢-%) وسبب هذا التراجع يعود إلى ازمة مالية عالمية، ثم عادت الصادرات إلى الارتفاع بمعدل نمو (٣١,٣%) عام ٢٠١٠ و (١٣%) عام ٢٠١٢ .اما بالنسبة للانكشاف الاقتصادي فقد استمر بالتراجع حتى بلغ (٧٠%) عام ٢٠٠٧

وتراجع في قيمة الاستيرادات محققة معدل نمو (-١٥%) وهذا الانخفاض يعود إلى الاوضاع الامنية الغير مستقرة في بعض المناطق وعدم تامين بعض الطرق البرية وهجرة العوائل خارج العراق.[١]

اما في عام ٢٠١٣ حقق فائض في الميزان التجاري العراقي بلغ (٣٦٠٨٣) مليون دينار واستمر بالانخفاض حتى سنة ٢٠١٥ حتى بلغ (٣٨٧٢١) مليون دينار، اما في عام ٢٠١٦ فقد ارتفع الفائض إلى (٨٣٨٠٣) مليون دينار وانخفضت الصادرات والاستيرادات (١٠٤٦٣و٦٨٥٥٦) مليون دينار وكذلك انخفض الانكشاف الاقتصادي من (٦٣,٥%) عام ٢٠١٣ إلى (٤٥,٤%) عام ٢٠١٦ وسبب هذا الانخفاض ناتج عن انخفاض اسعار النفط والايرادات النفطية وبسبب الاحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، اما في عام ٢٠١٧ فإن الميزان التجاري حقق فائض (٢٢٢٥٠) مليون دينار وكذلك الصادرات ارتفعت حتى بلغت (٦٨١٤٩) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٣٩,٦%)وكذلك الاستيرادات ارتفعت ايضا إلى(٤٥٨٩٨)مليون دينار وبمعدل نمو نوي بلغ(١,٥%) وكذلك ارتفع الانكشاف الاقتصادي حيث بلغ (٥٠,٥%) وإن سبب الارتفاع في الصادرات والاستيرادات يعود إلى ارتفاع الاسعار النفطية وزياده العوائد النفطية .[٢]

---

١ - حالوب كاظم معله ومروه خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ٢٢، العدد ٨٨، ٢٠١٦، ص٣٣٠

٢. د، اكرام عبد العزيز، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي خلال ١٩٩١_١٩٩٥ ورقة بحثية قدمت إلى: دراسات في الاقتصاد العراقي: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، ١٦_١٨ كانون الثاني، ٢٠٠٢، ص ٤٧٥_٤٧٩

المبحث الثاني :- امكانية استفادة العراق من التجارب الدولية

المطلب الاول- دور صندوق النقد الدولي في سياسية التقشف في العراق

يعد صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات الامم المتحدة وقد إنشا عام ١٤٢٥ بموجب معاهدة دولية وقع عليها ٢٤ بلد ومنهم العراق، ويضم الآن في عضويته جميع دول العالم تقريباً والبالغة ١٨٢ دولة، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريب،ومن ابرز اهداف هذا الصندوق هي اعادة اعمار وبناء البلدان التي التي دمرتها الحرب،- تقديم القروض وتسهيلات المالية للبدان الاعضاء ومساعدتها في اعاده الاعمار تكون على جانبين[١]

١-يقدم المشورة الفنية فضلاً عن تدريب للقوى العاملة لدى الحكومات والبنوك المركزية.

٢-اقراض الدول الاعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم الاصلاحية[٢]

اولا-اهم سمات الاقراض المقدم من قبل الصندوق النقد الدولي

هناك عده سمات الاقراض المقدمة من الصندوق النقد الدولي([٣])

١ –إن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة او بنكاً للتنمية فهو يقدم القروض لمساعدة البلدان الاعضاء على معالجة مشكلات ميزا ن المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي.

٢- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات بمعنى إن البلد المقترض لابد إن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميز ا ن المدفوعات.

٣-تعزيز للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الاعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط منذ عام ٢٠٠٠جراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات الصائبة فيما يتعلق الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية واليات التدقيق.

٤-قروض الصندوق المؤقتة :فحسب تسهيل الاقراض المستخدم يمكن إن تصرف القروض على فتر ا ت قد تقتصر لتصل إلى ستة اشهر او تطول لتصل إلى اربع سنوات، وتتر ا وح مدة السداد(٣-٥) في القصير الاجل وفي الطويلة الاجل من (٤-١٠) وإن البلد المقترض يجب إن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد.

ثانيا-علاقة العراق بصندوق النقد الدولي

يعتبر العراق من الدول الاعضاء المؤسسين في الصندوق، حصل على (٦)قروض للمدة(١٩٥٠-١٩٧٣) في مجالات الزراعة والنقل والاتصالات، واغلق اخر قرض عام ١٩٧٩نتيجة لدخول العراق في حرب مع ايران وتوقفت عمليات التنمية الاقتصادية، اذ إن كل موارده كانت تذهب إلى الدفاع والتسليح وهي مجالات لا يمكن للبنك الدولي فضلاً عن الصندوق تمويلها، وبعد انتهاء الحرب دخل العر ا ق في حرب جديدة وتوقف بسبب الحصار عن تقديم أية دفعات مالية لتسديد ديونه القائمة منذ عام ١٩٩٠ وقبل عام ٢٠٠٣لم يكن هناك تعامل جدي بين العر ا ق وصندوق النقد الدولي لكون العر ا ق بلداً نفطياً وز ا رعيا لا يحتاج إلى قروض هذا الصندوق،ولكن ٢٠٠٣ بدأت الاتصالات والاجتماعات بين ممثلي الحكومة العر ا قية وادارة الصندوق من اجل حث الدول الأخرى لإطفاء الديون المترتبة على العر ا ق، والحصول على قروض ودعم مالي من الدول المتقدمة لإعادة أعمار العراق

١-العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي ط١ص٣٠٠

٢-هيل عجمي الجنابي ،النقود والمصارف والنظرية النقدية،ط٢،دار وائل للنشر وتوزيع والطباعة،عمان،٢٠١٣،ص٢٦١-٢٨٢

٣-وجية العلي، مستقبل الديون الخارجية العراقية بين الإطفاء والتسديد، جريد المؤتمر، بغداد، ٢٠٠٨ص١

وفك الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد العر ا قي بعد حالة الدمار التي تعرض لها البلد أثناء حرب الخليج الثالثة وما تلاها من أعمال تخريبية طالت البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتوقف الحركة الصناعية وتدهور الواقع الزراعي وغير ذلك[١]

وقد قام العراق في شهر ايار عام٢٠٠٣ برفع ما يسمى(برسالة النوايا)إلى ادارة الصندوق من اجل الحصول على معونة الصندوق البالغة ٦٢٤مليون دولار لكنها مشروطة بتنفيذ البرنامج الاقتصادي للصندوق، الا إن العر ا ق وتحت الضغط الامريكي ادخل في برنامج خاص سمي(برنامج المساعدة الطارئة للدول التي اجتازت ظروف صعبة)وهي تمهيد لتنفيذ برنامج الصندوق وشروطه الاقتصادية ويعد السبب الرئيس في لجوء الع ا رق إلى صندوق النقد الدولي هو حجم المديونية الكبيرة والبالغة (١٢٠)مليار دولار والتعويضات البالغة١٢٧مليار دولار وتعويضات اخرى تقدر ب٣٠٠مليار دولار، ولكي يتم اعادة جدولة تلك الديون لابد من الشروع ببر ا مج اصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي وبناءاً على هذه الاجراءات(تخفيض الدين) يقتضي على العراق إتباع سياسات معينة منها[٢]

١- تهيئة النشاط الاقتصادي ليكون ضمن آليات السوق بدلا عن التخطيط والادارة المركزية, واعطاء القطاع الخاص الدور الاكبر ,وتخفيض ورفع الدعم الحكومي ,وغيرها من السياسات التي تشكل على المدى القصير والمتوسط عبئا أ على الكثير من فئات المجتمع.

٢- تخفيض الدعم للبطاقة التموينية من (٦) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٠٥ ترليون دينار حسب تخصيصات موازنة عام ٢٠٠٦ وذلك من اجل تخفيض عجز الموازنة العامة الذي بلغ (٧) ترليون عام ٢٠٠٥.

٣-رفع اسعار المشتقات النفطية كنوع من التصحيحات الاقتصادية لأسعار المشتقات النفطية- بالرغم من التكلفة الاجتماعية التي سيتحملها ذوو الدخل المحدود .

ثالثا: الاثار المحتملة لتطبيق العر ا ق لشروط صندوق النقد الدولي[٣]

إن تطبيق العر ا ق للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي في ظل بيئته الاقتصادية المتدهورة يمكن إن ينطوي على أثار إيجابية من الناحية الاقتصادية من خلال معالجة الاختلالات في ميز ا ن المدفوعات، وكذلك معالجة العجز في الميز ا نية العامة للدولة وغير ذلك، الا إنه في الوقت نفسه سينطوي على أثار سلبية وبشكل خاص عند أخذ البعد الاجتماعي لتلك الشروط بالاعتبار وخاصة مسألة رفع الدعم وما يترتب عليه من تأثير ا ت مباشرة على المواطن العر ا قي لان رفع الدعم سينعكس على ارتفاع الاسعار بصورة عامة، وربما يؤدي إلى زيادة أعمال العنف في العر ا ق، وكذلك هناك أثار سلبية فيما يتعلق بزيادة التصدير وهذا الشرط يتزامن مع شرط تخفيض قيمة العملة في ظل عدم وجود قاعدة تصديرية سيجعل الع ا رق مستورد أ لكل ما يحتاجه وبأسعار عالية جد أ نتيجة لتخفيض قيمة عملته الوطنية، وفي الوقت نفسه سيضطر إلى تصدير النفط فقط وبأسعار منخفضة اضافة إلى الاثار المترتبة على ابعاد الدولة والقطاع العام وتسريح العاملين فيه وما يترتب عليه من زيادة نسبة البطالة في العر ا ق، فضلاً عن تحرير الاستير ا د وما تنطوي عليه من اثار سلبية على مستقبل الصناعة لعراقية.

١- صباح صابر محمد خوشنا، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية ،مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمإنية،٢٠١٢،ص٢٣٤

٢-عودت ناجي الحمداني ، إنكار الديون الخارجية للعراق حق مشروع للشعب العراقي و الحور المتمدن العدد(٢٣١٤)٢٠٠٨ ا لإنترنيت

٣- علي دنيق حسن، الديون الخارجية تعيق عمل التنمية في العراق على المدى الويل، جريد الصباح،٢٠١٠ الإنترنيت

رابعا- الشرط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على العر ا ق[1]

كان العراق من ضمن الدول التي خضعت لسياسات صندوق النقد الدولي ,والذي اسهمت سياساته بشكل او بآخر في تأزم وضع العر ا ق بدلاً من تحسينه، إذ فرض شروط عديدة عليه في مقابل ما يمنحه من قرض ، ومن اهم هذه الشروط

١-تقليص التوظيف الحكومي للعمالة ورفع سعر الفوائد المدينة والدائنة
٢- الغاء القيود المفروضة على الصاد ا رت والاستيرادات ودعم أنشطة القطاع الخاص ,هذه الاجراءات تؤدي إن
٣. تخلي الدولة عن حماية المنتجات الوطنية وفرض نمط التجارة الحرة ،
٤- تخفيض قيمة العملة الوطنية وفتح أسواق حرة لصرف العملات الاجنبية و الغاء نظام الرقابة على النقد الاجنبي وازالة القيود المفروضة على التعامل بالعملات الاجنبية،
٥- ضرورة الالتزام بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعي في مقابل زيادة الضرائب على الخدمات اليومية كالنور والمياه والنقل والاتصالات الهاتفية الخدمات الاخرى كافة
٦- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة ووضع الضمانات الكافية للشركات المستثمرة.
٧- تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري .
٨- رفع اسعار منتجات القطاع العام

المطلب الثاني- امكانية استفادة العراق من التجربة المصرية

يمكن الاستفادة من التجربة المصرية بما يلي

١- تحسين بعض المؤشرات مثل نجاح السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم، ونجاح السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة، والحفاظ على الاستقرار النسبي في سعر الصرف، فضلا عن زيادة الصادرات.
٢- التخفيف من نفقات الوزارات لا سيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها،
٣- إقفال باب التوظيف في القطاع العام أو تقليصه إلى حدوده الدنيا، تخفيفاً من الأعباء المالية التي تكبدها الخزينة العامة، وفي مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الأجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا البند، - التخفيف من مشاريع البنى التحتية غير الضرورية وغير الملحة في البلاد، وفي معظم الأحيان، تترافق هذه الإجراءات مع العمل على زيادة الإيرادات، من خلال فرض ضرائب جديدة تهدف إلى تعزيز الخزينة العامة، إضافة إلى ما تصفه الحكومات بـ "توسيع دائرة الاستثمارات التي تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين المداخيل.

١- د. تيسير عبد الجبار الالوسي ، تأثير شروط صندوق النقد الدولي على السياسية الاقتصادية العراقية ، ٢٠١٠ ،ص٨٨

٤- الاقتصاد العراقي يعتمد وبصورة رئيسة على الإيرادات النفطية إلى الحد الذي تكاد تكون فيه الإيرادات العامة دالة للإيرادات النفطية، إذ ارتبطت اتجاهات نموها بالتغيرات الحاصلة في اتجاهات نمو الإيرادات النفطية، وهو ما يؤشر حقيقة ضيق قاعدة الإيرادات العامة، لاستمرار أحادية الاقتصاد العراقي.

٥- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٦ من(٥٠-١٨%) واعتمدت سعراً جديداً للنفط (٤٥ دولاراً)، وأوقفت مخصصات مختلفة للدوائر الحكومية ورفع الإيرادات من (٩٣ - ١٠١) تريليون دينار (٦٤ إلى ٦٩ مليار دولار) وخفض النفقات من(١٦٤- ١٢٧) تريليون دينار (١١٣ إلى ٨٧ مليار دولار).فضلاً عن خفض سندات الخزينة من (٤٠) تريليون دينار (٢٧,٥ مليار دولار) إلى أقل من(٢)تريليون دينار (١,٣ مليار دولار)، وتخفيض معدل التضخم والإنفاق العام، ومن جانب اخر فإن تلك الاجراءات تضر بفئات واسعة من الشعب، وذلك لأنه يقلل من الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي مما يؤدى من ارتفاع معدل البطالة وتخفيض حصة محدودي الدخل من الحاجات الأساسية [١]

٦- تحرير اسعار الوقود يمكن الاستفادة من المقترحات المقدمة من جانب الجهات التنفيذية قطاعات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي.

٧-يمكن استفادة العراق من تجربة زياده الناتج في مصر اذ حدث زيادات حيث ارتفع من ١,٨٢ تريليون جنيه (نحو ٢٣٠ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٥، ثم تزايد ليبلغ ٣,٤ و٤,٣ ترليون جنيه خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠١٨/٢٠١٧ على التوالي، كما ارتفع معدل النمو من ٢,٢% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٣,٦% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ثم ٥,٣ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مع توقعات ببلوغه ٥,٥ %إلى ٦% خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية نحو ٦ تريليون جنيه بمعدل نمو حقيقي يبلغ ٥,٦% بموازنة العام المالي.

٨-ومن أجل تحسين مستوى الاوضاع المعيشة يجب التركيز على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، مع فعالية الخدمات التي يعتمد عليها المواطن، وانطلاقا من ذلك يمكن تقييم مساهمتي قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي والنمو.[٢]

١- عبد القادر محمد عبدالقادر ،د، ايمإن عطية نصيف ،اتجاها ت حديثة في التنمية ،ط١،دار الجامعية ،الاسكندرية ،ص١١-١٣

٢- فاء سعد إبراهيم ،السياسة المالية والأداء الاقتصادي في منطقة اليورو دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية تجارة وإدارة أعمال ج، حلوإن،٢٠١٥،ص٣٣

٩- اما بالنسبة للقطاع خدمات فيساهم بنسبة ١٢% خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٧ ويستحوذ القطاع على نسبة ٢٤% من القوى العاملة في مصر، كما تسهم الزراعة بنحو ٢٠% من صادرات السلع المصرية، وعلى الرغم من إن القطاع لديه القابلية لتوسيع إنتاجيته إلا إن محدودية الموارد الاقتصادية الزراعية حالت دون ذلك لعدة أسباب، منها(١)

أولا :التعدي الواسع على الأراضي الزراعية في أعقاب ثورة يناير، وهو وضع تسبب فيه سيطرة الجيش على الأراضي المصرية والمغالاة في أسعارها، وتقديم الشركات الكبرى خاصة الخليجية منها على المواطن المصري.

ثانيا :كانت الأراضي الزراعية المنفذ الوحيد، ودائما ما تعالج السلطة التعديات بالمصالحة، ومؤخرا تم الاعلان عن دفع مبالغ محددة للتصالح، كأحد الأساليب المبتكرة للجباية.

١٠- يمكن الاستفادة منها ايضا في معالجة عجز الموازنة في العراق يتكون ملف الموازنة العامة من إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية، يتم طرح مشروع الموازنة للعام المالي الجديد مع بداية السنة المالية في مصر في يوليو وقد وافق البرلمان على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تم وصفها بالموازنة الأضخم في تاريخ مصر أهم بنودها(٢)

أ- قدرت إيرادات الموازنة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١١٣٤,٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٤٥ مليار جنيه عن العام المالي السابق، بينما بلغت قيمة المصروفات ١٥٧٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٥١ مليار جنيه عن العام المالي السابق، حيث أدت زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة في ٣٠ مارس ٢٠١٩ إلى رفع مصروفات الأجور بمقدار ٣٠ مليار جنيه.

ب-يتكون هيكل الإنفاق من بنود رئيسية لا يمكن للحكومة التملص منها مثل فوائد الديون المقدرة بنحو ٥٦٩ مليار جنيه ومخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٣٢٧ مليار جنيه ومخصصات أجور بنحو ٣٠١ مليار جنيه ومخصصات استثمار بنحو ٢١١ مليار جنية وعلى الرغم من إن بند الاستثمار قد زاد بمقدار ٦٣ مليار جنيه إلا إن معظم تلك النفقات تتجه نحو البنية الأساسية والعقارات الحكومية وهي مجالات تفتقد للقيمة المضافة كما إنها لا تؤدي إلى خلق وظائف بصورة مستدامة.

١- علي توفيق الصادق، صراع النمو الاقتصادي مع التقشف المالي، الاقتصادي، الخليج الاقتصادي ،٢٠١٦،ص٢٢

٢-مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية

حيث أظهر البيان التحليلي للموازنة السابقة إن أكبر مخصص في بند الاستثمارات هو بند , الأصول الثابتة وقدرت قيمته بحوالي ١٩٢ مليار جنيه، تتكون تلك الأصول من مباني سكنية بقيمة ٢٤ مليار وغير سكنية ٣٣ مليار وتشديدات بقيمة ٧٦ مليار بإجمالي ١٣٣ مليار جنيه موجهه لقطاع العقارات فقط أي أكثر من ٥٠% من مخصصات الاستثمار متجهة إلى استثمار عقاري وهو استثمار يتسم بالريعية وعدم توفير قيمة مضافة حقيقية للسوق.

ج_ اما من ناحية الايرادات الضريبية تشكل الحصيلة الضريبية من ٧٠ إلى ٧٥% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، تشير هذه النسبة المرتفعة مجموعة من التساؤلات حول باقي إيرادات الدولة والتي لا تشكل إلا ٢٥% فقط، يعرّض الاعتماد على الإيراد الضريبي كمصدر وحيد الإيرادات لخطر الركود الاقتصادي والذي سينسحب على انخفاضه، ولايزال هناك الكثير من التعديلات الممكنة التي تضبط جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة.[١]

١١- بالنسبة للسياسية النقدية يمكن الاستفادة منها وهي تعني السياسة النقدية بقدرة البنك المركزي على ضبط معدلات الفائدة وعمليات توفير الأموال لتمويل العجز من أجل التحكم في معدلات التضخم بهدف الوصول إلى استقرار في أسعار البضائع والمنتجات، قام البنك المركزي في مصر باتباع عدد من السياسيات التي أسفرت عن التالي أولا: زيادة الاحتياطي النقدي: ساهمت السياسة النقدية التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية التي هي (٢٠١٦-٢٠١٨) لان يتجاوز رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي الـ ٤٤,٢٧٤ مليار دولار مع نهاية شهر مايو ٢٠١٩ مقارنة بـ ٤٤,٢١٨ مليار دولار في نهاية شهر أبريل ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٥٧ مليون دولار، بما يغطي نحو ٨ أشهر من الواردات السلعية لمصر التي تتكلف في حدود ٥٥ مليار دولار.[٢]

ثانيا: انخفاض معدل التضخم والذي شهد ارتفاعات متتالية منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وحتى شهر سبتمبر ٢٠١٧، لقرابة عام تقريباً، حيث بلغ ٣١,٧% في شهر فبراير ٢٠١٦، ثم سجل ٣٤,٢% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، ثم بدأ بالتراجع فانخفض إلى ١١,١% في ديسمبر ٢٠١٨، مقابل ٢٢,٣% خلال الشهر المماثل من عام٢٠١٧، كما سجل معدل التضخم السنوي لشهر مايو ٢٠١٩ سجل ١٣,٢% مقابل ١١,٥% خلال الشهر المماثل من عام ٢٠١٨

---

١ -البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث (يوليو – مارس ٢٠١٨/٢٠١٧)، ص ٦٤،

2-Paul Krugman (6 June 2013), "How the Case for Austerity Has Crumbled", New York Times مؤرشف من الأصل في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥، اطلع عليه بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٣

ثالثا: تدفق الاستثمارات في أموال الديون المحلية (الأموال الساخنة)
ساهم قرار البنك المركزي المصري، لتحرير سعر صرف العملة المحلية، في نوفمبر ٢٠١٦، والذي نتج عنه فقدان الجنيه لنصف قيمته تقريباً حيث قدرت بنحو ٢٣,١ مليار دولار، ثم عادت للتراجع، لتسجل ١٧,٥ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠١٨ ثم عاودت استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت ١٦,٨ مليار دولار ببداية مايو ٢٠١٩.ويتفق الاقتصاديون على أهمية ودور الاستثمار في عملية التنمية لآنه أحد المكونات الرئيسية لحساب الناتج المحلي الذي يتكون من مجموع الاستهلاك والاستثمارات والإنفاق الحكومي والاستثمار الحكومي والفارق بين الصادرات والواردات، يتم إدراج الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة تحت بند الاستثمار الحكومي بينما يتكون بند الاستثمارات من الاستثمار الخاص الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر أحد أهم مصادر العملة الاجنبية للبلاد، وقد السعي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية العامين الماضين اهتماما كبيرا، وذلك ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه بالاتفاق مع صندوق النقد وأبرزها تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والتراجع الحاد في الجنيه والذي كان من المفترض إن يسهم في جذب الاستثمار، إلى جانب القضاء على مشكلة نقص العملات الأجنبية، إضافة إلى إصدار قانون جديد للاستثمار(١)، وآخر لتسهيل الحصول على التراخيص الصناعية، وتم تعديل قانون الشركات، كما طورت الحكومة مراكز خدمة المستثمرين، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ، وأصدرت خريطة بالفرص الاستثمارية في مصر وأخريان الاستثمار الاجنبي يعمل عمل الناقل للمعرفة والتكنولوجيا ويساهم بصورة أكبر في معدلات النمو، إضافة إلى ذلك هناك علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الاجنبي ورأس المال البشري حيث ترتفع مساهمه الاستثمار الخارجي في معدلات النمو في حال وجود رأس مال بشري وفير ومدرب جيدا في الدولة المضيفة، إلا إن تلك النتائج تتحقق فقط في حالة وجود رأس مال بشري مجهز ومدرب لاستيعاب التقنيات والتكنولوجيا الواردة اما بالنسبة للاستثمار الخاص شكلت مجمل الأوضاع الاقتصادية في مصر خاصة بعد قرار التعويم ورفع شرائح الدعم عن المحروقات والكهرباء، وتغول الجيش على النشاط الاقتصادي، وانفراده بالكثير من المزايا والإعفاءات القانونية، ضربات موجعة للقطاع الخاص المصري، إذ توجد العديد من الدلائل على إن نشاط القطاع الخاص مكبل ببيئة الأعمال المرهقة، وحركة التجارة المقيدة، وبالتالي، لم يقم القطاع بدوره غير مألوفة، خاصة في ظل انتهاج السلطة منهجاً ليبرالياً(٢) أشار عدد من الدراسات إلى إن الاستثمار الاجنبي يكون مهما للاقتصاد في حال كونه عامل إضافة لكل من التطور التكنولوجي وتدفقات رأس المال حيث يرى بعض الباحثين مثل بورنزشتين

١٣- يمكن ايضا استفادة من تجربه تطور الصادرات والواردات
مثلت زيادة الصادرات والحد من الواردات أحد الأركان الأساسية لبرنامج صندوق النقد الدولي، ومع بلوغ البرنامج مرحلته النهائية، تشير البيانات إلى استمرار الأوضاع السابقة على تنفيذه تقريبا، والتي تشير إلى تطور حركة الصادرات والواردات في مصر منذ عام ٢٠١٤وحتي ٢٠١٨، حيث بلغ حجم الصادرات المصرية خلال عام ٢٠١٨ نحو ٢٤,٨ مليار دولار، مقابل ٢٢,٦ مليار دولار خلال ٢٠١٧، و٢٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٦،

١-ابراهيم حسن الإحصاء التطبيقي في مجال الأعمال والاقتصاد«، كلية التجارة وإدارة والاعمال، ج، حلوإن،٢٠١٢ ،ص٢
٢-يزيد صايغ، عودة جماعات المصالح العسكرية في مصر، مركز كارنجي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١٥ص

مسجلة زيادة بلغت نسبتها نحو ١١,٦% مقارنة بعام ٢٠١٧، كما بلغت الواردات المصرية ٦٩,٩ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، في مقابل ٥٩,١ مليار دولار عام ٢٠١٧ بزيادة حوالي ١٠ مليارات دولار عند زياده الاستيرادات هذا يعني إني سياسية التقشف جاءت بنتائج عكسية المفروض تنخفض وتداد الصادرات حتى يكون فائض في الميزان التجاري أي بنسبة زيادة تزيد عن ١٥%.

١٢- عائدات السياحة

حقق قطاع السياحة معدل نمو قدر بحوالي ١٦,٥% في عام ٢٠١٨، وهو الأفضل منذ عام ٢٠١٠، وساهمت السياحة بنسبة ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير ٢,٥ مليون فرصة عمل، أي ما يعادل ٩,٥٪ من إجمالي عدد الوظائف في مصر،

بحسب بيانات للمجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن إجمالي قيمة ما انفقه السياح في مصر خلال العام الماضي بـ ١٢,٢ مليار دولار، وتوقع إن يصل عدد السياح القادمين لمصر خلال العام الحالي إلى ١١,٧ مليون سائح، بالطبع يرتبط استمرار حقن السياحة في الدخل القومي بمجموعة من العوامل، رغم إنها في الغالب خارج نموذج الاقتصاد المصري، إلا إنها تبدو مستقرة نسبيا ، مما يرجح ثبات مساهمة ذلك القطاع خلال المدة القادمة يمكن الاستفادة من كيفية استخدام مصر للعائدات السياحية وفي زيادة الايرادات لإنو العراق يعتبر من البلدان السياحية الدينية ويمكن استفادة من التقشف التوسعي في مصر توفير الرفع التدريجي للسلع والخدمات و أزاله معونات ، خصوصا منها الطاقة، فحكومة إقليم كردستان تنفق سنويا قُرابة ترليون دينار عراقي على معونات في عملية دعم إنتاج واستهلاك الطاقة، وقد خلق هذا الدعم عبئاً كبيراً على موازنة الحكومة، وشوهت الأسعار، وتسببت بعدم الكفاءة، إن إزالة هذا الدعم، وترك قانون السوق يُملي السعر المناسب لكُل وحدة إنتاج واستهلاك بذاتها، وتشجيع الأسر على استخدام الطاقة بشكلٍ أكثر كفاءة، ودفع المُستثمرين للاستثمار في هذا القطاع هو الطريق الأجدى، صحيح إنه في المدى القصير، سيؤثر رفع الدعم سلباً على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لكن على المدى الطويل، سيتم تعويض ذلك عن طريق زيادة الكفاءة وتحسين الخدمات، وموثوقية أكثر في توفير الكهرباء[١]

ز ياده الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب على السلع الفاخرة والكماليات، على الرُغم من إن هذا لن يجمع ما يكفي من الإيرادات لإصلاح العجز في الموازنة، وكذلك بزيادة ضريبة الجُنح والمُخالفات، حيث تُساعد بذلك في المدى الطويل على تقليل استهلاك السلع المُضرة/السلبية، التي لها آثار خارجية تُشكل عبئاً على إنتاجية الاقتصاد.[٢]

---

١ -محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة ،دار الميسره'ط١،الار دن،٢٠٠٧،ص٧٥

٢ -طارق الحاج ،المالية العامة ،دار الصفاء،ط١,١٩٩٧،ص٧٤

المطلب الثالث -امكانية الاستفادة العراق من التجربة البرازيلية

البرازيل هي سابع أكبر اقتصاد حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تتبنى البرازيل سياسات الأسواق الحرة باعتدال والاقتصاد داخلي التوجه، وهي أكبر اقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية وثاني اقتصاد في نصف الكرة الأرضية الغربي، وإن البرازيل تعتبر اكبرا لاقتصادات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو سنوي أكثر من ٥%، في ٢٠١٣من المتوقع إن يصبح الاقتصاد البرازيلي في العقود التالية أحد أكبر الاقتصادات الخمسة الكبرى في العالم يُعد صندوق النقد الدولي من المؤسسات الاقتصادية العالمية المشجعة لسياسات التقشف، علي اعتبار إن انخفاض عجز الموازنة العامة وثقة رجال الاعمال في الاقتصاد، وبالتالي إيجاد الحافز علي الاستثمار ،إن السياسات التقشفية التي طبقها البرازيل تتسم بالفاعلية كان له آثار توسعية أدت إلي تحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والبطالة فإن سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية أدت إلي تحسن النمو الاقتصادي،بما إ نها تعتمد على السوق الحر والاقتصاد داخلي يمكن للعراق استفادة من تجربتها في التقشف التوسعي- يمكن الاستفادة من خطة الاصلاح الاقتصادي وتعرف باسمBrazil's Real Plansتطبيقها بداية من النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، وهي خطة تقشفية ترتكز علي ثلاثة أهداف رئيسية هي :التعديل المالي، أ-الإصلاح النقدي، ب-سياسات معدل الصرف الأجنبي(١) بالنسبة لخطة التعديل المالي التي وافق عليها البرلمان البر ا زيلي التي هي تختص تخفيض الإنفاق الجاري، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للطوارئ الذي تم تمويله عن طريق اشتراكات التأمين الاجتماعي الإجباري، والحد من قدرة البلديات من الاقتر ا خفض معدل التضخم بمعدلات كبيره وسريعة، حيث انخفض معدل التضخم في الاقتصاد البر ا زيلي من (٢,٠٧٥-٦٦%) عام ٢٠٠١ومن (١٥-٧,١%) عام ٢٠٠٢ اما الهدف الثاني لخطة هو الربط بين الأجور والمستوي العام للأسعار ومعدل الصرف الأجنبي تمثل في إعادة الثقة للعملة الوطنية، وفي أول يوليو 1994 تم إدخال عملة جديدة إلى التعامل" الريال "عن طريق تحويل وبسعر (١:١)وتوقف وجود الكروزيرو Real Cruzeiro Reals – العقود المقومة بالكروزيرو-ريال وتم تحويله إلى العملة الجديدة، وقد أدت سياسة البنك المركزي البر ا زيلي لزيادة حقيقية في معدل الصرف الحقيقي(٢)

---

١ - زينب حسين عوض الله ،اساسيات المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة ،مصر، ٢٠٠٦،ص٧٩-٨٤

2-http://www,meri-k,org/publication/%D9%87%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-18

٣-يمكن الأستفاده من تطبيق أدوات السياسة المالية قد يُعد فعالا في علاج التضخم، إلا إن السياسة المالية قد لا تكون فعالة في حالة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي وهذا يتوقف على،

توجيه الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والاستثمار في البشر الأمر الذي يقلل من أثر المزاحمة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص، أي ضرورة توخي الحذر عند تطبيق السياسات الانكماشية، حتى لا يتحول الإنفاق الحكومي إلى معوق للنمو الاقتصادي، بدلاً من تحفيز النمو الاقتصاد بتنفيذ برنامج للتقشف بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، لذا استكمل لولا برنامج صندوق النقد الدولي وأعلن إن سياسة التقشف هي الحل الأول لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له كان هذا بسبب شعبيته ونجاحاته وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد واستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي تدفقت إلى البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرةمن (٢٠٠٤-٢٠١١) ادت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وحل مشكلة الفقر وبعد إن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل.

٤- السياسة النقدية بتغيير سياسات الإقراض من خلال توفير تسهيلات ائتمانية وخُفض سعر الفائدة من(١٣,٢٥-٨,٧٥%) وهذا إلى زياده سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين و تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو والحد من مشكلة الفقر، استهداف معدلات منخفضة من التضخم حيث بلغ حوالي (٤%) وتغير سياسات الاقتراض توفير تسهيلات ائتمانية، خُفضت سعر الفائدة من ١٣,٢٥% إلى ٨,٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر، وتشير الأرقام إلى إن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة ٦٨%.

٥- التوسع في الزراعة إن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وإنهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وانواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة، وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ [١]

1-cardoso(march1993),lessons from the mexica crisis from reforming economies ,the Egyptian center for economies studies (ECES)distinguished p30

واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام ٢٠٠٣،إن العراق يتشابه مع البرازيل من الناحية الزراعة يمكن تطبيق هذه السياسية في الزراعة والا تفاده منها

يمكن اتجاه العراق السياسات الاقتصادية و الاهتمام بالصناعة من خلال بشقين ، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل الصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهي كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية، أما الشق الآخر هي الصناعات التقنية المتقدمة

٦- تنشيط السياحة

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال ٥ ملايين سائحا سنويا، وهو الأمر الذي يسهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو، والعراق يملك مواقع سياحي ودينية كثير حيث تشهد سنويا حوالي ١٠ مليون سائحا يمكن للعراق إن يستخدمها في انتعاش الاقتصاد العراقي.

٦- **برنامج الإعانات الاجتماعية**: ان برنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل، وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى ٠,٥ % من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين ٦ و ٩ مليارات دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس إن تُعَرف الأسر الفقيرة بانها الأسرة التي يقل دخلها عن ٢٨ دولار شهريا فكانت تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا ٨٧ دولار شهريا وهو ما يعادل ٤٠% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو ١١ مليون أسرة، وهو ما يعنى ٦٤ مليون شخص بما يعادل حوالي ٣٣% من الشعب البرازيلي إذا كانت برامج "لولا" لم تقضى على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتي ليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين إنه قد صعد أكثر من ٢٣ مليون شخص يتراوح دخلهم من ٤٥٧ إلى ٧٥٣ دولارا شهريا.[١]

---

١ -نعمت ابو صوف مصدر سابق، ص٥٨

أولاً: الاستنتاجات

١. شانه شان المفاهيم الاقتصادية الأخرى فقد حظي مفهوم التقشف بشكل عام والتقشف التوسعي بشكل خاص بجدل فكري بين مختلف توجهات الفكرية الاقتصادية من حيث الاثار المتوقعة لهذا المنهج.
٢. تعد فرضية التقشف التوسعي أطروحة ترتبط من حيث التنفيذ والنتائج بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ إن تحقيق نتائجها المستهدفة تعتمد على مدى ملائمة الظروف المحيطة بتطبيقها.
٣. إن ضعف تحقق الغايات الاقتصادية المستهدفة من التقشف التوسعي هو ناتج عن عدم التوافق بين الاطروحة والظروف الواقعية للاقتصاد مما يحول دون تحقيق الهدف من السياسة .
٤. اتبعت سياسة التقشف التوسعي في العديد من الدول منها مصر والبرازيل ومن خلال دراسة تجربة الدولتين في هذا المجال كان اثارهما متفاوتة-، اتبعت جمهورية مصر العربية برنامج للإصلاح تكون على ثلاث مراحل رئيسية الأولى منها ركزت على خفض عجز الموارنة العامة وتوحيد سعر صرف العملة المحلية والغاء القيود على الصادرات اما المرحلة الثانية تمحورت حول الاصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص والمرحلة الثالثة هي تطبيق الخصخصة والتحرير المالي لم يظهر أثر منتظم وواضح لسياسة التقشف على الاقتصاد إذ شهدت مستويات الاستثمار تذبذبا ملحوظا خلال مدة البحث مما يؤشر إن تأثر الاستثمار بسياسة التقشف التوسعي لم تكن بالمستوى المستهدف، من جهة أخرى اتسم التضخم بالتحرك باتجاهها التنازلي واضحا وذلك ارتباطا بالسياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي لغاية ٢٠٠٢ وبعد ذلك انخفضت قيمة العملة المحلية.
٥. اعتمدت البرازيل على مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تهدف إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، من خلال خطة تقشفية ترتكز علي ثالثة أهداف رئيسية هي: التعديل المالي، الإصلاح النقدي، سياسات معدل الصرف الأجنبي إن السياسات التقشفية التي طبقها الاقتصاد البرازيلي تتسم بالفاعلية أي كان لها آثار توسعية أدت إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والبطالة في البرازيل إذ إن الاقتصاد البرازيلي طبق سياسات مالية انكماشية ، وإن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد البرازيلي أقل إنتاجية من إنفاق القطاع الخاص في الأجل الطويل ، مما يدعم فرضية التقشف التوسعي ، كما إن السياسات المالية الانكماشية المطبقة في الاقتصاد البرازيلي إلى ، وأخيرا فإن سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية أدت إلى تحسن النمو الاقتصادي البرازيلي ، ونجح برنامج التعديل المالي في خفض معدل التضخم بمعدلات مرتفعة وسريعة، حيث انخفض معدل التضخم في الاقتصاد البرازيلي من نحو ٠٢.٧٥ %عام ١٩٩٤ لنحو ٦٦ %عام ١٩٩٥ ،ونحو ١٥ %عام ١٩٩٦ ،وأقل من ٧.١ %
٦. يمكن استفادة العراق من سياسة التقشف فمنها ما كان إيجابيا بالنسبة للمالية العامة والأخر كان سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي إن تخفيض حجم الإنفاق العام من قبل الحكومة أدى إلى انخفاض الطلب الكلي، يعد الإنفاق العام من المكونات الرئيسة للطلب الكلي مما أدى إلى انخفاض الناتج وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي ساعد التقشف على تخفيض الضغط على المالية العامة من خلال خفض عبء النفقات العامة في مجال الإنفاق على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية ، إلا إن ذلك أدى إلى انخفاض في الخدمات المقدمة مما كان له اثارا اجتماعية .
٧. ساعدت السياسة التقشفية على خفض الإنفاق العام غير الضروري لمؤسسات الدولة والذي كان احد مصادر تبديد المال العام ، المساعدة إلى حد ما في تخفيض عجز الموازنة إن انخفاض الإنفاق العام الاستثماري واقتصار الإنفاق الجاري على الجزء الضروري فقط أدى إلى تضييق

مدى الأموال التي تتسرب عبر قناة الفساد المالي والإداري ، اذ إن وفرة الأموال في القطاع العام تؤدي إلى زيادة الهدر والسرقة والعكس صحيح .

ثانيا:- التوصيات

١- إن انتهاج سياسة التقشف التوسعي تتطلب دراسة مسبقة لمدى ملائمة الواقع الاقتصادي لتطبيق مثل هذه السياسة.

٢ – لا بد من دراسة وتحليل تجارب الدول في هذا المجال قبل الشروع بتطبيق سياسة التقشف التوسعي بغية الاستفادة من التجارب لتجاوز السلبيات، كون تطبيق السياسة سيرافقه آثار اقتصادية واجتماعية صعبة تستحق الوقوف والتفكير العميق من قبل صانعي القرار الاقتصادي.

٣- عند انتهاج سياسة تقشفية لابد من الاخذ بنظر الاعتبار تخفيف الأثار السلبية المترتبة على النشاط الاقتصادي ، إذ إن الإنفاق العام يعد من اهم مكونات الطلب الكلي هذا الأخير الذي يعد محدد رئيسي للنمو الاقتصادي .

٤- دراسة المقومات الاقتصادية اللازم توافرها لغرض إنجاح فرضية التقشف التوسعي ، إذ إن تحقيق اثار توسعية عن طريق التقشف يتطلب هياكل مالية ومصرفية مرنة ونشطة وقطاع خاص قادر على أداء دور فعال في هذا المجال .

٥- التركيز على الجوانب الإيجابية التي نتجت عن التقشف ومن أهمها تضييق الموارد المتسربة عبر قنوات الفساد الإداري والمالي والعمل على الاستفادة من هذه الحالة عند وضع قانون الموازنة العامة .

٦- ضرورة وضع الخطط وانتهاج السياسات للازمة لأعاده هيكلة القطاع العام من جهة وتفعيل دور القطاع الخاص لغرض تخفيض حجم الإنفاق العام المتعلق بمؤسسات الدولة .

٧- ضرورة اجراء دراسة مشابهة لهذه الدراسة في بقية محافظات العراق لاسيما ذات المنفذ التجاري منها لغرض الاستفادة من هذه التجربة في اماكن اخرى.

أولاً :- المصادر العربية

❖ **القران الكريم**

1- الكتب العربية

١- احمد زهير شامية، النقود والمصارف ،دار زهران للنشر والتوزة خيرةيع ،دمشق،٢٠١٠ص٣٤٦

٢- احمد هاني حماد وحصة محمد، اصول المحاسبة الحكومية مع دراسة خاصة للدولة الكويت ،مطبعة ذات السلاسل،١٩٩٠.

٣- اعاد حمود القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،دار الثقافة لمنشر والتوزيع ،٢٠١١

٤- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٥- امل مختار ، "تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل ، نموذج استرشادي لمصر"، (مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٢) .

٦- باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ،الرياض ، ١٩٨٧ .

٧- باهر محمد، عتلم ، مراجعة أ.د. احمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،٢٠٠٦.

٨- تيسير عبد الجبار الالوسي ، تأثير شروط صندوق النقد الدولي على السياسية الاقتصادية العراقية ، ٢٠١٠ .

٩- جيمس جوارتيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ،الاختيار العام والخاص ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،١٩٩٩.

١٠-حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، دراز، ٢٠٠٠ .

١١-حسام أبو علي الحجاوي ،الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية ،دار الحامد لمنشر

١٢-حسن الحاج: عجز الموازنة ـ المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث ولستون، أيار، ٢٠٠٧ .

١٣-حمد بن محمد الحوشان : ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية ـ تحليل متجه الانحدار الذاتي، قسم الاقتصاد ـ كلية إدارة الأعمال ـ جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ـ المجلد العشرون، ٢٠٠٧.

١٤-حنا الزرفي، الصائغ ،المحاسبة الحكومية والادارة المالية العامة، الجزء الاول ،الطبعة الخامسة ،بغداد ،مطبعة الزمإن،١٩٨٩.

١٥-حياة بن إسماعيل : تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)، القاهرة ـ مصر، اجتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ ،٢٠٠٩.
١٦-خالد الخطيب، خالد شحادة و شامية، أحمد زهير، "أسس المالية العامة"، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، ٢٠٠٧ .
١٧-خديجة جمعة الزويني : الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، الحادية ،والثلاثون ـ العدد ٢٠٠٧،٨ ..
١٨-خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس، ط١ ،٢٠١١
١٩-ذنيبات محمد جمال ، المالية العامة والتشريع المالي ، ط ١ ، الدار العلمية الدولية ، عمان ، ٢٠٠٣ .
٢٠-رجاء الربيعي ، دور السياسية المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي ،دار امنة للنشر والتوزيع ،الأردان ،٢٠١٢.
٢١-رفعت المحجوب ، المالية العامة والنفقات العامة ، الجزء الاول ،دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧١
٢٢-روبرت كارسون ، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة دانيال رزق، الطبعة الاولى ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٩٤.
٢٣-سالم عبد الحسن رسن المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية ص ١٠٨ / ١ط ٢٠٠٠ ، قبرص ، شركة توليبكو للطباعة والنشر
٢٤-سامي خليل، المفاهيم والنظريات الاساس، ط١، الكويت، دار المنظومة،١٩٩٤، ص ١٩٦.
٢٥-سامي خليل، نظريات الاقتصاد الحديثة، الكتاب الثاني، ط١ ،الكويت، مطبعة كاظمة، ١٩٩٤ ،
٢٦-ستار جبار عمران ،يوسف عبد الله عبد، التحديات الدولية للتمويل الموازنات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد،٢٠١٤.
٢٧-سرمد كوكب الجميل :الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومساءلة، جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ط ١ ،٢٠٠٨ .
٢٨-سعيد محمد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ،دار دجلة للنشر،٢٠١١،
٢٩-سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،دار الجديد للنشر ،الاسكندرية،٢٠٠٠،ص٣٣
٣٠-شهاب، مجدي محمود: الاقتصاد المالي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩ .
٣١-صباح صابر محمد خوشناو، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية ،مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمإنية،٢٠١٢،.
٣٢-صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية للبرازيل دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته، مركز إنماء للبحوث والدراسات.
٣٣-صدقي عاطف، دروس في المالية العامة والتشريع الضريبي ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٤.

٣٤-طاهر الجنابي ٢٠٠٧ المالية العامة ، النظم الضريبية وموازنة الدولة ، بدون اسم المطبعة ، مصر
٣٥- طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ٢٧٠٥،١٩٩٠، وكذلك انظر: د. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
٣٦-عادل احمد حشيش الوعي الضر يبيٌ في العراق أسباب التدني - وسبل النهوض ، مؤتمر الإصلاح الضر بٌ الذي نظمته وزارةالمالية١٩٩٢
٣٧- عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب الموصل، العراق،١٩٨٩
٣٨-عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، ط ٢، دار الحامد لمنشر والتوزيع، عمان/ الاردن،٢٠٠٧.
٣٩-عبد الحميد، عبد المطلب، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٤٠-عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية القاهرة،٢٠٠٥.
٤١-عبد العال صكبان ، علم المالية العامة ، ط ٣ ، ج ١ ، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٦ .
٤٢-عبد المنعم فوزي / المحاسبة والمراجعة الحكومية في دولة قطر ، سنة ١٩٧٢.
٤٣- -عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الافكار الاقتصادية ،الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠١٢.
٤٤- عبدالعزيز ، ابراهيم ،وآخرون سلسله قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٩) التضخيم في مصر دراسة لجدوى استهداف التضخم، اغسطس ٢٠٠٧
٤٥-علي كنعان: الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩ .
٤٦-عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، ط١، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩٢.
٤٧-فاتح بيرول الاستثمار نفط الخليج العربي ، الاتجاهات والقضايا في نفط الخليج بعد الحرب على العراق ، استراتيجيات وسياسات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٦
٤٨-فتحي احمد ذياب ، اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الاردن،٢٠١٣.
٤٩-فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، أربد ـ الأردن ،عالم الكتاب الحديث ، ط ١، ٢٠٠٦
٥٠-فوزي عطوي: المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت ـ لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣ .
٥١- لؤي وديان ، زهير الحدرب، " المحاسبة الحكومية "، دار البداية، عمان، ٢٠١٠ .
٥٢- مارك ،تاريخ فكر ة خطرة، ترجمة عبد الرحمن ايأس، علم المعرفة ،٢٠١٨.

٥٣-مايكل روس، نقمة النفط ،كيف تؤثر الثروة النفطية على الامم، ترجمة محمد هيثم نشواتي ،ط١،دار الكتب القطرية ،قطر،٢٠١٤.
٥٤- محمد بن عبد الله الشريفي والإمام، عبد العزيز، " حسابات الحكومة في المملكة العربية السعودية "، دار طويق، الرياض، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢ .
٥٥-محمد بن عبد الله والإمام الشريف، عبد العزيز، " حسابات الحكومة في المملكة العربية السعودية "، دار طويق، الرياض، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢ .
٥٦- محمد خالد المهايني وأخرون ، المحاسبة الحكومية، منشو ا رت جامعة دمشق –كلية ٢٠٠٦.
٥٧- محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة ،الطبعة الثانية، الاردن ،دار الميسر للنشر والتوزيع،٢٠٠٩.
٥٨-محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط ١ ،٢٠٠٧
٥٩-محمد عبد العاطي واخرون ، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية ،مراكز الجزيرة لدراسات ، سلسلة ملفات القول الصاعدة ، ٣قطر ، ٢٠١٠.
٦٠-محمد عمر الأيوبي ، "المالية العامة"، غزة، (دار النشر غير معروفة)، ٢٠٠١.
٦١- محمد عمر الأيوبي، "المالية العامة"، غزة، (دار النشر غير معروفة)، ٢٠٠١.
٦٢-محمود حسين -الوادي و عزام، زكريا أحمد، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧ ، ص ١٢١
٦٣-محمود محمد داغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات،ط١، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٦٤-مظهر محمد صالح قاسم: مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ـ الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، بغداد ـ العراق ، بيت الحكمة ، ط ١ ، ٢٠١٠
٦٥-منى بدران واخرون ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عامة عن الاقتصاد المصرى،٢٠١٣.
٦٦-مهدي سهر الجبوري ،خضير عباس حسين ،تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، عمان، دار الايام للنشر والتوزيع ،٢٠١٧.
٦٧-مهر محمد صالح، سياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومقارنه الازدهار في الاقتصاد الريعي ، البنك المركزي العراقي ،بغداد، اذار،٢٠١٢.
٦٨-الموسوعة الحرة ، اقتصاد مصر، علاء الدين محمد مدين من اهم مشاكل مستقبل الزراعة في مصر عام ٢٠١٣
٦٩- موسى إبراهيم: السياسة الاقتصادية الحديثة، بيروت ـ لبنان،دار المنهل اللبناني،ط ١ ،١٩٩٨ .

٧٠-ميثم صاحب عجام، المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية.
٧١-ناشد، سوزي عدلي، "الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
٧٢-نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، الطبعة الاولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩.
٧٣-هشام صفوت العمري، ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٨٦
٧٤- هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط٢، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع,٢٠١٣
٧٥- يزيد صايغ، "عودة جماعات المصالح العسكرية في مصر"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١٥ .

2- التقارير والنشرات

١- احمد الغندور ،حول السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي سلسلة او ا رق بحثية، العدد 10، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،٢٠٠٦.
٢-احمد مندور واخرون، فاعلية سياسية التقشف التوسعي في البرازيل١٩٨٠-٢٠١٧
٣-احمد مندور واخرون، سياسة التقشف التوسعي على الناتج المحلي الاجمالي (مصر)،المجلة العربية للادارة،المجلد ٤١،العدد ٤ ، ٢٠٢١
٤- الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة نيويورك ، ١٩٩٠
٥- الاسكوا، شركات غير وطنية في دول الاعضاء الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية ، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٥.
٦- اكرام عبد العزيز، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي خلال ١٩٩١_١٩٩٥ ورقة بحثية قدمت إلى: دراسات في الاقتصاد العراقي: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، ١٦_١٨ كانون الثاني، ٢٠٠٢.
٧- امل مختار ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل ، نموذج استرشادي لمصر"، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٢ .

٨- بتول حسن رداد، انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة(دراسة حالة العراق)،مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد ١٢،العدد٣٧، ٢٠٢٠

٩- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،٢٠١٤.

١٠- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادية السنوي ٢٠١٦.

١١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادية السنوي ٢٠١٤.

١٢-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،٢٠١٤.

١٣-جريدة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر نسخة محفوظة ٥ مارس ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين

١٤-جريدة برازيل الرئيس لولا: المناضل يتحول موظفا"، بيري أندرسون، الاخبار اللبنانية، العدد ١٤٧٨، ٢٠١١/٨/٣.

١٥- جودة ، عبد الخالق ، التثبت والتكيف في مصر : اصلاح أم اهدار للتصنيع ترجمة سمير كريم، القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومي للترجمة، ٢٠١٤،ص٤٥٠

١٦- حسن لطيف كاظم ، النفط والسياسة النفطية في العراق في النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، دون مكان نشر،٢٠٠٧،ص١٢

١٧- زهرة خضير عباس العبيدي، سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل في العراق، المجلة الدولية والسياسية،مجلد١،العدد٣٣-٣٤، ٢٠١٦

١٨- سهير ابو العينين، " اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على الاسعار في مصر "معهد التخطيط القومي ، استشراق بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي عبر قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم٨٩، الجزء الاول ، سبتمبر،١٩٩٤

١٩- صباح نوري عباس ،اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٥) كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد١٧، ٢٠٠٨،ص٦٥

٢٠-صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية للبرازيل دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته، مركز إنماء للبحوث والدراسات

٢١-صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العر بي الموحد) اعداد مختلفة- (1994-1997_2000-_2001_2005_2006)

٢٢-عادل احمد حشيش، الوعي الضريبي في العراق أسباب التدني- وسبل النهوض ، مؤتمر الإصلاح الضر بٌ الذي نظمته وزارةالمالية١٩٩٢
٢٣- عاطف لافي مرزوك ، ازمة اليورو تحليل للسيناريو العالمي واثاره المتوقعة على بلدان الخليج ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١١،ص٣
٢٤- عبد الرسول، ياسر عوض ،المشاكل الضريبية الاعلان الرقمي في مصر مقارنة بعض النظم الضريبية الجنبية، المؤتمر العلمي الر ابع بعنوان "القانون والعالم"، بكلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٧،ص٢٣ -٢٤
٢٥-العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي ط ١، ص٣٠٠
٢٦- علي احمد البلبل واخرون (التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر (١٩٧٤_٢٠٠٢) اوراق النقد العربي العدد ٩، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي أبريل ٢٠٠٤
٢٧-علي احمد البلبل واخرون (التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر (١٩٧٤_٢٠٠٢) اوراق النقد العربي العدد ٩. صندوق النقد العربي . ابو ظبي أبريل ٢٠٠٤
٢٨-عودت ناجي الحمداني ، إنكار الديون الخارجية للعراق حق مشروع للشعب العراقي و الحور المتمدن العدد(٢٣١٤)٢٠٠٨ ا لإنترنيت
٢٩- ليلى الخواجة، :قضية الصاد ا رت في مصر ا راء المصدرين،" ندوة، مركز بحوث ود ا راسات الدول النامية، كتاب الاهرام الاقتصادي، ٢٠٠٢،العدد ١٦٧
٣٠-مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،مجلد٢٢،العدد١ ،٢٠٢٠
٣١- مركز الجزيرة للدراسات - ACS نسخة محفوظة ٢٨ فبراير ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين.
٣٢- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي ، ٢٠٠٨ ،ص٣٢٨
٣٣- مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية
٣٤-المنظمة العربية للتنمية الادارية - جامعة الدول العربية، ٢٠٢١ ،ص ١٩٩ -٢١٠ ،معرف الوثائق الرقمي aja/21608.10.٩٢٨١١.٢٠٢٠
٣٥-المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠ ، ص -١٥(،معرف الوثائق الرقمي) dol:aja/21608.10.٩٢٨١١.٢٠٢٠
وجية العلي، مستقبل الديون الخارجية العراقية بين الإطفاء والتسديد، جريد المؤتمر، بغداد، ٢٠٠٨ص١
٣٦-وزارة التنمية الاقتصادية ، تقارير المتابعة السنوية للخطة ، أعداد متفرقة ، القاهرة.

3 – الرسائل والاطاريح

١. عبد المولى، سمية احمد، سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: حالة مصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة،٢٠٠٢، ص٤٥٢

٢. -حمود عبير فاروق ،دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٩.

4- البحوث والدراسات

١.احمد عباس الوزان: العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال، سبل التصحيح)، الجامعة المستنصرية ـ كلية الإدارة والاقتصاد المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الرابعة، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠٠٦.

٢.احمد مندور، الطاهرة السيد ،محمد عبد العظيم، فاعلية سياسية التقشف التوسعي في البرازيل (١٩٨٠-٢٠١٧)

٣.البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث (يوليو – مارس ٢٠١٨/٢٠١٧.

٤.توماس باليتور واخرون، استعمال ادوات غير مباشرة في السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٣، العدد ١، ١٩٩٦.

٥.جليل كامل غيدان، استبرق اسماعيل حمة، اثر استقرار السياسية النقدية على سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٢.واسط ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والمالية،العدد٨.

٦. حالوب كاظم معله ومروه خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الإنضمام إلى (WTO) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ٢٢، العدد ٨٨، ٢٠١٦.

٧. حمد عبد الشفيع عيسى (الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي يضمنها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة في الجزائر تحت عنوان (الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية) مركز دارسات الوحد العربية . بيروت .لبنان البعة الاولى . شباط ١٩٩٠ .

٨. رفيف رضا صيداوي، دروس في تجربة البرازيل، مجلة أفق، مؤسسة الفكر العربي، العدد الاول، ٢٠١٣.

٩. عمار، سامية، اثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصائي والتشريع،٢٠٠٤.

١٠. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات الما لية والنقدية مع تطبيق معادلة(ST.IOUIS)على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد٨،العدد٢٠١٢
١١. وسام حسين علي وسلام محمد محمود ،سعر صرف واثره على التضخم في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية'العدد٧،عددخاص ببحوث المؤتمر الثاني للكلية الادارة والاقتصاد للمدة (١٠-٢٠١١/٥/١١).

5-الانترنيت

1. "Report world energy council" , in, http//www.worldenergy.org.
2. -"Transition towards a green and inclusive economic model project" , Rio de Janeiro , in , http//www.climatelab.org-

٣. مصدر: أوكسفام، وكالة المساعدات الدولية،٢٠١٤ على موقع https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2014-01-04-1.2033962

٤. ايهاب علي النواب ،التقشف التوسعي وتعويض القطاع الخاص ،بحث على الانترنيتhttps://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/14814

٥. المصدر على الموقع https://www.tadwiina.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-/ %D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9

٦. Data/Brazi نسخة محفوظة ٢٢ مارس ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.

7. https://www.iasj.net/iasj/pdf/3757a6eefbe05e45
8. https://www.tadwiina.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85
9. https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A
10. Markbigth ,Aasteritg th e his ory of a dangero us 213 ttp://www.social-europe.eu/2013/01/the-autonomy-of-collective-bargaining
11. www.gfmag.com global data country data brazil gdb

١٢. الإجراءات التقشّفية ورفع أسعار المحروقات ليست كافية لإصلاح الاقتصاد المصريّ على موقع الإنترنيت-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/08/austerity : measures-will-not-save-egypt-economy. http://www.al-html#ixzz46objZYI

١٣. حكم الفرس في مصر القديمة، موقع حراس الحضارة، نسخة محفوظة ٠٦ يوليو ٢٠١٧ على موقع https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B5%D8%B1
١٤. علو البرازيل عملاق اقتصادي ، المجلة الحيش العدد ٣٠٨ شباط - ، ٢٠١٠ http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=27268 (13/12/2012. 14: 23).
١٥. على الموقع الالكتروني : https://www.aleqt.com/2012/09/07/article_690356.htm
١٦. محمد إبراهيم السقا ، استدامة الدَين العام ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية، 2012.
١٧. المعلومات من الإنترنيت على موقع https://www.alarabiya.net/aswaq/2015/02/06/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%8
١٨. المعلومات على موقع الإنترنيت https://annabaa.org/arabic/economicarticles/14814
١٩. نعمت أبو الصوف، صناعة النفط البرازيلية تمر بتحولات جذرية، صحيفة الاقتصادية ،الأربعاء 30 شوال 1432ق الموافق 28سبتمبر 2011 العدد : http://www.aleqt.com/2011/09/28/article_584622.html:(15/09/20 12. 20 :45

ثانيا:- المصادر الأجنبية

اولا: الكتب

1-Dalton, h , principles of public finance , rout ledge & kegen paul , ltd , London ,1971

2-Economies", The Egyptian Centre For Economic Studies (ECES), Distinguished Lecture series.

3-Economies", The Egyptian Centre For Economic Studies (ECES), Distinguished Lecture

4-Eric Zuesse, The IMF Admits It Was Wrong About Keynesianism, 2013, WP, IMF

5-the Interim Committee, Practices on Transparency in- Monetary and Financial Policies

6-Value Evidence from the Egyptian Stock Market", mimeo Abdel Shaded, S, "Does Ownership Structure Affect Firm2003

ثانيا :الانترنيت

1. https://www.imf.org/external/np/mae/mft/index.htm markbigth, Austerity the e history of a dangerous 213 report united nation food and agriculture", (2012), in Brazil https://www.cia.gov/library/publications/the-world

2. Control and reform Brazilian Government retrieved" , 2010, in , http//www.ids-ura-nl / world press.

3. Eurostat, Euro Area and EU27 Government Deficit at 6.0% and 6.4% of GDP Respectively, Eurosta News release, Euro indicators, April 26, 2011. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/2-

4. Kimberly Amadeo, Austerity Measures, How and Why They Were. Used in the United States, Europe and Greece, 2017, WP, IMF

5.. Lesian Policy Tax." Adjustments Fiscal of Design The. "2013. Ardagna Silvia and, Alberto, 27 d the economy p 19

6. Paul Krugman (6 June 2013). "How the Case for Austerity Has Crumbled". New York Times

7- Brasilia, 22 October 2015 – The International Fund for Agricultural Development (IFAD), a UN specialized agency and International Financial Institution,Auailable at: https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/news/brazil-un-agency-to-increase-support-to-family-farming-after-independent-evaluation-highlights-its-key-role-in-this-area

ثالثا:البحوث والدراسات

1 - George, Osborne, Austerity policies do more harm than good, 2010, IMF study.
2- Eric Zuesse, The IMF Admits It Was Wrong About Keynesianism, 2013.

Abstract

The problem of the financial deficit is one of the problems that most countries suffer from, which had a significant impact that caused a number of problems, especially in countries that do not have the production capacity and sufficient resources to address this problem. Iraq has suffered from this problem, especially after the imposition of economic sanctions in the nineties of The twentieth century, and the government was pleased after the regime change in 2003 to try to achieve balance, but it still exists. Therefore, Iraq was and still is one of the countries that seek to develop a number of strategies to try to raise the level of production, increase the volume of savings and investment, reach financial balance and strive to achieve an economic surplus. Financial reform is one of the basic strategies that the state adopts in order to advance the economic reality of the country, and this reform is carried out through a set of economic policies, and among these policies is the expansionary austerity policy that aims to increase the volume of savings and investments at the expense of consumer spending in order to advance the economic reality and access To a surplus in the budget, and in order to determine the extent to which financial reform has been achieved through the policy of economic austerity This study has been prepared in three chapters, the first dealt with the theoretical framework of the expansionary austerity policy and the general budget, the second dealt with the international experiences of (Egypt and Brazil), and the third dealt with the expansionary austerity policy and the extent of its applicability in Iraq. The most important conclusions are the possibility of benefiting from the experience of both Egypt and Brazil in following the expansionary austerity policy by increasing the volume of investment spending, especially for the industrial and agricultural sectors, especially since Iraq possesses most of the production components of labor and raw materials necessary for that, in

addition to focusing on the positive aspects of the expansionary austerity policy. , and encouraging the private sector for the purpose of reducing the volume of public spending. For the purpose of achieving the objectives of the study, it was divided into three chapters. The first chapter included two sections, the first of which dealt with the theoretical framework of expansionary austerity policies, while the second touched on the general budget. As for the second chapter of the research, it focused on studying the experiences of some countries in this field. Egypt and the second topic to the experience of Brazil. As for the third chapter, it included two topics, the first of which touched on the reality of the Iraqi economy and the second the possibility of Iraq benefiting from international experiences.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Administration and Economics

Department Of Economics

Financial reform andExpansive Austerity Policies in Selected Countries and the Possibility of Benefiting from Them in Iraq

A Thesis submitted by the student

Marwa Hasan Hadi

To The Council of Administration and Economic College / University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervision

.Assistant Professor Dr

Shaymaa Rasheed Muheisen

2021 A.D **1443 A.H**